وزارة التعليـم العالـي و البحـث العلـمي

جامعـة عبـد الحميـد بـن بـاديس – مستغانـم –

كليـة العلـوم الاقتصاديـة ،التجاريـة و علـوم التسييـر

مذكرة لنيل شهادة الماستر

بعنوان:

تأثير عناصر الحكم الراشد في النمو
دراسة حالة في الجزائر

اعداد الطالبان:

- بن عين السمن بلال.
- عمارة فاطمة

تحت اشراف الاستاذ:

مجدوب وهراني

السنة الجامعية: 2022/2021

إهـــــــداء

الحمد لله و كفى و الصلاة على الحبيب المصطفى و أهله و من وفى

أمـا بـعد :

اهدي ثمرة جهدي إلى روح أبي الطاهرة وإلى اعز و أغلى إنسـانة في حياتي وكانت سببا في مواصلة دراستي إلى من علـمتني الصـبر إلى الغالية على

قلبي (أمـي).....

بـــلال

و إلى كل افراد العائلة الكريمة و الاصدقاء و زملائي في الدراسة و الى كل اساتذة السنة الثانية ماستر اقتصاد كمي

اهدي ثمرة جهدي الى الوالدين الكريمين اللذان كان لهما السبب في اكمل مشواري الدراسي وعلماني الصبر و معنى النجاح و الى كل اصدقاء دفعة سنة ثانية ماستر اقتصاد كمي 2021/2022

فاطمة

إلى كل من نســـيه القلم و حفظه القلب.

تشكرات

نشكر الله العلي القدير الذي أنعم علينا بنعمة العقل والدين. القائل في محكم التنزيل" وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ" سورة يوسف آية 76 ....صدق الله العظيم.
وقال رسول الله (صلي الله عليه وسلم":(من صنع إليكم معروفاً فكافئوه, فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه) ..... "رواه أبو داوود. (

ونثني وفاءً وتقديراً وإعترافاً منا بالجميل بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يألوا جهداً في مساعدتنا في مجال البحث العلمي، وأخص بالذكر الاستاذ الفاضل: وهراني مجدوب على هذه الدراسة وصاحبة الفضل في توجيهنا ومساعدتنا في تجميع المادة البحثية، فجزاه الله كل خير.
وأخيراً ,أتقدم بجزيل شكري إلي كل من مدوا الينا يد العون والمساعدة في إخراج هذه الدراسة علي أكمل وجه

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
الشكر و العرفان	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول و الأشكال	
قائمة الملاحق	
المقدمة العامة	
الفصل الأول: الحكم الراشد و النمو	
مقدمة الفصل	01
1 - الحكم الراشد	01
1-1 - تعريف الحكم الراشد	01
1-1-2- المعني اللغوي للمفهوم	01
1-1-2 المعنى الاصطلاحي / الحكم –الراشد	02
1-2 - نشأة و مفهوم الحكم الراشد	02
1-2-1- نشأة مفهوم الحكم الراشد	02
1-2-2- أسباب ظهور الحكم الراشد	03
1-3 - مفهوم الحكم الراشد حسب المنظمات	03
1-3-1- تعريف البنك الدولي	04
1-3-2- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	04
1-3-3- تعريف لجنة الحكم العالمي	05
1-3-4- تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002	05
1-3-5- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية	05
1-3-6-تعريف المشرع الجزائري للحكم الراشد	05
1-3-7- تعريف الوكالة الوطنية للتنمية الدولية	06
1-4 - أليات الحكم الراشد	07
1-4-1- الشفافية	07
1-4-2- المشاركة	07
1-4-3- حكم القانون (سيادة القانون)	08

1-4-4- المساءلة	08
1-4-5- الإجماع	08
1-4-6- المساواة	09
1-4-7-الكفاءة	09
1-4-8- العدل	09
1-4-9- الرؤية الاستيراتيجية	09
1-4-10-اللامركزية	09
1 5 - عناصر الحكم الراشد	10
1-5-1- الحكومة (القطاع العام)	10
1-5-2-القطاع الخاص	11
1-5-3-المجتمع المدني	12-11
2-النـــــــمو	13
2-1- تعريف النمو	15-14
2-2-نظريات النمو الاقتصادي	16
2-2-1- النظرية الكلاسيكية	16
2-2-1-1- نظرية Adam Smith	16
2-2-1-2-نظرية : David Ricardo	17
2-2-1-3-نظرية " Karl Marx	17
2-2-2- النظرية الكلاسيكية الجديدة	19-18
2-2-3-النموذج الكينزي للنمو	20
2-2-4- الاقتصاد المؤسساتي الجديد	20
2-2-4-1- مفهوم مؤسساتي (نورث)	21
2-2-4-2-نظرية نورث للمؤسسات	22
2-2-4-3- نظرية التغيير المؤسساتي (نورث)	22
3-الحكم الراشد	23
3-1- علاقة الحكم الراشد بالنمو الاقتصادي	23
3-1-1-الفساد و النمو الاقتصادي	24
3-1-1-1-مفهوم الفساد	24
3-1-1-2- أسباب ظهور الفساد	25
3-1-1-3-الحكم الراشد كآلية للحد من الفساد	26

3-1-2- الديمقراطية و النمو	26
3-1-3-عدم الاستقرار السياسي و النمو	27
3-2- دور الحكم الراشد في النمو	28
3-2-1-الحكم الراشد من أجل النمو الاقتصادي	28
3-2-2- النمو الاقتصادي بدون حكم راشد	29
خاتمة الفصل	30
الفصل الثاني:التطورات الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر	
مقدمة الفصل	32
1 - تطور الاقتصاد الجزائري	32
1-1 - اصطلاحات فترة (1962-1993)	32
1-1-1 - المخطط الثلاثي 1967-1969	33
1-1-2 - المخططان الرباعيان	33
1-1-3 - المخططان الخماسيان	34
1-2 - إصلاحات الاقتصاد الجزائري خلال فترة (1988-1993)	35
1-2-1- إصلاحات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي	36
1-2-2- برنامج الاستقرار 1994-1995	36
1-2-3- التعديل الهيكلي 1995-1998	36
2 - تطور أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر	37
2-1 - تطور الناتج المحلي	38-37
2-2 - تطور الميزان التجاري	39
2-3 - احتياطات الصرف في الجزائر	42-40
3 - تطور أهم المؤشرات الاجتماعية في الجزائر	43
3-1-تطور معدل البطالة في الجزائر	43
3-2-التنمية البشرية	44
4 - تطورات مؤشرات الحكامة في الجزائر	45
4-1 - الحكامة الاقتصادية	46
4-1-1 – إدارة المالية العامة	47-46
4-1-2- بيئة و مناخ الأعمال	49-48
5 - الحكامة السياسية	50
5-1 - مؤشر الفساد	51

5-2-مؤشر سيادة القانون في الجزائر	52
5-3-مؤشر الفرص الاقتصادية المستدامة	53
خاتمة الفصل	54
الفصل الثالث:	
مقدمة	57
1-أساسيات النمذجة وفق منهجية التكامل المشترك	58
1 1 - السلسلة الزمنية	58
1 2 - **اختبار الاستقرار (اختبار جذر الوحدة)**	58
1-2-1-اختبار ديكي فيلر(DF) البسيط 1979 .	59
1-2-2.اختبار ديكي فيلر الموسع ADF	60
1-2-3- اختبار فيليب بيرون : The Philips-Perron	61
2 - منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطنةARDL	65-61
3 - التعريف بمتغيرات الدراسة	66
3 1 - مجموع البيانات البحثية (الدليل الدولي للمخاطرة القطرية	67-66
3 2 - تعريف مكونات الخطر السياسي	68
4 - النقاط الرئيسية	69
5-المنهجية العلمية	70
5-1-دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	72
5-1-1- اختبار ديكي فالر المطور Augmented Dickey–Fuller test	73-72
5 2 - نتائج اختبارات التكامل المشترك:	74
5 2 1 - اختيار فترات الابطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في النموذج	74
5 2 2 - النتائج الرئيسية لاختبارات التكامل المشترك	81-75
6 - تحليل النتائج	84-82
خاتمة الفصل	86-85
خاتمة عامة	88-87

قائـــمة الـــجداول والأشـــكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان	الصفحة
01	تطور مكونات احتياطي الصرف في الجزائر خلال فترة 1990-2015	40
02	تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر من سنة 1960-2015	43
03	وضع الجزائر في مؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2009-2012	48
04	مرتبة الجزائر لدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2009-2012	49
05	تطور مؤشر و ترتيب الفساد في الجزائر خلال الفترة 2012-2016	51
06	تطور مؤشرات الحكامة السياسية لمؤشر مو ابراهيم خلال الفترة 2007-2013	52
07	تطور مؤشرات الفرص الاقتصادية في الجزائر مو ابراهيم خلال فترة 2007-2013	53
08	صفة و تعريف المتغيرات و مصدر البيانات المستخدمة في الدراسة	66
09	تكوين مؤشر المخاطرة السياسية	68
10	اختبارات جدر الوحدة لديكي فيلر المطور ADF	72
11	اختبارات جدر الوحدة باستعمال اختبار فيليب بيرون PP	73
12	الفترات الزمنية المثلى للابطاء لنموذج ARDL	75
13	اختبار التكامل المشترك	75
14	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك للنموذج	76
15	معلمات التكامل المشترك في الأجل الطويل للنموذج (المتغير التابع PIBPH)	77
16	نتائج الاختبارات الاحصائية و القياسية لعلاقات الاجل الطويل للنموذج	80

-

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان	الصفحة
01	آليات الحكم الراشد	10
01	تطور الناتج المحلي و نصيب الفرد منه خلال فترة 1963-2014	36
02	تطور ميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1963-2015	38
03	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال فترة 1982-2015	43
04	تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر من 1960 الى 2015	44
05	تطور مؤشر الموازنة المفتوحة في الجزائر خلال فترة 2006 -2012	47
06	**اختبار الاستقرار الهيكلي من خلال المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM**	81

❖ مقدمة عامة :

يعتبر مفهومي الحكم الراشد و النمو الاقتصادي ،من المفاهيم التي أثارت جدلا واسعا و خلافا واضحا بين الباحثين و المفكرين حول تحديد مضمون كل منهما و العلاقة الموجودة بينهما ،و لكن و رغم هذا الاختلاف ،فان هناك اتفاق و إجماع حول أهميتهما في تقدم المجتمعات و نهضة الشعوب إلى درجة اعتبار أن عدم تطبيق الحكم الراشد يعد سببا مباشرا و أساسيا في حدوث عدة أزمات و خاصة على المستوى التنموي في اقتصاديات العامل النامي .

إن الحكم الراشد موضوع مهم في اي نقاش مرتبط بالنمو الاقتصادي ،فقد حرص عدد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل و الدراسة و على راسها نجد الدراسة التي أجراها البنك الدولي و التي تظهر العلاقة الموجودة بين الحكم الراشد و ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني و أن إتباع المقاييس الرئيسية للشفافية و الوضوح تؤدي الى تشجيع استخدام الموارد المحلية بشكل أفضل و بالتلي يؤدي الى تحقيق نمو اقتصادي ،و هكذا فان اصلاح الحكومات ضروري و حتمي عن طريق محاربة الفساد و كل أشكاله من رشوة و بيروقراطية ....الخ .

إن الجزائر كباقي دول العالم شهدت تطورات تضمنت اللجوء الى تطبيق سياسات اقتصادية تحررية باعتماد آليات و برامج إصلاحية و التوجه نحو الدخول في اقتصاد السوق ،خاصة بعد فشلها في نظام التخطيط المركزي الذي انتهجته بعد الاستقلال مباشرة فلجأت إلى أسلوب الخصخصة بسبب الأداء السلبي للقطاع العام مما انعكس سلبا على الوضع الاجتماعي ،فاضطرت الى برنامج الإصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي الذي لقي دعما من صندوق النقد الدولي بعد أن قامت بجدولة ديونها ،و قد نتج عن هذا استعادت الجزائر توازناتها و تمكنت من التطهير التدريجي للأموال العامة و تحقيق انخفاض في نسبة التضخم و تحقيق نمو اقتصادي موجب بعد فترة من الركود إلا انه قد صاحبها من ناحية أخرى ارتفاع نسبة البطالة و انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .حيث أن الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري تتميز بازمة متعددة الجوانب حتمت عليها ان تندمج و تتاقلم مع التحولات الاقتصادية المحلية و الدولية باعتبارها مرتبطة ارتباطا وثيقا ماليا و تجاريا و تكنولوجيا مع هذا العالم الذي ينتهج أسلوب اقتصاد السوق و حرية المعاملات التجارية .

❖ الإشكالية

من خلال دراستنا لهذا الموضوع فإننا نعترف بمشكلة الفساد الموجودة في جميع المجتمعات و لكنها اشد وطأة في الدول النامية و العربية ذات الاقتصاد الريعي و بالخصوص الجزائر و التي أضحت هذه العوامل تنتج انعكاسات سلبية على الاستقرار الاقتصادي الكلي و اتجاه معدل النمو ،و من هذا المنطلق فان الإشكالية التي أخذت جانب من التساؤلات هي كالتالي :

"ما مدى تأثير عناصر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر "

❖ **الفرضيات**

للإجابة عن هذا التساؤل تطرقنا إلى الفرضيات التالية :

- ✦ إن برامج الإصلاحات التي انتهجتها الحكومة تتطلب ترشيد المناهج الاقتصادية و الاجتماعية بصورة تشاركية بين الدولة و القطاع الخاص و المجتمع المدني .
- ✦ كلما ساد حكم القانون قل الفساد الاقتصادي و المالي و زاد النمو الاقتصادي و الاستقرار السياسي و تحسن مؤشرات التنمية الاقتصادية بالجزائر.
- ✦ انتهاج الحكم الراشد بجميع آلياته و عناصر و مبادئه يؤدي الى تفعيل السياسة التنموية و تجسيد الديمقراطية و محاربة كل أشكال الفساد و تحقيق استقرار اقتصادي و اجتماعي في الجزائر.
- ✦ وجود علاقة بين مسار الحكم الراشد و إمكانية الوصول إلى تحقيق نمو اقتصادي بمعدل تصاعدي في الجزائر .
- ✦ وضع القواعد و القوانين لتطبيق الحكم الراشد و مراقبة تنفيذها و توفير البيئة اللازمة لدعمها .

❖ **أهداف الدراسة :**

تتمثل أهداف هذه الدراسة في :

- ✦ توضيح مفهوم الحكم الراشد و عناصره و معرفة أثر متغيراته على النمو الاقتصادي في الجزائر
- ✦ معرفة العوامل المفسرة للحكم الراشد في الجزائر.
- ✦ محاولة دعم تجسيد ركائز الحكم الراشد لتحقيق مكاسب اقتصادية و القضاء على الفساد .

❖ **أهمية الدراسة :**

تستمد هذه الدراسة أهميتها من المكانة الهامة التي يحتلها موضوع الحكم الراشد و النمو الاقتصادي لدى المختصين و الباحثين في ميدان علم الاقتصاد بالدرجة الأولى إضافة إلى الاهتمام البالغ

الذي توليه المؤسسات المالية الدولية و الوكالات و المنظمات لمفهوم الحكم الراشد كما تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة حيث تؤكد الأبحاث القائمة على المقاربات الحديثة لنظريات النمو الاقتصادي على أن ضعف إدارة الحكم هو السبب الأساسي في تراجع النمو الاقتصادي .

❖ **أسباب اختيار الدراسة :**

لقد وقع الاختيار على هذا الموضوع لعدة أسباب ،يمكن تلخيصها في كونه احد أهم المواضيع الاقتصادية الرائجة على الساحة الدولية و الوطنية ، كما لا أنكر رغبتي الشخصية في دراسة هذا الموضوع و المتعلق في صميمه بالحكم الراشد و هذا لما له من علاقة وطيدة بالمسؤولية التي أمارسها من خلال وظيفتي .

❖ **منهج الدراسة :**

لكل دراسة عليمة منهج عملي خاص لإحداث انسجام بين الفرضيات و عملية إثباتها ميدانيا ،و لهذا استخدمنا لتحليل موضوع بحثنا على مجموعة من المناهج أين اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري للدراسة ،حيث تم استخدم هذا المنهج في سرد أهم التعاريف المرتبطة بالحكم الراشد و النمو الاقتصادي ،كما اعتمدنا على المنهج الإحصائي في دراسة قياسية للتعرف على اثر عناصر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر.

❖ **الدراسات السابقة :**

أهم الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها ضمن حقل الحكم الراشد و النمو الاقتصادي هي كالأتي :

✓ دراسة كداني سيد احمد (اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية –دراسة تحليلية قياسية) 2012-2013 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية –جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان ،حيث تطرقت هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين النمو الاقتصادي و عدالة توزيع الدخل في الاقتصاد العربي إلى جانب عرض متخلف التوليفات النظرية لتي تجمع بين المتغيرين و كذا مارات تطورهما عبر الزمن .

✓ دراسة ضيف احمد (أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية –جامعة الجزائر (3) سنة 2014-2015 – حيث تحدثت هذه الدراسة على ان الجزائر كباقي الدول النامية و التي هي بحاجة الى تحقيق نمو اقتصادي

مستديم لتقليل الاعتماد على المورد الرئيسي للنمو الاقتصادي (المحرقات) بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن تحدثه السياسة المالية في رفع وتيرة النمو الاقتصادي و الحفاظ عليه .

- ✓ دراسة زاوي احمد صادق (الحكم الراشد ،المؤسسات و النمو الاقتصادي :العوامل المؤسساتية و النمو الاقتصادي في الجزائر) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية –جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان –يحث تطرقت هذه الدراسة الى العلاقة بين الحكم الراشد من خلال العوامل المؤسساتية و النمو الاقتصادي في الجزائر .
- ✓ دراسة احلام وفاء رماش (أثر متغيرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة1990-2017) أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي –جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي –تهدف هذه الدراسة الى توضيح مفهوم الحكم الراشد و معاييره و اثر متغيرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي .
- ✓ دراسة بن نعوم عبد اللطيف (دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية- 2016- دراسة حالة الجزائر) حيث هدفت الدراسة الى التعرف على العلاقة التي تربط كل من الحكم الراشد كمتغير بالتنمية الاقتصادية و البحث في واقع مؤشرات الحكم الراشد و التنمية على حد سواء و محاولة معرفة أسباب الفساد و كيفية مواجهتها ،و قد توصلت الدراسة انه رغم الجهود المبذولة من الدولة الا ان تصنيفها ضمن المراتب الأخيرة في مؤشرات الحكم الراشد .
- ✓ دراسة احمد جاسم محمد(مدى توفر مؤشرات إدارة الحكم و أثرها على النمو الاقتصادي في العراق) تطرق البحث إلى القنوات التي من خلالها تقوم غدارة الحكم الرشيد بتهيئة و الظروف المناسبة في بيئة الأعمال و تطويرها ليتمكن رجال الأعمال من ممارسة الأنشطة الاقتصادية المتنوعة بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي .و فيما يخص العراق فقد تبين ان جميع المؤشرات ذات قيمة سالبة و هذا يعني التدهور و تراجع دور الدولة .
- ✓ دراسة يعقوب مروة (مؤشرات تقييم فعالية حوكمة المؤسسة الاقتصادية حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية) أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في المالية و وحاسبة –جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم –و تهدف هذه الدراسة الى تقييم الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية و تقديم نظرية عامة حول نقاط القوة و الضعف في نظامها و الخروج بتصنيف يسمح بتلبية احتياجات المستثمرين من جهة و جميع الأطراف الأخرى من جهة ثانية .
- ✓ عبد الباري عياض (آليات الحكم الراشد كأداة لمكافحة الفساد و أثرها على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية –مقارنة بين الدور المتقدمة و الدول النامية) مجلة الأبحاث في العلوم الاقتصادية و

الإدارية –تهدف هذه الورقة البحثية إلى تبيان أثر مؤثرات الحاكمية الرشيدة كأداة لمكافحة الفساد على ظاهرة النمو الاقتصادي و ذلك من خلال دراسة قياسية اقتصادية ملت عينتين من الدول (متقدمة و نامية) على سبيل المقارنة بينهما و ذلك للفترة الممتدة من 1996- 2016 .حيث استندت هذه الدراسة على فرضية لنمو الاقتصادي كعامل تابع يزيد و يتطور كلما تحسنت مؤشراته خاصة ما تعلق بسياسة الحكم الجيد .

الفـــصل الأول :

الحـــــكم الـــــــراشد

و الـــــــنمـــــو

المقدمة:

لن تنهض أي أمة أو دولة إلا إذا امتلكت حكومتها وقيادتها ثلاثة أمور (الرؤية والرغبة والقدرة)، ولن تتمكن من تحقيق تطلعات شعوبها إلا إذا طبقت مبادئ الحكم الراشد ، والمتابع للأحداث العالمية سيلاحظ أن الشعوب قد انتفضت للمطالبة بقضايا رئيسة هامة تمثلت في العيش والحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، أي أنها طالبت أن تعيش كما يعيش باقي شعوب العالم، وهذه الأركان الأربعة جاءت صراحة ضمن مضمون واضح للأمم المتحدة طالبت به كافة الدول في كافة أنحاء العالم بالسعي لتحقيقه وتطبيقه حتى تصبح هذه الدول دولا متطورة بكل معني الكلمة وهو ما أطلقت عليه الأمم المتحدة بالحكم الرشيد **Good Governance.**

1 -الحكم الراشد:

1 1 - تعريف الحكم الراشد:

إن تحديد المفهوم العربي " للحكم الراشد" ، أثار جدلا ساخنا ولا يزال ، وهذا راجع إلى عدة اعتبارات سياسية، دينية ، لغوية ،إقليمية ...الخ.

1 1 1 -المعنى اللغوي للمفهوم:

تتشكل كلمة الحكم الراشد من شقي (حكم، راشد)

- الشق الأول: الحكم، وقد ورد المعنى اللغوي في قواميس اللغة العربية على النحو التالي (الحكم) بمعنى: العلم والتفقه (حكم) بفتح الحاء وضم الكاف، حكماً، أي صار حكيماً.
- الشق الثاني: الرشد، وفي القانون: السن التي إذا بلغها المرء واستقل بتصرفاته، وهي كذلك رجحان العقل او يكون مسؤولاً عن افعاله، سواء من وجهة نظر القانون او من وجهة نظر المجتمع، و (الراشد) المستقيم على طريق لا يحيد عنه، ومنه الخلفاء الراشدون.
- الرشيد: من أسماء لله الحسنى؛ ويعني حسن التقدير، في حين يأتي معنى (الرشد) عند الفقهاء: ان يبلغ الصبي حد التكليف، صالحاً في دينه مصلحاً لماله. وهو العقل، والعاقل المسؤول عن افعاله.

إذن : فالحكم الراشد من خلال المعنى اللغوي، يؤكد على معاني الاستقامة والعلم وحسن التقدير.

1 1 2 -المعنى الاصطلاحي:

- **الحكم (Gouvernance)**

هو مصطلح قديم يشير إلى: مجموعة العمليات المرتبطة باتخاذ القرار ووضعه موضع التنفيذ أو عدم التنفيذ ويعني أيضا: ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده وتطوره الاقتصادي

والاجتماعي، وهو بذلك مفهوما أوسع من مفهوم الحكومة لأنه يتضمن بالإضافة إلى عمل أجهزة الدولة الرسمية من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية وإدارة عامة، عمل كل المؤسسات غير الرسمية أو منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى القطاع الخاص.

✦ **الراشد** (Good)

أي الصالح، الجيد، يمثل الصفة او القيمة التي لحقت بالمصطلح الأول لكي يعكس مدى تجاوب الحكومات مع حاجات الشعوب التي تخدمها، يعني بذلك الدلالة على نوعية إدارة الحكم في بيئة معينة.

1 2 - نشأة ومفهوم الحكم الراشد:

لقد برز مفهوم الحكم الراشد كإطار حديث لتحقيق التنمية وقبل التعريج على مفهوم الحكم الراشد، لابد من الإشارة إلى الظروف والعوامل إلي ساهمت في نشأة هذا المفهوم.

1 2 1 - نشأة مفهوم الحكم الراشد:

مصطلح الحكم الراشد أصل الكلمة يوناني وكانت Gubernere وعرف باللاتينية بمصطلح Kubemân وكان يستخدم في الفرنسية القديمة في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح **Gouvernement**[1] وانتقل للغة الانجليزية في القرن الرابع عشر تحت مصطلح Gouvernance والتي تعني " القيادة "و "التوجيه "او بعبارة شاملة "حكم شؤون المنظمة " والتي تمثل الدولة أو جماعة إقليمية أو مؤسسة عمومية أو خاصة بعدها ظهر هذا المفهوم كمصطلح قانوني عام 1478 ليستخدم على نطاق واسع للتعبير عن تكاليف التسيير العام[2].

كما استخدمت العبارة في السبعينات من قبل الاقتصاديين الأمريكيين للدلالة على الإمكانية التي توظف للتنسيق الفعال في المؤسسات والشركات أو حتى في المجتمع. [3] وقد شاع استعمال مصطلح الحكم الراشد في الثمانينات وذلك حينما واجهت برنامج التعديل الهيكلي التي طبقتها مجموعة من الدول صعوبات ارجع سببها إلى سوء التسيير وغياب الشفافية وفي هذه الفترة قدم البنك الدولي اقتراحا لحل هذه الصعوبات ويتمثل هذا الاقتراح في الحكومة الجيدة والتنمية[4].

---

[1] - Lamine Mandiag . « Réflexions Autour Du Concept De Gouvernance »

[2] - سارة دباعي ،"الحكم الراشد و التنمية الاقتصادية في الجزائر" 1999-2007 ،رسالة ماجيستر في العلوم السياسية (غير منشورة) معهد بيت الحكمة ،جامعة ال البيت ،الاردن،2009 ص 23 .

[3] - صليحة بوالبردعة ،البعد الايديولوجي و الثقافي للحكم الراشد دراسة تحليلية نقدية،مجلة الشريعة و الاقتصاد ،العدد (11) ،جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية ،قسنطينة ،الجزائر 2017 ،ص 248 .

[4] - سليماني الياس ،الحكم الراشد بين الخصائص و المعايير ،مجلة البدر ،العدد (05) بشار ،الجزائر ،2011 ،ص 132 .

في بداية التسعينات وبعد فشل تلك البرامج الاقتصادية في تحقيق التنمية، رأت تلك المؤسسات الدولية أن الإصلاحات الاقتصادية غير كافية لوحدها بدون أن يرافقها إصلاح سياسي واجتماعي و لكي لا تهتم بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول عند حديثها عن إصلاح الدولة، دعت الى تطبيق مفهوم الحكم الراشد.[5]

هذا وترجم مصطلح الحكم الراشد الى العربية من خلال عدة مصطلحات أهمها (الحكم الرشيد الصالح، الحكمانية، الحوكمة) إلا أن أكثر التعبيرات شيوعا هي الحكم الرشيد او الحكم الجيد الذي تبنته المبادرة العربية سنة 2005.[6]

1 2 2 - أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد:

هناك عدة أسباب أدت الى بروز الحكم الراشد، سواء من الناحية العلمية او النظرية، فالحكم الراشد ما هو الا انعكاس لتطورات وتغييرات حديثة، تجلت في التغيير الذي طرأ في طبيعة دور الحكومة من جهة، والتطورات المنهجية والأكاديمية من جهة أخرى، ومن خلال ما سبق، فان هذه الأسباب تنحصر في ثلاث نقاط وهي: الأسباب السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

1 3 - مفهوم الحكم الراشد حسب المنظمات:

لقد وردت عدة تعريفات لهذا المصطلح من قبل المؤسسات الدولية المانحة ومنظمات التنمية، وعلماء حقول المعرفة المتعددة ونذكر منها:

1 3 1 - تعريف البنك الدولي:

فقد عرفه أول مرة سنة 1989 على أنه ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة في بداية التسعينات حيث حاول خبراء البنك الدولي اعطاء تعريفات اخرى أكثر دقة فعرفوه في التقرير الصادر عن البنك عام 1992 بعنوان (الحكم والتنمية) على انه اسلوب ممارسة السلطة الوطنية لإدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية بهدف التنمية.[7]

من خلال التعريف الاول والثاني يعكس مدى التطور في التعريف المتعلق بالحكم الراشد، حيث يرى البنك الدولي أن جوهر عملية الحكم متعلقة بالإدارة الجيدة التي تفضي الى التنمية كهدف مجتمعي.

---

[5] - ذهيبة الجوزي،الحكم الراشد و جودة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر،اطروحة دكتوراه في علوم السياسية (غير منشرة) كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير ،جاعة الجزائر 3 ،2012 ،ص 69.

[6] - مصطفى موسى بو حسين،معايير الحكم الراشد و دورها في التنمية الموارد البشرية بوزراة الداخلية الفلسطينية ،رسالة ماجيستر (غير منشورة) جامعة الاقصى ،غزة،2017 ،ص18.

[7] - United Nations Development Programme (UNDP), Governance for Sustainable Human Development, A UNDP Policy Document, N.Y. N.Y. 1997. p. 3.

وقد حدد البنك ثلاثة أبعاد لهذا المفهوم وهي: شكل النظام السياسي، أسلوب ادارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة لتحقيق التنمية، مدى قدرة الحكومات على صياغة وبلورة وتنفيذ السياسات والقيام بالوظائف المكلفة بها.

1 3 2 - تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: UNDP

لقد خلص الخبراء الدوليين بعد مناقشة مضامين الحكم الراشد الى التعريف التالي:

ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته.[8]

لذا فالحكم الراشد يتكون من آليات، والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يتمكن الافراد من ممارسة حقوقهم القانونية ويؤدون واجباتهم ويناقشون خلافاتهم.

طور برنامج الامم المتحدة تعريفا اخر للحكم الراشد: حيث عرفه بأنه (التقاليد، والمؤسسات والعمليات التي تقرر كيفية ممارسة السلطة، وكيفية سماع صوت المواطنين، وكيفية صنع القرارات في قضايا ذات الاهتمام العام).[9]

وفي سنة 1997، استخدم البرنامج الانمائي للأمم المتحدة تعريفا موسعا وهو على التالي (ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية و الادارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، و يشمل ذلك الاليات و العمليات و المؤسسات التي يمكن للأفراد و الجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم و ممارسة حقوقهم القانونية و الوفاء بالتزاماتهم و تسوية خلافاتهم).[10]

دلالة على مفهوم لحكم الراشد يعرف حركية كبيرة حيث نلاحظ ان المنظمات الدولية على غرار البنك الدولي و برنامج الأمم المتحدة لم تكتفيا بتقديم تعريف واحد فقط ،بل راحت تقدم تعريفات نظرا لطبيعة المفهوم المتشعبة .

1 3 3 - تعريف لجنة الحكم العالمي: Committee on Global Governance

حسب تقرير اللجنة العالمية حول الحكم العالمي الذي نشر عام 1955 تعرف اللجنة احكم الراشد على انه (محصلة او مجموع الطرق التي يشير بها الافراد و المؤسسات العامة و الخاصة لشؤونهم المشتركة و انها عملية متواصلة يمكن من خلالها تنسيق المصالح المتضاربة و المختلفة من خلال العمل المشترك، و يتضمن

---

[8] - زهير عبد الكريم، الحكمانية : قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003 ، ص. 1

[9] - United Nation Development programme ; Governance for sustainble humain development. New York :UNDP,1997.p.8.

[10] - Thomas, (G.Wiss), « Governance, Good governance and global governance : conceptual an onceptual challenger », Third world quarterv , vol. 21 N° 05.,2000.p 797.

المؤسسات الرسمية و النظم المدعمة لتقوية الالتزام و كذا الشركات غير الرسمية التي اتفقت عليها الشعوب و المؤسسات في مصالحها) .[11]

كما ترى هذه اللجنة ان الحكم الراشد هو عملية تفاعلية لكل الفواعل الرسمية و غير الرسمية لخلق بيئة تسع الجميع و من اجل الجميع ،رغم ان حدوث ذلك ممكن لكنه صعب نظرا لتضارب المصالح و تنافر القيم و الايديولوجيات بين الافراد من جهة و المؤسسات الرسمية و غير الرسمية من جهة اخرى .

1 3 4 - تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002:

الحكم الراشد هو الحكم الذي يعزز و يدعم و يصون رفاه الإنسان و يقوم على توسيع قدرات البشر و خياراتهم و فرصهم و حرياتهم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ،و يسعى الى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا و تكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب.[12]

1 3 5 - تعريف منضمة التعاون الاقتصادي والتنمية (:(OCDE

عرفت المنضمة الحكم الراشد على انه ذو بعد سياسي أي (شرعية الحكومة و محاسبة العناصر الى سياسية في الحكومة و احترام حقوق الإنسان و حكم القانون) .

1 3 6 - تعريف المشرع الجزائري للحكم الراشد(قانون رقم 06/06 الصادر سنة 2006

يعتبر الحكم الراشد مبدأ من المبادئ العامة لسياسة المدينة ،حيث يعرفه المشرع الجزائري في المبادئ العامة في المادة الثانية من القانون التوجيهي للمدينة على انه بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن و تعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية ،فالحكم الراشد هو تعبير عن أهمية و ضرورة الانتقال بفكرة الإدارة الحكومية من الحالة التقليدية إلى الحالة الأكثر تفاعلا بين الأركان و العناصر الرئيسية للحكم الرشد و التي تتكون بشكل أساسي من:[13]

1 - تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائل و الأساليب الحديثة .

2 - توفير و تدعيم الخدم العمومية باستعمال الوسائل و الأساليب الحديثة .

3 - توفير و تدعيم الخدمة العمومية و تحسين نوعيتها .

---

11 - ابرادشة فريد،الحكم الراشد في الجزائر في ظل الحزب الواحد و التعددية الحزبية ،رسالة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2014،ص 30 .

12 - عمراني كربوسة ،الحكم الراشد و مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر ،قسم العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ص 5-6 .

13- الجريدة الرسمية ، العدد 15 ، القانون التوجيهي للمدينة ، الجزائر ،المطبعة /الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون رقم 06 -17 الرسمية ،12 مارس 2006 ،ص 16 .

1 3 7 - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية:

عرفت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الحكم الراشد على انه (قدرة الحكومة على الحفاظ على السلام الاجتماعي ،و ضمان القانون و النظام ،و الترويج من اجل خلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي و ضمان الحد الأدنى من التامين الاجتماعي ،كما انه تم تعريفه على انه قدرة الحكومة على عملية الإدارة العامة بكفاءة و فعالية بحيث تكون خاضعة للمساءلة و مفتوحة لمشاركة الموطنين .

كما انه هناك بعض المفاهيم التي قدمها بعض الباحثين في الحقل المعرفي ،و نورد أهمها :

تعريف : Marcou ;Rangeon et Thiebault

الحكم الراشد هو الإشكال الجديدة و الفعالة بين القطاعات العمومية ،و التي من خلالها يكون الأعوان الخواص و كذا المنظمات العمومية و الجماعات او التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة.[14]

تعريف : Francois xavier Merrien

الحكم الراشد يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال بحيث ان الاعوان من كل طبيعة كانت و كذلك المؤسسات العمومية تشارك بعضها البعض و تجعل مواردها و بصفة مشتركة و كل خيراتها و قدراتها تخلق تحالفا جديدا للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات.[15]

ملخص عام حول تعريف الحكم الراشد :

من خلال ما سبق ذكره يمكن ان نقول أن الحكم الراشد هو تسيير الجيد للموارد في المجتمع سواء كانت بشرية او مادية او مالية ،فهو حركة تشاركيه تسمح بالتسيير الدقيق للأملاك العامة و خلق الثروة و لا يتم تطبيقها في الدولة فقط و انما على المجتمع ككل و مختلف الفاعلين الاجتماعيين ،و هي لا ترتبط فقط بمشاكل الفساد و الانحراف و انما تمتد إلى جميع مظاهر الحياة الاجتماعية و خاصة السلوكيات ،التربية ،الهياكل .

1 4 - آلـيات الحـــكم الـــراشد :

---

14 - يشير كل من الاخضري عزي و غالم جلطي (2006،ص 14) الي بعض التعاريف في الحقل المعرفي .محاضرة 1 الحكم الراشد تعريف و المفهوم (منشورة على انترنيت) .

15 - دعزي الأخضر ،غالم جلطي : الحكم الرشيد وخوصصة المؤسسات ،مجلة العلوم الانسانية، العدد 27 ، مارس2 . (2006،ص 14) ،الموقعwww.uluminsania.net.

تتباين آليات الحكم الراشد أو مرتكزاته بتباين الجهات والمصالح ، فالبنك الدولي يركز على ما يحفز النمو والانفتاح الاقتصادي» في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على الانفتاح

السياسي و لكن في العموم يمكن تحديد أبرزها كالآتي :

1 4 1 - الشفافية:

وهي من أهم خصائص الحكم الرشيد وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها و ذلك بأن تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية وأن تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة وأن تتوفر معلومات كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأدائها لكي يسهل رقابتها ومتابعتها، إذن الشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها وتتلخص الشفافية بالمكونات التالية:

* الحصول على المعلومة.
* العلاقة السببية بين المعلومة والموضوع المراد مراقبته.
* الدقة في الحصول على المعلومة.

و عليه يجب على الدولة أن تصدر قوانين تهتم بحرية المعلومات وتسمح للجمهور ولوسائل الإعلام المختلفة بالحصول على جميع الوثائق المتعلقة بعمل الحكومة والتشريعات والسجلات المختلفة .

و من الصعب تخيل وجود حكم راشد ووجود حكومة فاعلة ومتجاوبة مع شعبها دون وجود قطاع إعلامي متميز وقوي ويتسم بالمهنية والاستقلالية.

2 4 1 - المشاركة :

تضمن لجميع أفراد المجتمع المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار والتي تضمن حرية الرأي و التعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان كما يرتبط مبدأ المشاركة بمفهوم الشفافية فمعرفة المعلومات وحدها لا يفي بالغرض، بل لابد أن تكون هناك آليات يكون الشعب قادر على اتخاذها ليؤثر في صنع القرار وأن يضع المسؤولين تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة، وعلى الدول أن تعطي لأفراد المجتمع الحق في المشاركة في صياغة القوانين واللوائح والأنظمة واستشارتهم في شؤون الحياة العامة واعطائهم حق الاعتراف وحق إجراء الاستفتاء على القوانين وغيرها من الأمور بكل نزاهة وسهولة وشفافية .

3 4 1 - حكم القانون (سيادة القانون)

يعني أن الجميع الحكام و المسؤولين و المواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون ويجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة ويدون تمييز بين أفراد المجتمع و أن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان وتكون ضمانة لها ولحريات الإنسان الطبيعية. و ستناقش هذه المادة العلمية مفهوم سيادة القانون كأحد خصائص الحاكمية الرشيدة بأسلوب علمي ومتخصص.

1 4 4 - المساءلة :

هي أن يكون جميع المسؤولين والحكام ومتخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء ، وتعد آلية المساءلة أهم سبل تحقيق التنمية في كل القطاعات و تأخذ ثلاثة أشكال وهي

- **المساءلة التشريعية** : هي أهم المسائلات في النظام الديمقراطي و ذلك لأن البرلمان يلعب دورا مهما في تنفيذ سياسات الحكومة والرقابة عليها.
- **المساءلة التنفيذية**: خضوع الجهاز التنفيذي نفسه للمحاسبة عبر سبل الإدارة.
- **المساءلة القضائية** : تشكل ركن أساسي من أركان ضبط عمل الجهاز الحكومي وغير الحكومي ، حيث تلعب دورا بارزا في أسلوب الحكم الراشد عن طريق مراقبة تسيير عمل التنفيذ وتوجيه التهم للموظفين .

1 4 5 - الإجماع :

هو أن جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار حازم في مسألة معينة ، فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقا للنفع العام للوطن ولأفراد المجتمع وما يقتضه واقع الحال من إجراءات .

1 4 6 - المساواة :

وتعني خضوع جميع أفراد المجتمع للمساواة وعدم التمييز في إطار الحكم الراشد أي متساوون بالحقوق و الحريات و الكرامة .

1 4 7 - الكفاءة :

عبر الكفاءة والفاعلية في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني هي التي تضمن استمرارية تحقيق التقدم والازدهار والتطلع دائما إلى تعزيز مفهوم التنمية ، وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة و الواضحة لكل أفراد المجتمع.

1-4-8 –العدل :

والمقصود هنا العدل الاجتماعي بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع نساء وأطفالا ورجالا وشيوخا الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتطلع دائما لتحسين أوضاع الفئات المحرومة والمهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية

1 4 9 - الرؤية الاستراتيجية :

فحسب مفهوم الحكم الراشد فإن الرؤية تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية ، وحتى يتم تحقيق النتائج الإيجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحكم الراشد يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول.

1 4 10 -اللامركزية :

إن تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها تشكل بعدا عميقا في تحقيق مفهوم الحكم الراشد فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة ، وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى ، كما يعتبر البعض بأن أفراد المجتمع في أي منطقة من مناطق الدولة هم الأقدر على رسم السياسات التي تحكم علاقاتهم ببعض وعلاقاتهم بالسلطة وهم الأقدر على تحديد الأهداف وصياغتها و العمل لتحقيق مفهوم المشاركة من أجل تحقيقها والوصل إلى التنمية المنشودة بما يتلاءم مع احتياجاتهم[16] ، وبالتالي فالسياسات التي يرسمها الحكم الراشد يجب أن تكون منهجية و تلبي مصالح المواطنين عامة وتحقق لهم التمتع بكافة الحقوق والحريات دون أي تمييز وعلى قدم المساواة وذلك يتم من خلال توفير آليات مناسبة تعمل على تقييم السياسات وتصحيحها والتصدي لإساءة استخدام السلطة والنفوذ و إهدار المال العام ويوجب الاحترام لسيادة القانون وضمان الشفافية وحرية تداول المعلومات

[16] - مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني ،الحاكمية الراشدة ،الأردن جوان 2007 .الرابط على انترنيت بالأسفل :
www.hayatcenter.org/hayat/pics/Edrak_Guide_.doc

والوثائق الحكومية ضمن المساءلة والمحاسبة للقائمين على الشأن العام من خلال بيئة تقوم على التعددية وحرية الرأي .والرسم البياني التالي يمثل بوضوح آليات الحكم الراشد:

الشكل رقم 01: آليات الحكم الراشد

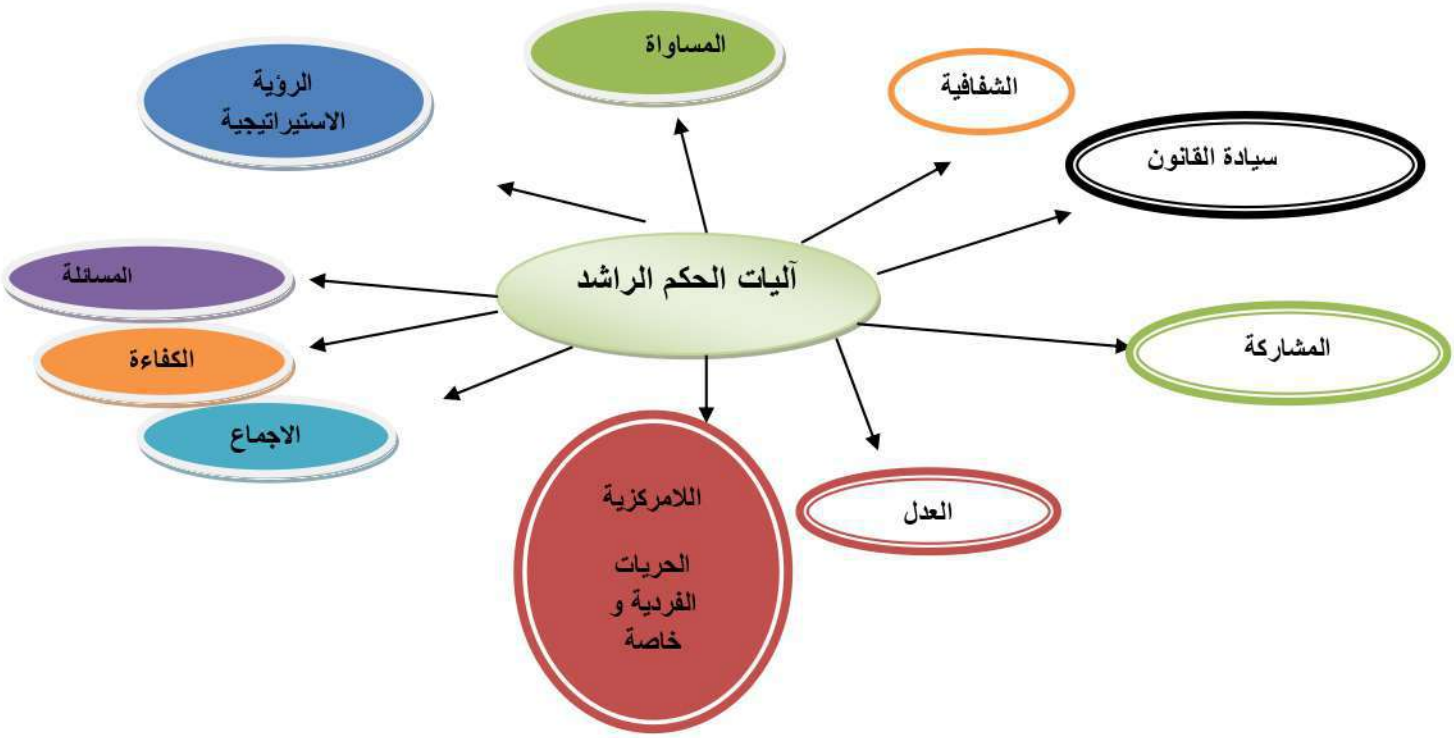

1 5 - عناصر الحكم الراشد :

يتضمن الحكم الراشد ثلاث عناصر رئيسية و هي :الحكومة ،القطاع الخاص و المجتمع المدني .

1 5 9 - الحكومة (القطاع العام) :

و هي تمثل الدولة من خلال السلطة التشريعية ،السلطة التنفيذية و السلطة القضائية و يتطلب أن تكون مشكلة وفق نظام انتخابي و هي تسعى من هذا المنظور إلى التركيز على البعد الاجتماعي فهي تحدد المواطن و المواطنة و هي مسؤولة عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين ،و بالتالي فهي تعمل على تهيئة البيئة المساعدة على التنمية البشرية في المجتمع و مهمتها خلق محيط سياسي ملائم لتحقيق التنمية .

فالدولة تدافع عن مصالح لأجل النفع العام كما تحفز و تشجع على خلق جو نشيط لخدمة التنمية البشرية ،كما أنها تسهر على احترام القانون و الحفاظ على الأمن و السعي لخلق إطار مؤسسي قوي ،كما

تضع السياسات و البرامج العمومية و تقوم بتحضير الميزانية التي تنفذها بعد ذلك ،كما أنها تنظم و تشجع السوق .[17]

و ينطبق مفهوم الحكم الراشد من خلال إعادة النظر في دور الحكومة و أنشطتها الاجتماعية و الاقتصادية بفعل تحديات التغيير المنبثق من المصادر التالية :[18]

القطاع الخاص - المواطن - الضغوطات العالمية.

1 5 10 - القـطاع الخاص

يتكون من المؤسسات و الشركات بمختلف أحجامها ،و التي من شانها خلق منـاصب شغل و المداخيل ، و تبعا لذلك التراكم فالقطاع الخاص يسير و ينشط داخل السوق لأجل إنتاج السلع و توفير الخدمات و خلق مناصب الشغل للمواطنين و تشجيع المؤسسات الخاصة ،كما يهتم بشكل كبير بالاستثمار و رفع المستوى المعيشي و الذي تكون مشاركته في هذه الثلاثية موجهة نحو ضرورة تطوير القطاع الخاص و إدامته من خلال الآليات التالية:[19]

- خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة .
- إدامة المنافسة في الأسواق.
- المحافظة على البيئة و الموارد البشرية .

1 5 11 - المجـتمع المدني :

هو تلك الهيـئات الحكومية المتضامنة مع بعضها البعض مثل الجمعيات المهنية ،الجمعيات الخيرية ،الجمعيات النسوية ،النقابات ....الخ و كل المواطنين الذي يساهمون في التفاعل السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي لأجل تشكيل رأس مال الاجتماعي للمجتمع ،للمساهمة في النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و المشاركة في تحقيق حاجات و متطلبات التنمية الشاملة المستدامة .

كما يمكن تلخيص أهمية المجتمع المدني على النحو التالي :

---

[17] - زايري بلقاسم ،الحكم القاتصادي الرشيد،مداخلة ضمن فعالية الملتقى العلمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات و الحكومات ،جامعة ورقلة ،الجزائر ،8-9 مارس 200 ،ص 39 .

[18] - مناد علي ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية من خلال حوكمة الشركات ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة تلمسان،2006 ،ص 33

[19] - زهير عبد الكريم كايدي،الحكمانية ،قضايا و تطبيقات ،بحوث و دراسات ،المنظمة العربية للتنمية الادارية،العدد 2003،ص 47.

- إن المواطنين المتطوعين كأعضاء في الجماعات الدينية ،النوادي الرياضية ، تجمعات الأحياء السكنية ،الاتحادات ،الاحزاب السياسية ،يشجعون على الثقة الاجتماعية و التعاون بين الأطراف المختلفة مما يجعله برأس المال الاجتماعي .

- إن الثقة والتعاون يعملان على تعزيز الذاتي والتراكمي في نفس الوقت، فان حلقات الفصلية ينبع عنها مستوى عالي من التعاون، الثقة، تبادل التصرف بالمقابل، المشاركة المدنية وتحسين المستوى الاجتماعي وغياب هذه السمات يؤدي إلى الوضع السلبي، وتكون نتيجة حلقات مفرغة من النشاط.

- إن وجود مستوى عالي من الثقة و التعاون يؤدي إلى حكومة أفضل ،فعلى جانب الطلب نجد امن الذين يتحلون بتلك السمات يتوقعون حكومة أفضل ،و على جانب العرض فان أداء الحكومة الممثلة لمواطنتها يهيئ لها الأمر من خلال البنية التحتية الاجتماعية للمجتمع المدني و القيم الديمقراطية و أصحاب القرار على حد سواء .

- إن أداء اقتصاديات السوق تتحسن في المجتمعات ذات المستوى العالي من الثقة و التعاون .

على ضوء ما سبق ذكره فان مؤسسات المجتمع المدني تزيد فعاليتها و كفاءتها في الحالات التالية :

* الانبثاق من رحم المجتمع بمعنى أن الظروف والقناعات و الأوضاع هي التي أخرجتها إلى حيز الواقع.

* إذا استطاعت أن تستوعب اهتمامات المجتمع الإنسانية والاقتصادية والسياسية وأدركت أن التنمية عملية مجتمعية تشاركية.

* إذا وضعت خطط وسياسات تأخذ بعين الاعتبار و الاشتراك في صناعة القرار على جميع المستويات.

* إذا لامست اهتماماتها جميع الشرائح و عملت بشفافية و تناسق مع الحكومة .

نستخلص مما سبق أن كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة له مراحل محدد و دور بارز في قيام الحكم الراشد و قوة المحيط المؤسسي للدولة و عليه فان الحكم الراشد يتضمن الدولة من خلال إدراج القطاع الخاص و المجتمع المدني لضمان ديمومة التنمية البشرية فالمجتمع المدني يسهل تقاطع الفعل السياسي و الاجتماعي عبر تعبئة الجماعات حتى تقوم بمشاركة في الأنشطة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و لكل واحدة نقاط ضعفه و نقاط قوته ،بمعنى أن هناك هدفا اسمي لدعم الحكم الراشد يتطلب ضرورة ترقية التقاطع البنائي بين الدوائر الثلاث سابقة الذكر.

2 - **النـمو**:

تعتبر قضية النمو الاقتصادية إحدى الاهتمامات الكبرى للدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، و تحتل هذه القضية في البلدان النامية أهمية أكبر باعتبارها الخيار الرئيسي والوحيد للخروج من التخلف الاقتصادي، ومن هذا المنطلق وضعت الدول النامية " التنمية" قضيتها الرئيسية، وفي سبيل ذلك جندت مواردها المتاحة - المادية والبشرية - لتحقيق ذلك الهدف الكبير، وقد تباينت تلك الدول في الإستراتيجية التي تبنتها لتحقيق هدف التنمية، بحيث مارست هذه الدول تجارب مختلفة ومناهج متعددة أملا في الوصول إلى الاستراتيجية المثلى الكفيلة بتحقيق طموحات الاقتصادية واللحاق بالدول ذات الاقتصاد المتقدم.

من البديهيات المتداولة في الاقتصاد أ نه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدل نمو اقتصادي معتبر ومناسب، ولذلك أصبح النمو الاقتصادي العامل الأساسي المعتمد عليه رسميا في قياس رقي و تقدم الدول، تتميز اغلب الدول المتقدمة بمعدلات نمو اقتصادية مرتفعة عكس الدول النامية التي تتميز بمعدلات نمو منخفضة جدا، باستثناء بعض الدول النفطية التي يتحكم في معدل نموها إيرادات المحروقات(مثال الجزائر) وتنبع أهمية النمو الاقتصادي في آثار الإيجابية على الاقتصاد الوطني و المجتمع ، حيث يعطي دفعة قوية لاستثمارات جديدة مما ينتج فرص عمل وقدرة شرائية أكبر لأفراد المجتمع .

لقد اهتم الاقتصاديون اهتماما كبيرا بإشكالية النمو الاقتصادي، حيث ترجع الدراسات الكلاسيكية النمو الاقتصادي إلى عاملي العمل والرأسمال، إلا أن الأبحاث الحديثة المتعلقة بنظريات النمو الداخلي بينت أن تفاوت النمو الاقتصادي عبر البلدان يعود إلى عوامل أخرى كالاستثمار في رأس المال البشري، ورأس المال التكنولوجي، و السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة، بالإضافة الى عوامل أخرى سياسية واجتماعية وحتى ثقافية. كما أنه لا يكفي تحقيق معدل نمو مرتفع فقط، وإنما يجب الحفاظ على استدامة هذا المعدل في الأجل الطويل .

تعريـف النمـو :

على عكس التنمية الاقتصادية التي تعني ذلك التغير الجذري في الأوضاع في مختلف الجهات ، فان مفهوم النمو الاقتصادي يكون أقل اتساعا من مفهوم التنمية، وهناك عدة مفاهيم للنمو الاقتصادي والتي نأخذ منها ما يلي :

- هذا التعريف للنمو اتخذ بشكل خاص من طرف كل من (D.North, Avner Greif, Masahiko Aoki) فحسب "نورث" ، النمو في بلد ما لا يقاس فقط من خلال النمو الاقتصادي ،و لكن ايضا من خلال درجة رسمية تنفيذ قواعد و مؤسسات هذا البلد ، و قد نجد مؤلفين اخرين يقتسمون نفس الفكرة ،حيث ان النمو يقوم على أساس التغيير المؤسساتي داخل البلدان ،فمثلا التعريف التالي يشدد على ان (النمو هو عملية تحول لمجموعة واسعة و معقدة للمؤسسات مع الزيادة في الناتج الوطني اخام ((PNB و التغيير المؤسساتي عند هذا الأخير ليس هو النمو ،و يعرف النمو كذلك على انه (Banerjee.1997)[20] عملية لتغيير مؤسساتي (Meisel et Ould Aoudia .2008 a) و حسب هذين المؤلفين ،فان هذا التطور يعتمد على عدة عومل اقتصادية ،ديمغرافية ،سياسية و اجتماعية التي ستكون على المدى الطويل و هذا يعني "تحول عميق لانظمة تنظيم الجماعات البشرية[21] ."

- يرى ريمون بار أن النمو الاقتصادي عبارة عن زيادة الحاصلة في الثروات المتاحة و السكان أما الاقتصادي) F. Perroux (فعرفه بالمفهوم الجديد "على انه يعبر عن مقدار الزيادة المستمرة خلال فترة او عدة فترات طويلة الاجل لمؤشر الانتاج بالكمية أو الحجم اما المدى القصير يستخدم الاقتصاديون مصطلح التوسع المناقض لمصطلح الركود أو الجمود .[22]

- يعتبر **Samuelson P.A** الناتج الوطني الحقيقي الصافي هو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي و ذلك لكونه معطياته متوفرة و الحصول عليه يتم بسهولة حسب رأيه و بالتالي يعرف النمو الاقتصادي على انه الزيادة النسبية في الناتج الوطني الصافي . [23]

- يعني النمو الاقتصادي "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيق مع مرور الزمن و نقصد بمعدل الدخل الفردي الدخل الكلي مقسوما على عدد السكان ".[24]

- يقصد بالنمو الاقتصادي "حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي أو اجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[25]

- يشتمل النمو الاقتصادي " ازدياد مطرد في الإنتاج الفعلي من السلع والخدمات، بالإضافة إلى ازدياد قدرة الاقتصاد على إنتاج هذه السلع والخدمات".[26]

---

[20] - Banerjee, Abhijit V, 1997, A Theory of Misgovernance.' Quarterly Journal of Economics 112(4), pp 1290-1291.

[21] - Traduction de Meisel, N. et J. Ould Aoudia 2008, L'insaisissable relation entre "bonne gouvernance" et développement », Revue Économique, vol. 59 (6), p. 1171.

[22] - Lawrence Schembri, 2001, « Les taux de change flottants: une nouvelle analyse », revue de la banque du Canada, Automne, p 38.

[23] - Samuelson. P. A et Nordhaus. W. D, 2000, « Economie », Edition Economica 16ème édition,p 518)Belmokadem Mustapha ,efficience de l'appareil productif algérien, Tlemcen , Algérie, 1994 , P :09.(

[24] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003 ، ص 11.

[25] - حمد عبد العزيز عجيمة وآخرون، التنمية الاقتصادية *دراسات نظرية وتطبيقية *، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2006ص 206.

❖ من خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة عدة شروط في تعريف النمو الاقتصادي والمتمثلة فيما يلي:

- أن تكون الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، وليس في الدخل الإجمالي فقط ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أن يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان.

- أن تكون الزيادة حقيقية وليس اسمية، لذلك فإن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار" التضخم «، لإمكانية حدوث زيادة في قيمة الناتج نتيجة ارتفاع الأسعار فقط.

- تحقيق زيادة مستمرة و مستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، و الزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي، أي أن لا تحدث بسبب ظروف طارئة، قد تكون بسبب حصول الدولة على إعانة من الخارج لفترة معينة، أو بسبب ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها للخارج بسبب ظروف طارئة لا تلبث أن تزول كما حدث في حالة ارتفاع أسعار النفط عام 1973 ، حيث أدت إلى زيادة كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في الدول المصدرة للنفط، ثم تلاشت هذه الزيادة مع انخفاض أسعار النفط مرة أخرى في الثمانينات، فهذا النمو يعتبر نمو عابر لا يلبث أن يزول و من ناحية أخرى فهذه الزيادة لا بد وأن تكون مستقرة بمعنى أن لا تتعرض للتقلب الشديد في معدلها من فترة زمنية لأخرى وتحقق هذا الشرط يمكننا من تحقيق نمو اقتصادي ذاتي و مستديم لا يخضع بتغيرات ظرفية في بعض المتغيرات الاقتصادية وهو المطلوب تحقيقه في كل الاقتصاديات سواء النامية أو المتقدم .

1 2 - نظريات النمو الاقتصادي :

ثمة الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميّز الكثير منها، حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى.

---

[26] - ولاس بيتروس (ترجمة:صلاح الدباغ'مراجعة برهان دجاني) الدخل و العمالة و النمو الاقتصادي ،المكتبة العصرية صيدا،بيروت،1968 ،ص:316.

1 2 2 - النظرية الكلاسيكية:

بالرغم من اختلاف وجهات نظر الكلاسيكيين المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي، وتباين طرق التحليل تبعا للمدة الزمنية التي ظهروا فيها والأوضاع التي ميّزتها، إلا أن آراءهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقة تحقيقه، حيث أن نظرية التوزيع استحوذت على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو، مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني، معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي. وقد تركزت نظريتهم في الأفكار التالية:[27]

* الإنتاج دالة لعدد من العوامل وهي الأرض، العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي، وكل تغير في الإنتاج يحدث بتغير أحد العوامل أو كلها، وأن الأراضي الزراعية العنصر الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة المرهون بثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم .

* إن القوى التي الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في الفن الإنتاجي وعلى الأرباح التي تعتبر مصدر عملية تكوين رأس المال الذي يؤدي إلى التقدم التكنولوجي، كما أن التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان .

* إن العلاقة السببية بين التراكم الرأسمالي وحجم السكان تؤدي إلى تناقص الغلة في الزراعة)ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية(ا ورتفاع حصة الأجور في الدخل الكلي مما يعوق ارتفاع حصة الأرباح فيؤدي ذلك إلى تباطؤ تكوين رأس المال، مما يدفع بالرأسماليين بتجميد الأجور عند حد الكفاف، وهذه يتم معالجتها في الفصل الموالي ضمن نظريات توزيع الدخل .

1 1 2 2 - نظرية :Adam Smith

حسب " A. Smith " يعتبر العمل وتقسيمه سببا لارتفاع الإنتاجية الذي هو مصدر ثروة الأمم، وهذا لما يخلفه التقسيم من مزايا، فهو يولد وَفْرَاتٍ خارجية وتحسُّنا في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات، التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية، وكل هذا يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وما يترتب عليها من زيادة الأرباح وادخارها ثم إعادة استثمارها ليتراكم رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، عن طريق رفع مستوى الإنتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشة، وتوسع الأسواق واستخدام المعدات والآلات، التي

-27 - كبداني سيد احمد ،اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر /اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (منشورة) ،جامعة تلمسان ،الجزائر 2013/2012 ،ص 34.

ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية، لتميزها بارتفاع العوائد وتزايدها، على خلاف الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة .[28]

2 2 1 2 - نظرية : David Ricardo

اعتبر " Ricardo " الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان، وهي تتميز بتناقص الغلة، ما يعني تناقص العوائد الذي يعتبر سببا لحالة الركود والثبات. كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، حيث للرأسماليين دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال، وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه، وهو ما يضمن تحقيق النمو. أما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الأجور، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور، فيؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى حد الكفاف. وأما ملاك الأراضي فتنمو مداخيلهم كلما حدثت ندرة للأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمنا أكبر مما لو كانت متوفرة بكثرة .

بالنسبة ل " David Ricardo " و " Adams Smith" يتولد عرض العمل داخل نظام اقتصادي اتماعي (ينمو داخليا) و الذي يحكمه معدل تركم راس المال ،الذي يتسارع كلما كانت الاجور الحقيقية عالية ،او بمعنى أدق تعتبر قوة العمل سلعة تنمو بنمو تراكمات رأس المال .[29]

2 2 1 3 - نظرية " " Karl Marx

اختلف الاقتصاديون الكلاسيك حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأس المال مع نمو الاقتصاد، فبينما اعتقد " Smith " أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسماليين، اعتقد " Ricardo " أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض وارتفاع حصتي الأجور والريع، وبالنسبة ل " Marx " فإن الأزمات الدورية التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد.

فحسب (ماركس) تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف ،و مع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فان حصة رأس المال الثابت ترتفع و تنخفض معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة (الفرق بين كمية إنتاج العامل و احد الأدنى لأجر العمل) كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض و ان أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء ،مما يدفع الأجور إلى الأعلى و الأرباح إلى الأسفل ،و كل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تحل رأس المال محل العمل

---

[28] - مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية؛ نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل 2007 ، الأردن، ص ص 57-56 ..

[29] - محمد صالح تركي القريشي، "علم اقتصاد التنمية"،إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2010 ، ص ص 81-79.

، مما يؤدي إلى انتشار البطالة ،و يعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات ،فيعجز الرأسماليون عن تصريفها ،فتنشا الاضطرابات الاجتماعية و تتحول معها السلطة و وسائل الإنتاج إلى العمال ،فتنهار الرأسمالية .

إن تحليل « Marx » بخصوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي ،إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة حيث زيادة الأجور للنقدية لا تؤدي حتما إلى زيادة الأجور الحقيقية ،بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل ،مما يمكن تحقيقها معا باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله "ماركس".

النظرية الكلاسيكية الجديدة :

بينما اعتمدت المدرسة الكلاسيكية على قانون "Say " لتحليل النمو الاقتصادي، فإن العديد من

الاقتصاديين المكونين للمدرسة الجديدة أمثال " Jevons" و" Menger " و" Walras " و" Alfred Marshall" " اهتموا عوضا عن ذلك بالمنفعة الحدية في تحديد أثمان عوامل الإنتاج، حيث تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل وبمعزل عن نظرية السكان، اعتمادا على الادخار، الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية و بالإنتاجية الحدية لرأس المال، كما يلعب السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية دورا مشجعا في توسع الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي والذي يتضمن ثلاث أفكار:[30]

- يتحدد معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل وإنتاجيته والمحددة خارج النموذج، كما أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار والاستثمار، فكل ارتفاع في هذا الأخير سيتم تعويضه إما بالمعدل الأعلى لنسبة رأس المال إلى الناتج ، أو بالمعدل المنخفض)الأدنى(لإنتاجية رأس المال بفرضية تناقص عوائد رأس المال.

- معدل نمو دخل الفرد يتغير إيجابا مع معدل الاستثمار والادخار وسلبا مع معدل نمو السكان.

- هناك علاقة سالبة لدى بلدان العالم بسبب تفضيلات الادخار (دالة الاستهلاك) و التكنولوجيا (دالة الإنتاج) ،بحيث ان البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من راس المال تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة منه ،و هو الأمر الذي يؤدي إلى تقارب معدلات دخل الفرد و مستوياته المعيشة فيما بين البلدان العالم المختلفة .

---

[30] - مدحت القريشي، "مرجع سبق ذكره ، ص 57-56 .

 من ناحية ثانية تجمع النظرية النيوكلاسيكية (A.Marshall.J.Clarck.K.Wilcksell) أنه يمكن حدوث استمرارية النمو بدون حدوث ركود و ذلك لان النمو الاقتصادي عبارة عن :

 عملية مترابطة متكاملة و متوافقة ذات تأثير ايجابي متبادل ،يؤدي فيها نمو قطاع معين الى دفع القطاعات الأخرى للنمو (الوفرات الخارجية) ،و يؤدي نمو الناتج الوطني الى تنمو فئات الدخل المختلفة من أجور و أرباح .

 يعتمد على القدر المتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع، فبينما يرتبط حجم القوى العاملة بالتغييرات السكانية و بحجم الموارد، فان سعر الفائدة يلعب دور الموجه لرؤوس الاموال من خلال استقطاب مدخرات السكان و توجيهها نحو الاستثمار مما يجعل النمو محصلة التفاعل بين التراكم الرأسمالي و النمو السكاني ،في الوقت الذي يقوم فيه المنظم باستغلال التطور التكنولوجي بكيفية لا تسمح بحدوث الجمود في العملية التطورية و ذلك بالتجديد و الابتكار

 النمو الاقتصادي كالنمو العضو لا يتحقق فجأة و انما تدريجيا، فيحدث اولا على مستوى الجزئي و بتأثير متبادل مع المشاريع الاخرى، الامر الي يتطلب التخصص و تقسيم العمل و حرية التجارة، و ذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح البلد .

 يعتبر « Schumpeter » من ابرز الكلاسكيين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي ،حيث اعتبر اتجاه النمو غير مستمر ،و انما يصل بسرعة الى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري ،كما ان العوامل التنظيمية و الفنية دوار مهما في عملية النمو ،حيث يؤدي خلق منتج جديد و اجراء التحسينات المستمرة عليه الى التنمية ،و بالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملة تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات و ابتكارات جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة تؤدي فجاة الى زيادة ملموسة في الدخل الوطني .[31]

 تتضمن نظرية النمو حسب " Schumpeter " ثلاثة عناصر و هي :الابتكار –المنظم-الائتمان المصرفي، وذلك لان لاستثمار في الابتكار يمول عن طريق الجهاز المصرفي و ليس من الادخار ،ما يؤدي الى زيادة عدد المنظمين ،مما يرفع حصة الارباح عن الاجور في الدخل ،بسبب التغييرات الديناميكية الناتجة عن الابتكار الذي يولد الرغبة لدى المنظم ليحصل على اعلي الأرباح بتجديده المنتج و الابتكارات، فيساهم في عملية النمو التي تحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمارات ،احدهما محفز و تابع لحجم النشاط الاقتصادي و يتحدد بالربح و الفائدة و حجم راس المال القائم ، وبالتالي فهو يتحدد على اساس الموازنة بين الايراد

[31] - صلاح الدين نامق، " قادة الفكر الاقتصادي "، دار المعارف ، القاهرة ، 1986 ، ص 52 .

الحدي لإنتاجية راس المال والفائدة المفروضة للحصول عليه، وأما الأخر يحدث تلقائيا وهو المحدد الاساسي لعملية النمو في الاجل الطويل و لا يرتبط بالتغييرات في النشاط الاقتصادي و انما يحدد الابتكار و التجديد .

النموذج الكينزي للنمو :

في الوقت التي جاءت فيه الازمة العالمية لتثبت قصور النظريات السابقة ،ظهر التحليل الكينزي مخالفا للكثير من الآراء و التحاليل التي سبقته ،خصوصا فيما تعلق منها بحالة التوازن و الاستقرار الاقتصادي .يوضح النموذج الكينزي احتمال حدوث التوازن الاقتصادي عند مستوى اقل من مستوى الاستخدام الكامل ،و الذي يتحد من خلال الطلب الكلي ،كما ان المشكلات التب تتخلل النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض بل هي بسبب عدم كفاية الطلب الفعال ،و حيث ان الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة ،و ان الادخار دالة الدخل ،فان التوازن في الانتاج و الدخل يحدث عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط ،و حيث ان أساس تكون الدخل الوطني في المدى القصير هو اتحاد الاستثمارات الانتاجية و غير الانتاجية الخاصة و الحكومية ،و هي العامل الرئيسي المضاد للازمات ،و المؤشر الرئيسي في توسيع الطاقة الإنتاجية ،و رفع معدلات النمو في المدى الطويل .[32]

2 2 2 -الاقتصاد المؤسساتي الجديد :

إن نهج الاقتصاد المؤسساتي الجديد هو مجموعة غير متجانسة تضم مجموعة من الاعمال التي لها نقاط مشتركة في التساؤل في الدور الذي تلعبه المؤسسات (التي يمكن تعريفها بشكل عام مجموعة القواعد و المعايير التي تحكم و تنظم السلوك) في التنسيق الاقتصادي و يستند هذ النهج على الافتراضات الرئيسية للنظرية النيكلاسيكية كالعقلانية المثالية ،و يقدم كذلك رؤية في دراسات التنمية الاقتصادية للسياسات التي تنفذ في العالم النامي على انها تنجح او تفشل في سياقات ثقافية ،سياسية و اقتصادية متعددة و مختلفة جدا [33]

2 2 1 4 - مفهوم المؤسساتية (نورث) :

يقدم North،1990،3p) التعريف التالي "تعتبر المؤسسات قواعد اللعبة في المجتمع أو بشكل رسمي أكثر،هي القيود التي وضعت إنسانيا و التي تشكل التفاعل الإنساني " و يجب ان نشير في هذا الصدد إلى مفهوم المؤسسات و التي تعني مجموعة من القواعد الرسمية مثل الدستور و القوانين و القواعد و اللوئح ،معدل تغييرها 10- 50 عام ،و غير رسمية مثل الأعراف و التقاليد و العادات ،معدل تغييرها مئات السنوات و هي

- [32] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 73-71 ..

- [33] زاوي احمد صادق أستاذ محاضر جامعة معسكر ،بن مسعود نصر الدين أستاذ محاضر المركز الجامعي عين تموشنت (اثر العوامل المؤسساتية على النمو الاقتصادي في الجزائر نموذج ARDL للتكامل المشترك) ص60 .

التي يفرضها البشر على أنفسهم متضمنة الترتيبات الخاصة يجعلها ملزمة و يلزم هنا التأكد على ان ما يثير مصطلح المؤسسات في الذهن فهي لا تعني الهيئات و الأجهزة الموجودة في المجتمع و إنما القوانين و النظم و القواعد المنضمة لعمل أي مؤسسة .

و لذلك يسعى الاقتصاد المؤسساتي إلى تقديم فهم أفضل و أكثر واقعية لعمل النظام الاقتصادي ،و يقوم الاقتصاد المؤسسي بقروض أكثر واقعية حيث أن اختيار الأفراد يتبع رشاد مقيدة حيث لا يستطيعون الاختيار بحرية فتوجد قيود تمنعهم من ذلك و هي المعلومات المتاحة لديهم فقط .

ان المفهوم الأوسع للمؤسسة يتماشى مع مفهوم دوغلاس نورث،حيث يتضمن العديد من جوانب الاقتصاد التنظيم السياسي و الاجتماعي للمجتمع ،يمكن ان تختلف المؤسسات بين المجتمعات بسبب أساليبها الرسمية لصنع القرار الجماعي (الديمقراطية مقابل الديكتاتورية) أو بسبب (أمن حقوق الملكية،حواجز الدخول،و مجموعة العقود المتاحة لرجال الأعمال) و قد تختلف أيضا في الأداء الاقتصادي لان مجموعة معينة من المؤسسات الرسمية يتوقع منها أن تؤدي وظيفتها بشكل مختلف ،على سبيل المثال قد تختلف بين مجتمعين ديمقراطيين لان توزيع السلطة السياسية يكمن في مجموعات او طبقات اجتماعية مختلفة ،فمن المتوقع أن تنهار الديمقراطية بينما تتعزز في الآخر.هذا التعريف الواسع للمؤسسات هو ميزة و لعنة ،ميزة لأنها تمكننا من البدء في التحقيقات النظرية و التجريبية لدور المؤسسات دون الحصول على التعثر من قبل التصنيف ،و أنها لعنة لأننا ما لم نتمكن من متابعتها بفهم أفضل لدور مؤسسات محددة ،تعلمنا القليل فقط.[34]

2 2 2 4 - نظرية نورث للمؤسسات:

إن الدراسة التحليلية المرتبطة ب" North " تعلقت باقتراح التحليل المؤسساتي المقارن للنمو ،و حسب هذه النظرية ،مفتاح إدراك النمو الاقتصادي يكمن في التنظيم الفعال للاقتصاد و العامل الحاسم في هذا المجال هو خلق الحوافز لتعزيز النمو ،على سبيل المثال من خلال الجباية او القوانين التي تحكم حقوق الملكية ،و كمتغيرات تفسيرية للنمو الاقتصادي ،تستخدم النظرية التقليدية تراكم راس المال ،التكنولوجيا و وفرات الحجم فبالنسبة ل(نورث) هذه العوامل ليست هي المسببات الرئيسية للنمو الاقتصادي ،بل هي تعتبر فقط من مظاهر النمو الاقتصادي ،و ينبغي حسب (نورث) << أن نلتمس أسباب النمو الاقتصادي في

- [34] المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ISSN2392-5302 – 2018/01/05 (المؤسساتية و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر) فاطمة الزهرة مصباحي /جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان الجزائر.ص180.

الحوافز المهمة لمنظمة فعالة ،في قدرة المجتمع على تنفيذ تكوين مؤسساتي الذي يعود بالنفع على الأفراد و المجتمع .

2 2 4 3 - نظرية التغيير المؤسساتي :. (North)

إن النظرية المتكاملة للتغيير الاقتصادي تدمج نظريات التغيير بالتركيبة السكانية مخزون المعارف و المؤسسات ،فقد نما عدد السكان بمعدل غير مسبوق و كذلك الرأسمالي البشري ،و النمو في عدد سكان العالم أدى إلى خلق عالم حيث العوامل الخارجية منتشرة ،لأن البشر حاليا يعيشون في مواقع قريبة من بعضها البعض ،و لكن في سياق مزيد من التغييرات التكنولوجية ،و هذا ما أدى إلى مشاكل اجتماعية جديدة ،و كل ذلك ينبثق نتيجة التطور المؤسساتي مع إنشاء هياكل أكثر تعقيدا مع المشاكل الجديدة التي تواجه المجتمعات .

قد أشار نورث أن تطور المعتقدات عقب أي تغيير للواقع ينجم عن السياسات الحالية ،كفاءة تكيف المصفوفة المؤسساتية و عدم وجود التغير في القواعد الرسمية لتصحيح الإخفاقات المدركة ،إن التغيير المؤسساتي في كثير من الأحيان يؤدي الى نتائج غير متوقعة ،بعيدة جدا عن النوايا الرسمية بسبب المعتقدات الخاطئة و أشار نورث إلى أن التغييرات في المؤسسات الرسمية لا تشكل صعوبة كبيرة و لكن النهج الموحد هو الذي أهمل جمود المؤسسات غير الرسمية و الذي أوضح ان التطور الفعلي الملاحظ اختلف و ابتعد عن التوقعات الأولية و قد اضاف نورث أن المؤسسات تتطور من مساهمات متتالية (الربط بين الماضي و الحاضر و المستقبل ،و وفقا لذلك التاريخ و الى حد كبير هو تاريخ التطور المؤسساتي الذي من خلاله يؤخذ الأداء التاريخي للاقتصاديات على انها جزء من تاريخ متسلسل ،فالمؤسسات توفر هيكل الحوافز للاقتصاد و في نفس الوقت ،يتطور هذا الهيكل و قد يشكل اتجاه التغير الاقتصادي نحو المنو ،الركود او لتراجع) "نورث 1991".[35]

إن فهم التغيير المؤسساتي يعني إذن فهم الطريقة التي من خلالها الجهات الفاعلة تراجع و تصلح معتقداتهم بطريقة منسقة ،إن انواع المنظمات التي سيتم خلقها هي:منظمات رجال الأعمال تسبب التغيير المؤسساتي عندما يواجهون المنافسة في كل مكان الناتجة عن عالم اقتصادي يتميز بالندرة و عندما يتلقى أرباب العمل فرص جديدة أو متغيرة فأنهم يتسببون في التغيير المؤسساتي عن طريق تغيير القواعد (إما من طرف المنظمات السياسية أو عن طريق ضغط المنظمات الاقتصادية و الاجتماعية على المنظمات

[35] - Traduction de North, 1991, Institutions, The Journal of Economic Perspectives, Vol. 5, No. 1, p 97

السياسية) أو عن طريق التغيير العمدي و عن طريق طبيعة و فعالية أساليب تطبيق القواعد أو فعالية العقوبات و وسائل أخرى من عمليات الإكراه اللارسمية .[36]

3 - الحكم الراشد والنمو:

3 1 - علاقة الحكم الراشد بالنمو الاقتصادي :

لقد تغير نظرة الاقتصاديين المهتمين بالفكر التنموي الى أسباب حدوث النمو الاقتصادي في الدول العالم و اتضح ان هناك اختلافات في معدلات النمو الاقتصادي لا تعزي الى العوامل التقليدية وإنما تعزي الى أسباب اخرى سميت فيما بعد بالعوامل الحديثة المسببة للنمو الاقتصادي (المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي) و التي من ابرزها و اكثرها تأثيرا في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة نجد كل من الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر و الرأسمال البشري و الحكم الراشد .

من أهم أسرار مستويات التنمية بمختلف جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و حتى السياسية في الدول المتقدمة نجد الظروف السياسية الدافعة الى الاستقرار و الحكامة الجدية و بالإضافة الى هذا هناك اهتمام كبير على المستوى الرسمي و الشعبي و الرأي العام المحلي و الدولي و وسائل الإعلام و البحوث و الندوات المختلفة و على وجه الخصوص المنظمات الدولية بموضوع الحكم الراشد و الفساد ،فالأمم المتحدة أشارت في العديد من تقاريرها السنوية حول التنمية الى إشكالية إرساء الحكم الراشد و القضاء على الفساد في مختلف دول العالم و خاصة النامية منها انه يعوق جهود التنمية .كما ان هناك العديد من الدراسات التي تشير إلى الأثر المباشر و المعنوي بين مستويات الحكمة الجيدة و النمو الاقتصادي .

و من بين الفرضيات التي طرحها بعض الاقتصاديون أن هذه البواقي ترجع في الاساس الى دور مؤسسات الحكم الراشد و الحوكمة و خاصة المؤسسات المعنية بتخصيص الموارد و الاشراف على صياغة السياسات المالية و الاقتصادية و تنفيذها ،و من هنا برزت أهمية دور مؤسسات الحكم الراشد في تأمين بيئة قانونية و إدارية سليمة لتفعيل عمليات الادخار و الاستثمار و من ثم دعم النمو الاقتصادي بما يدعم كفاءة تشغيل السوق وفقا لمعايير الحكم الراشد ،و من هنا بدأ الاقتصاديون يدركون أهمية الفساد في اضعاف

[36] - Hugues Draelants, L'analyse du processus de changement institutionnel in Réforme pédagogique et légitimation : Le cas d'une politique de lutte contre le redoublement, Pédagogies en développement, p 68

المؤسسات القائمة على تطوير السياسات الاقتصادية و كذلك مؤسسات التنظيم و الرقابة ،الامر الذي يؤدي بالطبع الى تدني معدلات النمو الاقتصادي.[37]

1 1 3 - الفساد و النمو الاقتصادي :

تعد ظاهرة الفساد من أبرز القضايا الاقتصادية التي حضت باهتمام الاقتصاديين و السياسيين نظرا لأثارها السلبية على مختلف الأصعدة ،و في هذا السياق يشكل الفساد عائقا حقيقيا للنمو الاقتصادي و تعتبر الدول النامية من بين أكثر الدول التي تعاني من استفحال هذه الظاهرة .

لقد كثر النقاش و تعالت الأصوات في الآونة الأخيرة حول شبح الفساد و ما يخالفه من أثار مدمرة على اقتصاديات الدول ،خاصة و أن هذه الظاهرة لم تعد حركا على الدولة دون سواها ،بل عمت جميع الأقطار حتى أصبح مدها يخوف العالم .

1 1 3 - 1 مفهوم الفساد :

لقد تعددت مفاهيم الفساد و تغيرت تبعا للتغييرات التي شهدها العالم ،و التي دون تحديد مفهوم واضح و دقيق لهذه الظاهرة الخطية و المهمة في ان واحد ،كونها من اخطر الآفات التي تواجه المجتمعات النامية و المتقدمة العام و الخاص على حد سواء ،و لعل ذلك الاختلاف راجع لسببين الاول هو عدم اتفاق الباحثين على اي من انواع السلوك الذي ينبغي ادراجه او استيعابه من مفهوم الفساد ،و السبب الثاني يرجع الى اختلاف الثقافة من بلد لآخر ،و كذا القوانين و الاعراف الاجتماعية التي تحيز سلوكيات معينة فاسدة في نظر بلدان اخرى .

الفساد هو سوء استغلال للسلطة و النفوذ المستمدة من المنصب او من العلاقات من اجل عدم الاذعان لمبدا المحافظة على الحدود بين المؤسسات الذي ينص على ان العلاقات الشخصية او العائلية لا ينبغي ان تلعب أي دور في القرارات الاقتصادية التي يتخذها الموظفون المعنيون في القطاع الخاص او الحكومة.[38]

الفساد هو إساءة استعمال القوة العمومية او المنصب او السلطة للمنفعة الخاصة سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز او استغلال النفوذ او المحسوبية أو الغش او تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات او عن طريق الاختلاس ،و رغم ان الفساد كثيرا ما يعتبر جريمة يرتكبها موظفو القطع العام ،فانه يتفشى ايضا في القطاع الخاص ،بل ان القاع الخاص يتورط في معظم حالات الفساد الحكومي التي تنطوي على إساءة

---

[37] - وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها، ص 84.

[38] - عطا الله خليل، مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي (تجربة الأردن)، ورقة عمل مقدمة في ندوة (المال العام ومكافحة الفساد الإداري والمالي) المنعقدة في تونس خلال الفترة 14-18 ماي 2007، ص4.

استعمال للمال او التماس خدمات للكسب الشخصي ،او اساة استعمال السلطة الرسمية اة النفوذ مقابل مال أو خدمات او الإخلال بالمصلحة العامة لاكتساب امتيازات شخصية خاصة .[39]

1 1 2 - أسباب ظهور الفساد:

يمكن تقسيم الفساد حسب مختلف المجالات إلى ما يلي:[40]

- الأسباب السياسية: غياب الحريات والنظام الديمقراطي / ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها / تفشي البيروقراطية الحكومية / ضعف الاعلام والرقابة /غياب الارادة السياسية في محاربة الفساد.
- الاسباب الاجتماعية: الحروب /الطائفية و العشائرية و المحسوبية /جمع المال باي وسيلة لمواجهة المستقبل المجهول /تدني القيم الاخلاقية /ضعف فكرة المصلحة العامة .
- الأسباب الادارية و التنظيمية: الاجراءات المعقدة / سوء التنظيم بين الاجهزة و تضارب القوانين و اللوائح / انعدام الشفافية /انعدام المساءلة .
- الاسباب الاقتصادية: الاوضاع الاقتصادية المتردية و المحفزة لسلوك الفساد /الفقر و البطالة / تدني الرواتب و الاجور و تباين بين الدخل بشكل كبير / ضعف الرقابة المالية في الدولة /ارتفاع الانفاق الحكومي و انعدام المنافسة .

1 1 3 - أثر الفساد على النمو الاقتصادي :

طبقا للنظرية الاقتصادية فان الفساد يعوق النمو الاقتصادي من خلال استخلاص الريع (الاستئثار بالفائض الاقتصادي) مما يؤثر سلبا على هذا النمو سواء بالنسبة لمنضمي المشروعات المحلية او الاجنبية و هذا ما اثبتته الدراسة المقطعية التي تشير الى وجود علاقة عكسية بين الفساد و الاستثمار حيث يكون له اثار سلبية على النمو الاقتصادي و ليس هذا فحسب و انما الفساد يثبط ايضا الاستثمار الاجنبي و يخفض الموارد المتاحة للهياكل الاساسية للعملية الانتاجية و الخدمات العامة و برامج محاربة الفقر كما يقرر اعاقة الفساد للمؤسسات السياسية من خلال اضعاف شرعيتها و امكانية محاسبة الحكومات .[41]

1 1 4 - الحكم الراشد كآلية للحد من الفساد :

---

[39] - جيمس غوستاف سبيث،برنامج الامم المتحدة الانمائي (مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم) نوفمبر 1998 ص 9.

[40] - هشام الشمري ،ايثار الفتلي ،الفساد الاداري و المالي و أثاره الاقتصاية و الاجتماعية ،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،اطبعة الاولى ،عمان (الاردن) 2011 ،ص 42 .

[41] - يوسف حسن سويف،الفساد الاداري و الاقتصادي و الكسب غير مشروع و طرف مكافحته ،دار التعليم الجامعي ،الاسكندرية ،2014 ص 14 .

يعد غياب كل من الشفافية و المساءلة و المحاسبة و حكم القانون و الرؤية الاستراتيجية البعيدة و الحكم المحلي مناخا ملائما لانتشار الفساد ،و هذه المظاهر تشكل سمات الحكم الفاسد ،و عليه فانه لا يمكن الحديث عن مكافحة الفساد الا بإرساء مقومات الحكم الراشد التي تعد بمثابة الإطار المناسب للقضاء على هذه الظاهرة التي باتت تهدد الدول النامية و بالرغم عن عدم اتفاق المؤسسات الدولية في تحديد هذه المقومات فإنها في الحقيقة الأمر كلها تدعم بعضها البعض و لا يمكن الحديث عن أحداها دون الأخرى.[42]

3 1 2 - الديمقراطية و النمو :

الديمقراطية ليست بمفهوم او تعبير رسمي ،و لكنها تمثل جوهر السلطة و هي الشعب فالديمقراطية هي منظمة سياسية للشعب بدون أي طريق مسبقة التي من خلالها يفرض و يعبر الشعب عن إرادته .و هي تشير الى نمط معين من تنظيم السلطة السياسية و إلى طبيعة المؤسسات السياسية ،الاقتصادية ،الاجـتماعية و الهياكل ،الواعد و الممارسات الحالية في نظام معين و التي تسمح بشكل ملموس التعبير عن إرادة الشعب و الديمقراطية هي مفهوم يتماشى في الغالب مع مفهوم الحكامة.

فالحكامة هي المفهوم الرئيسي للحياة السياسية الوطنية و العالمية للدول حيث تعزز الشفافية و المسائلة في المؤسسات الديمقراطية ،و تـنطوي على الالتزام بالـمسؤولية ،تعزز التقدم مسائل الديمقراطية السياسية و تجعل من السكان جهات فاعلة و مستفيدة من الاستقرار مع احترام العدالة الاجتماعية .فالديمقراطية لا يمكن أن تكون فقط الطريقة التي تكون فيها الانتخابات حرة و تؤدي الى الوصول إلى السلطة و انما تشير أساسا الى الطريقة التي تمارس من خلالها الديمقراطية إلى جانب القوى المعارضة ،المراقبة و العقوبات و بالتالي تمارس وفق إشكالية تصميم مؤسساتي .(أنظمة المؤسسات)

ان دراسة الحكامة السياسية في الجزائر تعني دراسة المسار الديمقراطي و طبيعة الحكم .فمسالة الديمقراطية اصبحت متعلقة اكثر بالمجتمع الدولي و المؤسسات الملية الدولية فيما يتعلق بجانب النمو الاقتصادي ،فالخريطة السياسية في الجزائر تتسم بالتنوع و التباين الكبيرين و الحالة الجزائرية تتمتع بمكونات رئيسية لوضعيات المختلفة .و بالحديث عن الديمقراطية سنتكلم عن استقلالية المؤسسات و الصراع على السلطة و عملية التداول عليها .كل هذه الابعاد تعكس ممارسة الديمقراطية في بلد ما ففي الجزائر عرفت الممارسة السياسية اشكال كثيرة نتجت من افكار ثورية تحررية و اخرى عقائدية لتتطور في الأخير الى ممارسات ديمقراطية تكونت نتيجة تطورات اقتصادية ،اجتماعية و سياسية .

3 1 3 - عدم الاستقرار السياسي و النمو :

[42] - رقية عواشرية ،الحكم الراشدكوسيلة لمكافحة الفساد في الدول المغاربية ،مجلة الحقوق و الحريات ،العدد الثاني ،باتنة ،الجزائر ،مارس 2016 ص 293.

ان مفهوم عدم الاستقرار السياسي هو المصطلح الذي يجمع بين العديد من العوامل التي لا تجتمع معا بالضرورة ،و التي يجب ان تاخذ في وقت وحد ،و هو المفهوم الذي يتطلب التوضيح و يغطي حقيقتين مختلفتين لهما اتار مختلفة على التنمية الاقتصادية .و من الضروري التمييز بين تغيير النظام او السلطة السياسية التي تحققت نتيجة أعمال عنف من التغييرات التي أدخلت في الإجراءات القانونية الواجبة .و يعزي عموما الى تسمية الظاهرة الأولى ب(عدم الاستقرار السياسي) و (المناوبة السياسية) بالنسبة لظاهرة الثانية .و لكن في حقيقة الامر لا يتم التفريق بين المفهومين في الأدبيات و ترتكز أساسا على عدم الاستقرار السياسي و ليس بالتناوب السياسي .

عدم الاستقرار السياسي يغطي جميع احداث العنف السياسي ،و هذا يشمل المظاهرات العدوانية ،أعمال الشغب و الاغتيالات السياسية ،و على المستوى النظري ،دراسة اثار عدم الاستقرار السياسي على النمو تركزت على دراسة باي كيفية لاحداث معينة تؤدي الى حقوق ملكية غير محدد و بالتالي مهددة .و لكن ،الانقلابات الناجحة هي في حد ذاتها تكون خطيرة ،و لقد أسفرت على العموم تدمير ممتلكات خاصة ،و هذا ما يؤدي الى افتراض الفشل و الشك حول تنفيذ حقوق ملكية مستقبلا .

ان النتائج المتعلقة بتاثير عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي هي اقل غموض مقارنة بنتائج دور الديمقراطية في النمو الاقتصادي .فعدم الاستقرار السياسي و حتى اذا لم يرافق التنمية له تاثير سلبي على النمو الاقتصادي و في المقابل ،التناوب السياسي له تاثير اقل بكثير و غير واضح على الاداء الاقتصادي للبلد .و باعتبار المؤسسات الديمقراطية لعبة عادية فهي تسلك بشكل مؤكد و مماثل متغير الديمقراطية و(عدم اليقين من حيث التاثير على الاداء الاقتصادي) و مع ذلك و باعتبار عدم الاستقرار عامل محتمل ،فهو يضر بدون شك عملية النمو .

3 2 - دور الحكم الراشد في النمو :

سنتطرق في هذا التحليل إلى دور الحكم الراشد في النمو مع الإشارة إلى فرضية انه ضروري وجود حكم راشد من اجل النمو الاقتصادي او عكس الفرضية الأولى أي تحقيق نمو اقتصادي بدون حكم راشد .

3 2 1 - الحكم الراشد من اجل النمو الاقتصادي:

إن التحليل في هذا القسم يأخذنا إلى ما ورد في تعريف البنك الدولي للحكم الراشد و الذي ينص على (إذا كانت الحكامة هي ممارسة السلطة باسم الشعب، فالحكم الراشد هو ممارسة هذه السلطة مع احترام

التكامل ،احتياجات و حقوق كل فرد في الدولة[43] (أي انه مفتاح نجاح الدول المتقدمة و هو أساس تحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان النامية .

إن الاهتمام المتزايد منذ أكثر من عقدين بمؤشرات الحكامة يخص البلدان النامية التي هي أكثر انشغالا مقارنة بالبلدان المتقدمة التي تتميز بحكم راشد و التي تعتبر كمرجع في الدراسات بدلا من إن تكون أحد المحاور .

و قد أشار البنك الدولي إلى أن إقامة مؤسسات جيدة للحكامة ،لا يعني إقامة عمل سليم للحكومة ،و لكن هي أعمال تخص الجميع و تخضع للجميع .و هذا ما يوجد في البلدان المتقدمة .و لكن في بلد ما أعضاء النخبة الحاكمة تتقاسم الإيرادات الريعية ،سيكون من الصعب تقدمهم إلى إقامة مثل هذه المؤسسات التي تشكل لاحقا عقبات لمصالحهم ،أو تهديدات لوضعيتهم .و إذا لم تكن هناك إرادة سياسية للتغيير فمن المحتمل ان لا يقوم الحكم الراشد و مؤسساته .كما أشرنا سابقا ،الحكم الراشد بالمفهوم الذي طرحه البنك الدولي يتوافق مع وصف للمؤسسات التي توجد في البلدان المتقدمة و بالتالي سيكون هناك بالضرورة ارتباط ايجابي كبير بين الحكم الراشد و مستوى التنمية في البلدان .

إن القيم التي تدافع عنها الوكالات الدولية هي بالتأكيد ضرورية لتطوير بلد ما و لكن يوجد العديد من الباحثين يرفضون فكرة أن هناك سوى طريقة واحدة للقيام بذلك و هي التي تفضلها البلدان الغربية و تتوافق مع فكرة أن الحكم الراشد و النمو الاقتصادي يشكلان زوجا واحدا ،و هذا ما أكده البنك الدولي (2005).[44]

3 2 2 - النمو الاقتصادي بدون حكم راشد :

وفقا لتقرير الأمم المتحدة (ONU،2007) في بلد ما عندما يكون هناك ارتفاع في الدخل الفردي و أن مستوى الحكامة ضعيف ،يوجد تفسير واحد من بين التفسيرات و هو "التحكم في الدولة " **capittion de L'etat**" و يشير هذا المفهوم الى احتكار نخبة صغيرة للقوانين و اللوائح من اجل المصادرة و الاختلاسات و الاستيلاء على الثروة المنشاة في البلد ،و أن هذه النخبة هي التي تشكل العقبة الرئيسية للتغييرات المؤسساتية التي قد تؤدي إلى تحسين مستوى الحكامة[45]

[43] - Traduction de Rapport de Banque Mondiale, 2003, Vers une meilleure gouvernance au Moyen-Orient et en Afrique du Nord : Améliorer l'exclusivité et la responsabilisation, La Banque Mondiale Washington, D.C.p1

[44] - Banque Mondiale, 2005, Rapport sur le développement dans le monde. Un meilleur climat d'investissement pour tous, Washington DC. P1

[45] -) Nations Unies, 2007, Rapport sur l'investissement dans le monde 2007, Sociétés transnationales, industries extractives et développement, NATIONS UNIES New York and Gèneve, 2007

و قد حدد الباحثين (Kaufmann et Kraay K2020) انه من الضروري تحسين الحكامة لتحفيز النمو الاقتصادي ،و أن هذا العامل ليس كافي لتطوير البلدان بدون اتخاذ إجراءات سريعة لتعزيز المؤسسات ،أما فيما يخص دراستهم فقد ملت اعمالهم كل من البيرو،كولومبيا و الهندوراس ،و أكدت نتائجهم التحليلية فرضية (التحكم في الدولة) و إن الفساد يتم من طرف الفاعلين الاقتصاديين للحصول على امتيازات من الحكومة ،و هذا ما يكون سببا للتأثير السلبي لارتفاع النمو على نوعية مؤسسات الحكامة 'تنمية بدون حكامة' .

نأخذ على سبيل المثال دولة الصين و التي تعتبر كمثال عن نجاح التغيرات المؤسساتية الجارية ،فقد نما الاقتصاد الصيني بوتية سريعة منذ تنفيذ الإصلاحات في أواخر سنوات 1970 و قد ساعد هذا النجاح العشرات من الملايين من السكان الخروج من مستنقع الفقر المدقع على مدى العقدين الماضيين فالتحليل الأولي يشير إلى عدم فاعلية الحكامة في الصين إلا إن انتقال الصين نحو الاقتصاد الرأسمالي حدث من دون تطبيق سياسة الديمقراطية و لكن حدث مع هياكل مؤسساتية تتوافق مع نموذج (الحكامة التي تعزز السوق) و الأبحاث الاقتصادية الأخيرة حول الأسس المؤسساتية لسياسة الإصلاح في الصين سلطت الضوء على الدلائل المهمة التي تساعد على فهم التناقض الواضح بين ضعف الحكامة و النمو الاقتصادي السريع و الاعتراف بأن نوعية المؤسسات في الصين ما تزال بعيدة عن الوفاء بالمعايير الخاصة بالاقتصاديات المتطورة .

كما أن الإصلاحات السياسية في الصين لم تفتح الباب امام ظهور النظام الديمقراطي و لم تحاول فصل المنافسة الحرة و الكاملة و الدولة ،الصين حاليا تفتقر تقريبا الى جميع الخصائص الرسمية و مع ذلك فقد عرفت عدة تغيرات في السياسات الرئيسية على مدى السنوات العشرين الماضية .

- ✓ اللامركزية السياسية تطورت نحو انخفاض كبير في سلطة الحكومات و غيرت العلاقات بين الحكومة المركزية و المحاكم الوطنية بطريقة لا يمكن عكسها بسهولة .
- ✓ مع الأخذ بالمنافس الحرة و الكاملة زادت الحكومة بشكل كبير في درجة انفتاح اقتصادها .

خاتمـــــة:

مما سبق، نستخلص أن الحكم الرشد مفهوم يعبر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده، قائم على عدة مقومات وركائز، وتبرز أهميته كمدخل لتحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية، وهناك العديد من الدارسات التي تشير إلى الأثر المباشر والمعنوي بين مستويات الحكام الرشد والنمو الاقتصادي، فمنهجه يشمل مجموعة مترابطة ومتفاعلة من الجوانب السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في الدولة فالجانب السياسي يؤثر في العدالة كما أن للجانب الإداري تأثير على المجال الاقتصادي خاصة من خلال إصلاح الإدارة وفي الأداء التنظيمي للنشاط الاقتصادي، أما الجانب الاقتصادي فيبرز جل القضايا العامة ومكافحة الفساد الاقتصادي وتعزيز الشفافية وتكريس الديمقراطية كمحاور أساسية للتنمية المستدامة. كما أن فلسفته شاملة تشمل القطاع العام والقطاع الخاص تضمن للمجتمع استقرار على كل المستويات وتجنبه الفساد الإداري بأشكاله المختلفة التي تعوق النمو الاقتصادي مما يؤثر سلبا على هذا النمو، إلا أن هذا المفهوم يشهد كذلك بعض المعوقات التي تحول دون التطبيق الأمثل للحكم الراشد و الصالح.

الفصل الثـــــــاني:

التــطورات الاقتــصادية

و الاجتــــماعية في الجـــزائر

مقدمة الفصل :

خرج الاستعمار الفرنسي من الجزائر سنة 1962 بعد استعمار دام 132 سنة ،و ترك اقتصادا مهلهلا ،ضعيف و غير مترابط ،و أمام هذه الوضعية انتهجت الجزائر استراتيجية تنموية تعتمد على التخطيط المركزي كوسيلة للتخطيط الاقتصادي ،و على قطاع عمومي ذو كثافة رأسمالية و يشكل حصة الأسد من النشاط الاقتصادي .إن استراتيجية التنمية المطبقة آنذاك كانت الغاية منها تكمن في تحقيق هدفين اثنين هما :من جهة الاستجابة للحاجات الاجتماعية الأكثر استعجالا (التوظيف و التدريس...) و من جهة أخرى العمل على التحرر التدرجي لمكانيزمات التبعية بإقامة اقتصاد من شانه توسيع الطاقة البشرية و المالية و حل المشاكل الاجتماعية ،فمن المعلوم ان نجاح مثل هذه السياسة الاقتصادية كان يخضع للتحكم من طرف الدولة في توجيه الاقتصاد الكفيل بحث أعمال التنمية و تنظيمها .لقد تفوق دور الدولة في المجال الاقتصادي من خلال استعادة الثروات الوطنية و الأخذ بزمام الاقتصاد الوطني و إنشاء و تطوير مؤسسات عمومية بكافة قطاعات النشاط و إقامة جهاز تأسيسي و تنظيمي من شانه ضمان تدخل الدولة بشكل مباشر في كل سجلات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ،و قد مر المسار التنموي في الجزائر منذ الاستقلال الى غاية بداية الألفية الثالثة بعدة مراحل و التي شهدت الكثير من المحاولات الإصلاحية.

1 - تطور الاقتصاد الجزائري :

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مخططات و اصلاحات بعد الاستقلال ،حيث اتبعت الجزائر سياسة اقتصادية اشتراكية و التي استمرت حتى بداية التسعينات عند تدخل كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ،بالإضافة لعدة إصلاحات للاقتصاد الوطني و التي سوف نتطرق إليها عبر الفترات الزمنية .

1 1 - إصلاحات فترة (1962-1993) .

تميزت هذه الفترة بهيمنة الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها للمؤسسات العمومية كاداة لتنفيذ سياستها حتى سنة 1993 ،و كون المجتمع الجزائري مجتمعا زراعيا ،قامت الدولة الجزائرية في تلك الفترة بانشاء مزارع ضخمة بعد تأميمها و للقيام بذلك ،اعتمدت الدولة الجزائرية على إيراداتها ناجمة من قطاع المحروقات التي تميزت بالارتفاع باستثناء سنوات 186 الى 1989 التي عرفت انخفاض في اسعار البترول ،و قد حاولت الجزائر خلال الفترة (1962-1993) الى تحسين مستوى معيشة أفرادها و تحقيق مكانة معتبرة للدولة الجزائرية ضمن دول العالم ،و لتحقيق تلك الاهداف استخدمت عدة سياسات منها [46]:

[46]- مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير (اثر الإصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري) دفعة 2008 .رمضان بهناس .المركز

- ✓ اعتماد سياسة التصنيع كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي، و جعل وسائل الإنتاج ملكية عامة .
- ✓ الاهتمام بالسوق الوطنية أولا، و الانضمام إلى السوق العالمية كهدف أخير.

1 1 1 - المخطط الثلاثي 1967-1969 .

كان اول بدايات عهد الاقتصاد الجزائري بالتخطيط الشامل سنة 1967 من خلال ما سمي بالمخطط الثلاثي الذي يرتكز على الصناعة و الأنشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الأولى ،و الذي كانت تهدف من خلاله القيادة السياسية إلى :[47]

- ✓ وضع جهاز إداري فعال قادر على تسيير البرامج و الخطط التي تضعها القيادة .
- ✓ بناء اقتصاد وطني مستقل و مندمج .
- ✓ عطاء أهمية قصوى لأجهزة الدولة للتكفل بالأجهزة التنموية.
- ✓ إنشاء قطاع عمومي صناعي قوي باعتبار الصناعة الوسيلة الوحيدة لبناء اقتصاد صناعي قوي .

1 1 2 - المخططان الرباعيان :

1) الرباعي الأول (1970-1973)

يعكس هذا المخطط الاستراتيجي التنموية المخططة من طرف الدولة ،و التي كانت بالدرجة الأولى موجهة نحو صناعة وسائل الإنتاج و إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة لاحقا ،حيث حصلت هذه الصناعة على قدر اكبر من حجم الاستثمار 22.5 %متجاوزة نصيب قطاع المحروقات 16.5 % التي تتي بعدها ثانيا و تلها الزراعة 14.5% و التكوين 2.5% على التوالي .[48]

2) الرباعي الثاني (1974-1977) .

يعتبر هذا المخطط تكملة للمخطط السابق، اتجهت فيه الجهود لتمويل مختلف المشاريع الاقتصادية الضخمة و خاصة الحديد و المحروقات و مواد البناء و الصناعات الميكانيكية الكهرباء و الصناعات الالكترونية و كذلك قطاعات غير اقتصادية و ذلك بسبب ارتفاع إيرادات المحروقات، كما أعيدت هيكلة

الجامعي زيان عاشور بالجلفة –معهد العلوم الاقتصادية و التارية و علوم التسيير .ص أ.

[47]- بغداد كربالي، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر ،مجلة العلوم الإنسانية ،العدد الثامن ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة – الجزائر ،مارس 2019 ،ص 2

[48]- سعدون بوكبوس،الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية، الطبعة الأولى،دار الكتاب الحديث،مصر،2012 ص 151-153.

القطاع الزراعي من الناحية المؤسساتية و تحصل استثمارات وصت الى 15% اما صناعة المحروقات فقد زادت نفقاتها الاستثمارية نتيجة الظروف الدولية و سوق الطاقة[49]

إن إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة بهدف إنتاج سلع انتاجية لمختلف القطاعات ،بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل ،هذه لنتيجة يبرزها نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام حيث حقق 65.42 % سنة 1978 مقابل 30.07 " سنة 1969.[50]

كانت المخططات السالفة تهدف الى بناء الاقتصاد الوطني على اساس انشاء شركت وطنية كبرى تحتكر السوق الوطنية، الا ان هذا الأمر أدى إلى وجود ممارسات بيروقراطية، وزيادة مفرطة في عدد العمال اضافة الى عدم وجود توازن في حجم الاستثمارات.

1 1 3 - المخططان الخماسيان

1) الخماسي الأول(1980-1984)

تضمن هذا المخطط توجهات صدرت عن المؤتمر الاستثنائي لجبهة التحرير الوطني في جوان1980 وقد ذكر واضعو هذا المخطط انه يتميز ب:[51]

- ✓ التوازن و التنظيم بدرجة اكبر من المخططات السابقة .
- ✓ التركيز كثيرا على الاقتصاد في الموارد النادرة خصوصا رأس المال.
- ✓ يركز على ضرورة تحسين الناتج و الإنتاجية ،و تحقيق التوازن القطاعي من جهة و تلبية الحاجات الاجتماعية من جهة ثانية .

و قد كان لهذا المخطط عدة هداف أخرى كتدعيم الاستقلال الاقتصادي للجزائر ،تجنيد فعال للموارد المتاحة ،تعميم أوسع للتنمية الاقتصادية و اجتماعية على التراب الوطني ،إعداد شروط التنمية المستقبلية للاقتصاد الوطني ،و قد جاء بتغييرات أهمها :

- بالنسبة للزراعة: تنازل عن ممتلكات عمومية و تقسيم الاراضي الفلاحية لمزارع فردية و مستثمرات فلاحية جماعية .

[49]- مرجع نفسه ،ص 155.

[50]- كربالي بغداد، مرجع سبق ذكره،ص 4.

[51]- سعدون بوكبوس مرجع سبق ذكره ،ص 181.

- بالنسبة للمؤسسات العمومية :قامت السلطات الجزائرية باعادة هيكلة الضوية حيث تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية الى 300 مؤسسة جديدة ،و لذلك لتوطيد دعائم التنمية الاشتراكية للاقتصاد ،تدعيم فعالية المؤسسات العمومية .
- بالنسبة للقطاع المالي :اعادة الهيكلة المالية ابتداء من سنة 1983 ،إن القيام بتلك االجراءات كان الهدف منه التخلي التدريجي عن مفاهيم العهد القديم و الانفتاح التدريجي للسوق الوطنية و اعطاء مكانة للقطاع الخاص للدفع بالنمو الاقتصادي .

2) الخماسي الثاني (1985-1989)

كان لهذا المخطط هدفان ،هما تنظيم مختلف الأنشطة التنموية ،و أدراج المخطط و ضمن منظور تنموي طويل الأمد من خلال:[52]

- ✓ تلبية الاحتياجات الأساسية للسمان.
- ✓ مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج و الاستثمار.
- ✓ المحافظة على الاستقلال الاقتصادي و استقلالية اتخاذ القرار لا سيما بالتحكم في الموازنات المالية الخارجية .

لقد ركز هذا المخطط بالأخص على القطاع الصناعي و ذلك من خلال :

- ✓ تنمية و توزيع الصناعية التحويلية ذات الحجم المتوسط المعدة لتغطية الاحتياجات الوطنية من تجهيزات و استهلاك و إنتاج .
- ✓ تنمية الاستثمارات الخاصة و تشجيع المقاولة .
- ✓ تنمية برامج استغلال مختلف الموارد الباطنية و الطاقوية .

لقد عرفت هذه الفترة عوامل غير متوقعة أدت الى تقييد حركة الاقتصاد الجزائري و أهمها كان انخفاض أسعار البترول الخام و الغاز ،و أدى هذا الانخفاض الى انخفاض عائداتها بنسبة 50% بالنسبة للبترول الخام ،و 20 % بالنسبة للغاز ،أي انخفاض في عائدات المحروقات من 11.5 مليار دولار سنة 1985 الى 605 مليار دولار سنة 1986

1 2 - إصلاحات الاقتصاد الجزائري خلال فترة (1988-1993)

[52]- سعدون بوكبوس مرجع سبق ذكره ،ص 187.

بدأت السلطات الجزائرية بالإصلاحات سنة 1988 بهدف تصحيح الوضاع الاقتصادية على المستوى الكلي ،و يمكن القول بانها كانت صارمة في العموم ،تم تخفيض قيمة العملة و اصدار قانون ضبط الأسعار جويلية 1989 ،ضبط الإنفاق الحكومي ،امتصاص السيولة الزائدة،تحرير لأسعار ،بغية إقناع شركائها الدائنين غير أن هذه الإجراءات لم تحقق الأهداف المرجوة للإصلاحات كونها تفتقر الشمولية .[53]

1 2 1 - إصلاحات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي :

تميزت بداية هذه الفترة بعدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي بالإضافة للمديونية المرتفعة ،مما أصبحت الإصلاحات السياسية و الاقتصادية و لاجتماعية ضرورية لتحقيق النمو و التنمية الاقتصادية ،حيث ان الحل الوحيد هو صندوق النقد الدولي و البنك العالمي لإبرام العقود و إعادة جدولة الديون التي كان سابقا مرفوضا ،و قد تعهدت الجزائر مسبقا لصندوق النقد الدولي سنة 1989 بالالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق كان يهدف برنامج التثبيت و التكييف الهيكلي المدعم من طرف المؤسستين و الذي هو جملة من الإجـراءات و الترتيبات التصحيحية الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني من أزمات هيكلية إلى :[54]

- ✓ استعادة التوازن المالي الداخلي ة الخارجي للحد من التضخم و تحسين ميزان المدفوعات .
- ✓ رفع القدرة التنافسية للاقتصاد و بالتالي تحقيق النمو الاقتصادي .

و قد تطلب هذا المشروع تعديلات هيكلية و هي :

1 2 2 - برنامج الاستقرار 1994-1995 :

هو برنامج إصلاحي بدا في افريل 1994 بسبب تدهور أخر لأسعار النفط سنة 1993 حيث انخفض سعر البرميل من 20 دولار في سنة 1993 الى 14.19 دولار سنة 1994 ،و تراكم خدمة الدين الخارجي و مع مرور الزمن بدأ ملامح الأزمة تظهر و برزت معها عدة ضغوطات مالية و اخرى خارجية و من هذه الضغوطات ،العجز المالي للمؤسسات المالية و ارتفاع التضخم بنسبة 30 % و كذا ارتفاع خدمات الديون و لرفع هذه الضغوطات قامت السلطات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي لإبرام برنامج الاستقرار الاقتصادي .

---

[53]- كربالي بغداد ، مرجع سبق ذكره ،ص 7.

[54]- بن طاهر علي ،سياسات التحرير المالي و الاقتصادي في الجزائر ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد الأول ،جامعة الشف –الجزائر ،2004،ص 182.

1 2 3 - التعديل الهيكلي 1995-1998 :

بدأ في ماي 1995 و هو مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف الى الاصلاحات الاقتصادية ضمن البرنامج المسطر من طرف صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و تقوم هذه السياسات على حد من الطلب الاجتماعي بتقليص الواردات و رفع الاسعار لتقليص العجز الخارجي ،و كذلك تعديل السياسات المالية المنعكسة على التضخم و عجز ميزان المدفوعات و الموجودات الخارجية الصافية للنظام المصرفي كما ان هذه السياسات تهدف الى استعادة التوازن في الاقتصاديات الكلية من خلال السياسات النقدية و المالية و تلك المتعلقة بأسعار الصرف و الدخل و هذا سعيا وراء تخفيض الإنفاق مع توجيهه نحو الأنشطة التي تحقق وفرة في النقد الأجنبي ،كما يهدف التعديل الهيكلي الى تقليص العجز الخارجي و الحفاظ على معدل نمو معين لزيادة الصادرات و تنمية الصناعة و الزراعة .

2 -تطور أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر:

2 1 - تطور الناتج المحلي :

الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع و الخدمات التي أنتجت داخل حدود منطقة جغرافية ما خلال مدة زمنية محددة ،إلا انه ليس مؤشرا على الرفاهية الاجتماعية و لا على الثروة الاجمالية ،و يتضمن الناتج المحلي الإجمالي النشاط الانتاج لجميع المقيمين في بلد بعينه بما في ذلك الشركات الأجنبية العاملة في هذا البلد ،بخلاف الناتج القومي الاجمالي الذي يقيس النشاط الانتاجي لجميع الحاملين لجنسية معينة بغض النظر عن مكان اقامتهم .

كما يتم قياس الناتج المحلي الاجمالي من خلال ثلاث طرق و هي الدخل و الانفاق و الانتاج .

- ✓ عن طريق الدخل و يكون ذلك بجمع كل المداخيل ،أيأجور الموظفين في القطاعين العام و الخاص و ارباح الشركات الخاصة و ايرادات الدولة من الضرائب و الرسوم .
- ✓ عن طريق الانفاق و ذلك بجمع اجمالي نفقات استهلاك الأسر و الشركات و نفقات استثمارات القطاع الحكومي و القطاع الخاص إضافة الى الفرق بين الصادرات و الواردات .
- ✓ عن طريق الانتاج ،يكون ذلك بجمع القيم المضافة (الفرق بين إجمالي المبيعات و قيمة المدخلات الوسيطة في عملية الإنتاج) من كل الأنشطة الإنتاجية .

تجدر الإشارة انه يجب التميز بين الناتج المحلي الاسمي و الناتج المحلي الحقيق ،حيث ان الناتج المحلي الاسمي يحسب وفقا لأسعار الجارية الحالية في المدة الزمنية المعينة ،الا انه لا يسمح بإجراء مقارنات زمنية للوقوف على حقيقة تطور الإنتاج نموا أو انكماشا ،و ذلك بسبب تأثير الأسعار في حين ان الناتج المحلي الحقيقي فيتم احتسابه من خلال تعديل الناتج المحلي الاسمي ،من خلال معامل يقوم بتحييد أثر الأسعار المتغيرة (التضخم) كأن يتم قسمته على الرقم القياسي للأسعار أو استخدام مكمش الناتج المحلي .[55]

[55]- التطور السوسيو اقتصادي و اثره على الظواهر الديمغرافية في الجزائر ،اطروحة لحصوص على شهادة دكتوراه في العلوم الديمغرافيا

الشكل رقم (02): تطور الناتج المحلي ونصيب الفرد منه خلال الفترة 1963-2014

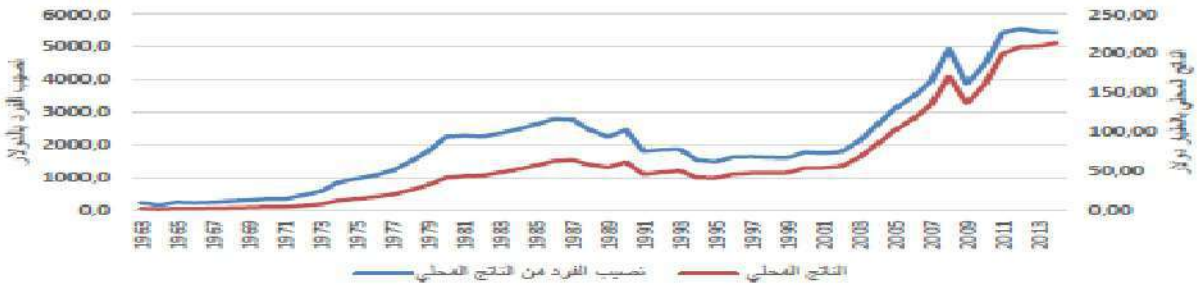

المصدر: بيانات البنك الدولي www.donnéesbanquemondiale.org

تضاعف الناتج المحلي الخام للجزائر باكثر من 80 مرة خلال الخمسين سنة الماضية حيث ارتفع من 2.66 مليار دولار سنة 1963 اي ما يعادل 13.3 مليار دينار ج حينها الى 213.6 مليار دولار سنة 2014 و هو ما يعادل 17205.11مليار دينار ج ،نظرا للاستثمارات العمومية الهائلة خاصة في قطاع المحروقات في حدود 70% من اجمالي الصادرات سنة 1967 ارتفعت الى اكثر من 95 % سنة 1976 حافظت على هذه المستويات العالية حتى سنة 2014 حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ،و الملاحظ ان التضاعف حسب العملة المحلية كان اكثر من التضاعف حسب الدولار الامريكي و هذا راجع الى تدهور قيمة الدينار فبعد ان كان الدولار الأمريكي لا يتعدى 5 دينار جزائري سنة 1963 ارتفع إلى أكثر من 80 ديناري جزائري سنة 2014 .

تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي كان بنفس وتيرة تطور الناتج المحلي حيث تضاعف سوى بحوالي 22 مرة و انتقل من 249.2 دولار أمريكي للفرد سنة 1963 و هو ما يعادل 1230.1 دينار وقتها الى 5460.1 دولار أمريكيأي ما يعادل (439870.8 دينار) ان الاختلاف في وتيرة الارتفاع راجع الى التطور الكبير ي حجم السكان حيث ارتفع من حوالي 10 مليون نسمة سنة 1963 إلىأكثر من 39 مليون نسمة سنة 2014 .

يتضح أن الناتج المحلي الخام و نصيب الفرد منه مر عبر أربع مراحل اتبطت بنسبة كبيرة بتطور اسعار النفط في الأسواق العالمية و يمكن توضيح ذلك في ما يلي :

- ✓ **من سنة 1963 الى 1973 :** تميزت هذه المرحلة بشبه استقرار في مستويات منخفة للناتج المحلي بين 2.7 و 6 مليار دولار و شبه استقرار لنصيب الفرد بين 250 الى 500 دولار للفرد و هذا الركود سببه انخفاظ اسعار النفط .

2 ،طلباوي الحوسين ،جامعة وهران

- ✓ **من سنة 1974 الى 1987 :**في هذ الفترة ارتفع الناتج المحلي مع ارتفاع أسعار النفط بداية من سنة 1974 الى 1979 حيث تجاوزت 30 دولار مقابل 11 دولار في سنوات السابقة مما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الى اكثر من 800 دولار ثم الى 2800 دولار سنة 1987 .
- ✓ **من سنة 1988 الى 1999 :** مع ظهور أزمة في أسعار النفط و انخفاضها الى مستوى اقل من 20 دولار من بداية سنة 1986 انعكس سلبا على تطور الناتج المحلي للجزائر حيث انخفض من 64.6 مليار دولار سنة 1987 الى 48.6 مياردلار سنة 1999 و انخفض بالتالي نصيب الفرد من الناتج المحلي الى 1623 دولار امريكي سنة 1999 .
- ✓ **من سنة 2000 الى سنة 2014** :خلال انتعاش أسعار النفط مع حلول الألفية الثالثةحيث استمرت في الصعود إلى غاية 2012 اين عرفت اعلى مستوى لها باكثر من 110 دولار للبرميل و هذا ما انعكس بالايجاب على قيمة الناتج المحلي مما ارتفع من 48.6 مليار دولار سنة 1999 الى 213.6 مليار دولار سنة 2014 كما ارتفع نصيب الفرد الى 5460 دولار أمريكي سنة 2014 .[56]

2 2 - تطور الميزان التجاري :

يعد الميزان التجاري من اهم المؤشرات الاقتصادية المتحكمة في النمو و هو احد العناصر المكونة للناتج المحلي للدولة و يعرف على انه الفرق بين قيمة واردات بلد ما و قيمة صادراته خلال فترة .فإذا رجحت كفة الصادرات على كفة الواردات كان هناك فائض تجاري ،إما إذا رجحت كفة الواردات على كفة الصادرات كان هناك عجز تجاري.

الشكل رقم (03): تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1963-2015

[56]- نفس المرجع السابق ،التطور السوسيو اقتصادي و اثره على الظواهر الديمغرافية في الجزائر ، ص 77-78 .

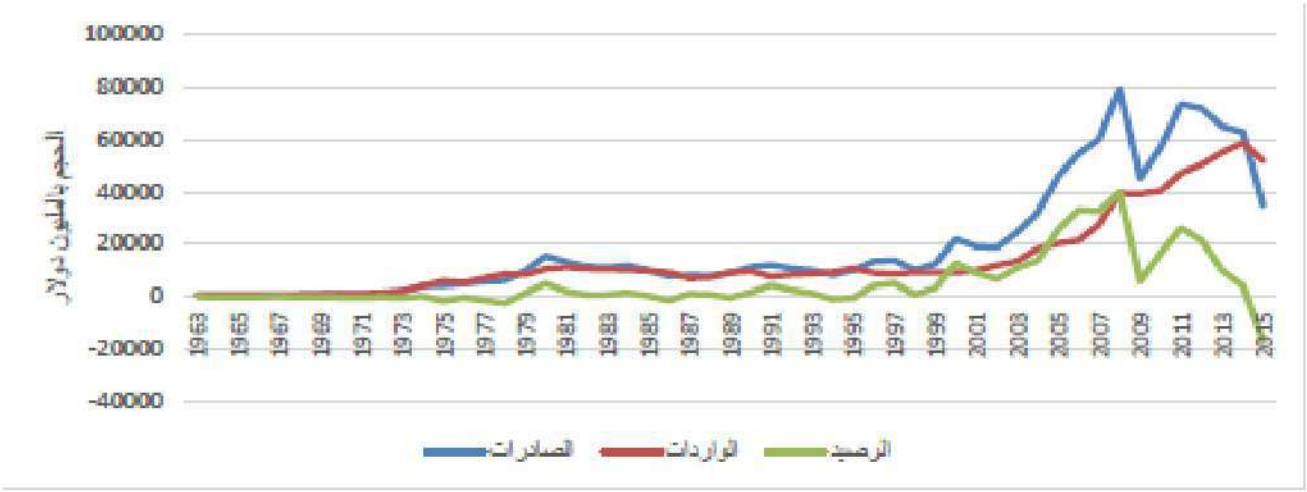

المصدر: بيانات البنك الدولي www.donnéesbanquemondiale.org

عرف الميزان التجاري للجزائر منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2015عدة عقبات و تذبذبات في مسيرته بداية من مرحلة عجز مستقر خلال الخمسة عشر سنة الأولى بعد الاستقلال من سنة 1963 إلى سنة 1978 إذ لم يتعدى متوسط صادرات الجزائر خلال هذه الفترة 2.2 مليار دولار سنويا في حين بلغ متوسط الواردات 2.6 مليار دولار و بالتالي عجز تجاري متوسط قدره - 0.4 مليار دولار سنويا و لم تبلغ نسبة تغطية واردات الجزائر من الصادرات سوى 91.7 % خلال هذه الفترة ،لتليها مرحلة انتعاش مستقرة خلال الخمس عشر سنة الموالية استمرت من 1979 إلى سنة 1993 فباستثناء سنة 1986 أين سجل الميزان التجاري عجز قدره - 1.4 مليار دولار بسبب انخفاض أسعار النفط سجلت مجمل سنوات هذه الفترة فائض في الميزان التجاري إلا انه كان فائض ضعيف و لم يتعدى 1.5 مليار دولار سنويا في المتوسط و هذا بعد أن فاقت الصادرات 10 مليار دولار في معظم سنوات الفترة بخلاف الأربع سنوات من 1986 إلى 1989 أين كانت الصادرات ي حدود 8 مليار دولار ،لكن في مقابل ذلك ارتفع حجم الواردات لبلغ في المتوسط أكثر من 9 مليار دولار سنويا و هو ما جعل الفائض التجاري يكون ضعيفا ،بعد هذه الفترة المنتعشة عرف الميزان التجاري الجزائري في معظمها كنفقات تسليح من اجل مواجهة الوضعية الأمنية المتدهورة و التي بلغت ذروتها خلال هاتين السنتين .

في سنة 1996 و إلى غاية سنة 2014 عرف الميزان التجاري فائض قياسي ،فمع دخول الألفية الثالثة و انتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية ارتفعت صادرات الجزائر من 13 مليار دولار سنة 1996الى أكثر من 20 مليار دولار سنة 2000 ثم إلى أكثر من 70 مليار دولار سنة 2012 و قد بلغ متوسط الصادرات خلال هذه الفترة 41 مليار دولار فيما بلغ متوسط الواردات 26 مليار دولار ما يعني فائض في الميزان التجاري قارب 15 مليار دولار في المتوسط ،و قد سجلت معظم السنوات فائض يفوق 10 مليار

دولار باستثناء سنة 2009 التي سجلت ادنى فائض خلال هذه الفترة اذ لم يتجاوز 06 مليار دولار و هذا راجع الى الأزمة الاقتصادية المالية لسنة 2008 و انخفاض الصادرات من 79 مليار سنة 2008 الى 45 مليار سنة 2009 في حين حافظت الواردات على مستوياتها القياسية في حدود 40 مليار دولار ،و قد سجل اعلي فائض تجاري خلال هذه الفترة في السنوات 2006 ، 2007 و 2008 حيث فاق 30 مليار دولار ،خلال سنة 2015 و بعد تهاوي أسعار النفط و فقدها أكثر من ثلثي قيمتها تراجع الميزان التجاري للجزائر و سجل عجزا هو الأعلى على الإطلاق (-17 مليار دولار) .[57]

2 3 - احتياطات الصرف في الجزائر :

بدأت الجزائر بتعزيز احتياطات الصرف لديها منذ سنة 2000 ،و ذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول ،خاصة و أن الاقتصاد الوطني يعتمد بصفة رئيسية على صادرات قطاع المحروقات كمصدر لتراكم هذه الاحتياطات حيث يتكون احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر من خمسة عناصر أساسية:

- الاحتياطي لدى IMF هو مجموع ما تملكه الجزائر من احتياطي لدى صندوق النقد الدولي .
- الذهب و الذي لا يتوافق مع المعايير الدولية ،و استثمارات الذهب المؤقتة .
- اتفاقيات الدفع الدولية .
- حقوق السحب الخاصة .SDR.
- العملات الصعبة (خاصة الدولار) .

لقد سمح التطور الحاصل في بنود ميزان المدفوعات باعادة تشكيل احتياطات صرف مثيرة للانتباه حيث بعدما كان مستوى الاحتياطات منخفض و مثير للقلق في حدود 1.3 مليار دولار في الثمانينات انتقل الى 4.3 مليار دولار في التسعينات ثم الى 12 مليار دولار في سنة 2000 بسبب الارتفاع التصاعدي لاسعار النفط ،اي ان المصدر الرئيسي لتطور الاحتياطات يتمثل في عائدات المحروقات التي لا تزال مرتبطة بتقلبات اسعار البترول ،و هو ما يعطي امكانية تقلب حجم هذه الاحتياطات مستقبلا ،و تجدر الاشارة الى ان كل الزيادات التي طرأت على احتياطات الصرف الاجنبية خلال هذه الفترة القصيرة قد تحققت في حيازات رسمية من العملات الأجنبية (الدولار الأمريكي) اما باقي مكونات الاحتياطي فلم تطرأ عليها زيادة يعتد بها[58]

[57]- نفس المرجع السابق ،التطور السوسيو اقتصادي و اثره على الظواهر الديمغرافية في الجزائر ، 83-84 ص .

[58]- طيبة عبد العزيز (فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الاجنبي) الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ،قسم العلوم الاقتصادية و القانونية ،جامعة الشلف ،العدد 12 ،جوان 2014 ،ص 27.

الجدول رقم (01): تطور مكونات احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

الوحدة: مليار دينار.

السنة	وضعية الاحتياطي لدى IMF	الذهب	اتفاقية الدفع الدولية	حقوق السحب الخاصة	العملات الصعبة (أصول أجنبية)
1990	0	0,965	0,01	0,03	9,4
1991	0	0,965	0,01	0,04	34,48
1992	0	1,1	0,27	0,02	35,22
1993	0	1,1	0,27	0,16	37,06
1994	0	1,1	0,05	0,98	118,17
1995	0,001	1,1	0,18	0,06	110,28
1996	0,001	1,05	0,34	0,28	251,13
1997	0,001	1,1	0,54	0,04	483,25
1998	0,001	1,1	0,5	0,09	421,67
1999	8,1	1,1	1,3	0,1	319,0
2000	8,3	1,1	0,7	0,2	908,9
2001	8,3	1,1	0,7	0,9	1434,8
2002	9,2	1,1	0,7	1,1	1856,3
2003	9,1	1,1	0,8	4,1	2404,4
2004	9,5	1,1	1,3	0,1	3161,0
2005	8,9	1,1	1,7	0,2	4159,7
2006	9,1	1,1	0,3	0,3	5559,5
2007	8,9	1,1	0,3	0,2	7.410,3
2008	9,3	1,1	0,2	0,7	10249
2009	9,7	1,1	0,2	122,6	10762,3
2010	29,1	1,1	0,0	122,2	11891,2
2011	45,5	1,1	0,3	125,4	13759,8
2012	49,7	1,1	0,3	129,0	14805,5
2013	54,7	1,1	0,3	129,4	15083,3
2014	59,7	1,1	0,3	136,9	15628,2
2015	58,5	1,1	0,4	160	16071,7

المصدر: النشرة الإحصائية لبنك الجزائر نقلا عن موقع www.banque –of-algeria.dz .

Banque d'Algérie, **statistiques monétaires 1964- 2011, statistiques de la balance des paiements 1992-2011**, juin 2012 ، p: 45, 65

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ن الجزائر تعتمد في احتياطات صرفها على العملات الأجنبية بنسبة كبيرة جدا مقارنة بمكونات احتياطات الصرف الأخرى ،بل و اعتمادها على احتياطي العملات الصعبة في تزايد مستمر ،و التي كانت لا تتجاوز 10 مليار دينار سنة 1990 ،لتبدأ في الارتفاع تدريجيا منذ سنة 1994 تاريخ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي و بداية اعادة جدولة الديون الخارجية و منذ سنة 2000 و بسبب ارتفاع أسعار النفط فقد فاقت احتياطات الصرف من العملات الأجنبية 1400 مليار سنة 2001 لتفوق 15000 مليار دينار سنة 2014 و 16000 مليار دينار ،حيث ان نسبة العملات الصعبة تمثل 98.65 % من إجمالي الاحتياطات ، و تشهد الساحة العالمية عدم استقرار في أسعار صرف العملات الدولية و كذا تقلبات أسعار البترول ،و هو ما حدث خلال الثلاثي الرابع من سنة 2014 ،حيث انهارت الأسعار بنحو 50 % و هو ما أدى الى تقلص احتياطات الصرف الجزائرية

حيث فقدت 10 مليار دولار خلال شهرين الأخيرين من سنة 2014 ،ثم فقدت ما يقارب 30 مليار دولار خلال سنة 2015 .

كما نلاحظ أن احتياطي الذهب مستقر و ثابت تماما اي منذ سنة 1992 لم يتجاوز 1.1 مليار دينار جزائري الى يومنا هذا ،و يمكن القول أن الجزائر تقيم احتياطات الذهب بسعر تاريخي و لذلك يمكننا القول ان السياسة الاقتصادية التي تتبعها الجزائر ليست سياسة رشيدة بالرغم من الاحتياطات الهائلة التي تملكها من الذهب حيث تحتل المركز 25 عالميا و الثالثة عربيا حسب تقديرات مجلس الذهب الدولي في فيفري 2016 فان الجزائر تحوز على 173.6 طن من الذهب و تمثل 3.7 % من الذهب العالمي[59] و يربط الذهب بعلاقة عكسية الدولار الأمريكي باعتبار أن هذا الأخير يعتبر عملة الاحتياطي الأول ،فيؤدي انخفاضه إلى تحقيق فوائد للذهب على مستويين ،الأول:زيادة تسعيرة الذهب عند انخفاض سعر الدولار باعتبار الذهب يسعر بالدولار ،الثانية:فهو انخفاض الاستثمارات الأجنبية في الأسهم و السندات الأمريكية و هو ما يؤثر سلبا على الأسواق المالية و يعزز بصورة غير مباشرة من الطلب على الذهب للأغراض الاستثمارية بارتفاع أسعاره.[60]

3 -تطور أهم المؤشرات الاجتماعية في الجزائر :

ورثت الجزائر غداة الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي واقعا اجتماعيا و تربويا متدهورا فقد وجه المجتمع الجزائري العديد من المشاكل من فقر مدقع و أمراض مستعصية و جهل و أمية مرتفعة ،و كان لزاما على الدولة النهوض بمختلف المجالات و خاصة ما يتعلق بالمشاكل الاجتماعية من بطالة ،التنمية البشرية .

3 1 - تطور معدل البطالة في الجزائر:

[59]- https://www.gold.org/statistics#group5 22/02/2016 22:00.

[60]- سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية " تخصص :اقتصاد التنمية"، 8091 ،. ص / 20 جامعة تلمسان،80

إن السكان النشطين أو الذين هم في سن العمل في توقيت معين يصنفون على عدة انواع فهناك الذين يعملون والذين لا يعملون (بطالين أو عاطلين) ويتم الحكم على كون الفرد عاملا أو عاطلا من خلال الحكم على نشاط هذا الفرد خلال فترة مرجعية أسبوع قبل أو أحيانا يوم واحد فإذا كان يعمل خلال الفترة المرجعية احتسب عاملا وأن لم يكن لدبه عمل وكان يبحث عن عمل اعتبر عاطلا أمافإذا لم يكن يعمل ولا يبحث عن عمل اعتبر خارج قوة العمل ،ويحسب معدل البطالة من خلال قسمة عدد السكان العاطلون عن العمل ممن هو في سن العمل على مجموع السكان النشطين .

من خلال الشكل أدناه، يتبين لنا ان هذ المعدل عرف تقلبات عدية خلال الفترة الممتدة من 1982 الى 2015 ،فبعد فترة انخفاض استمرت لسنتين من 1982 إلى 1984 تراجع فيها المعدل من 16.3 %إلى 8.7%عاد ليرتفع بداية من سنة 1985 و يتضاعف حوالي ثلاث مرات ليسجل اعلي قيمة له على الإطلاق 29.2% سنة 1999 بعد أن كان في حدود 9.7% سنة 1985 ،نظرا للوضعية الاقتصادية و الأمنية المتدهورة التي تميزت الجزائر خلال هذه الفترة بسبب أسعار النفط و ارتفاع المديونية ،و هذا بالرغم من الإصلاحات و المخططات المعتمدة خلال هذه الفترة إلا إنها لم تثمر على صعيد القضاء على البطالة نظرا لارتباطها بشروط صندوق النقد الدولي الذي كان يدعم هذه الإصلاحات و التي لم تكن ترتكز على التشغيل .
بداية من سنة 2000 و الى غاية سنة 2015 عرفت معدلات البطالة تراجعا واضحا و انخفضت باكثر من مرتين و نصف لتسجل معدل 11.2 % سنة 2015 بعدما كان المعدل في حدود 28.9% سنة 2000 و هذا رغم لارتفاع حجم الفئة النشطة بنسبة 3.7 % من حوالي 8.7 مليون نسمة الى قرابة 12 مليون نسمة ،و لكن في المقابل انخفض حجم فئة البطالين بنسبة 4.7% من 2.5 مليون نسمة الى 1.3 مليون نسمة سنة 2015 و يعود هذا التراجع في نسب البطالة الى التحسن المسجل في الوضع الاقتصادي و المالي للجزائر خلال هذه الفترة و الناجم عن ارتفاع أسعار البترول ما دفع بالدولة الى اعتماد سياسة التشغيل و أطلق عدة صيغ للتوظيف بالتنسيق مع عدة وكالات ،كالوكالة الوطنية للتشغيل ANEM، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ و الصندوق الوطني للتامين على البطالة CNAC.[61]

[61]- نفس المرجع السابق (التطور السوسيو اقتصادي و اثره على الظواهر الديمغرافية في الجزائر) ،ص 130 .

الشكل رقم (04): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1982-2015

المصدر: بيانات الديوان الوطني للاحصائياتwww.ONS.dz

2 3 - التنمية البشرية:

مؤشر التنمية البشرية هو مؤشر إحصائي مركب أنشاه برنامج الامم المتحدة الانمائي في عام 1990 لتقييم مستوى التنمية البشرية للبلدان في جميع أنحاء العالم .و يستند مؤشر التنمية البشرية الى ثلاثة ابعاد هي :البعد الصحي و يعبر عنه بالعمر المتوقع عند الولادة ،البعد المعرفي و يعبر عنه بأحد معايير التي تقيس مستوى التعليم ،بعد المستوى المعيشي و يعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي او الدخل الوطني الخام .

الجدول رقم (02): تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر من سنة 1960 إلى 2015 .

السنة	1960	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015
IDH	0,264	0,358	0,511	0,559	0,609	0,648	0,668	0,697	0,733	0,677	0,745

(PNUD) Rapport Mondial Sur Le Développement Humain

ارتفع مؤشر التنمية البشرية بشكل كبير و تضاعف قرابة 3 مرات منذ سنة 1960 اين قدرت قيمته 0.264 لتصبح 0.745 سنة 2015 ،و يعود هذا الارتفاع الى التطور الواضح الذي شهدته مختلف العناصر

المكونة لهذا المؤشر فقد تضاعف الناتج المحلي و نصيب الفرد منه بصورة كبيرة كما تحسن مستوى التعليم بفضل سياسة التعميم و ارتفعت نسب التمدرس من 50% ليبلغ نسبة الشمول تقريبا ،بالاضافة الى ارتفاع امل الحياة عند الولادة الذي ربح حوالي 30 سنة منذ الاستقلال و انتقل مما يقل عن 50 سنة الى اكثر من 75 سنة 2015 .

إن هذا التحسن في مؤشر التنمية البشرية جعل من الجزائر تتقدم في تصنيف الامم المتحدة من دولة ذات مستوى تنمية بشرية ضعيفة الى دول ذات مستوى تنمية بشرية متوسطة ،اما في الوقت الحالي و عندما أخذنا تصنيف سنة 2015 بعين الاعتبار فان مستواه يضاهي الدول ذات المستوى المرتفع ،فحسب تصنيف الأمم المتحدة لسنة 2015 الدولة التي يفوق مؤشرها 0.800 هي الدول ذات مستوى جد مرتفع و تتربع النرويج على راس قائمة هذه الدول بمؤشر قيمته 0.949 سنة 2015 في حين ان البلدان التي ينحصر مؤشرها بين 0.700 و 0.799 ،هي الدول ذات المستوى المرتفع و الجزائر ضمن هذه الدول ،اما البلدان التي ينحصر مؤشرها بين 0.550 و 0.699 هي الدول ذات المستوى المتوسط ،في حين أن الدول التي تقل مؤشراتها عن 0.549 هي الدول ذات المستوى الضعيف و قد سجلت جمهورية إفريقيا الوسطى ادني مؤشر قيمته 0.352 سنة 2015 .[62]

الشكل رقم (05): تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر من 1960 إلى 2015

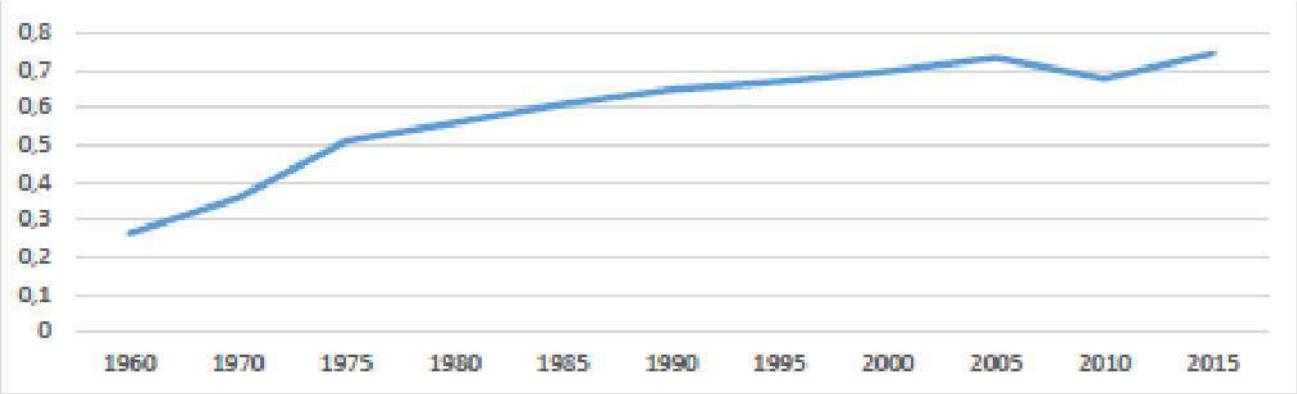

المصدر: تقارير التنمية البشرية (PNUD).

4 - تطورات مؤشرات الحكامة في الجزائر:

قبل التطرق الى مؤشرات الحكامة في الجزائر سنقوم بتعريف ماهية مؤشرات الحكامة :

❖ تعريف مؤشرات الحكامة:

[62]- نفس المرجع السابق (التطور السوسيو اقتصادي و اثره على الظواهر الديمغرافية في الجزائر) ،ص 132

تعرف مؤشرات الحكامة على أنها " أدوات تستخدم في التعبير عن التغييرات الاجتماعية التي تسعى لقياس مدى تحقيق الأهداف الاجتماعية كما تتعرف ايضا على أنها "مجموعة من المقاييس و المعايير الكمية المناسبة لقياس أداء إدارة الحكم بالطريقة التي تمكننا من توضيح إثارة إدارة الحكم على المتغييرات الاقتصادية " و في هذا الإطار سعى البنك الدولي العالمي على إيجاد مجموعة من المؤشرات الكمية التي من خلالها يمكن توضيح انجازات إدارة الحكم و في هذا المجال تم تحديد هذه المؤشرات لتحقيق الحكم الراشد :

- مؤشر ابداء الراي و المساءلة .
- مؤشر الاستقرار السياسي .
- مؤشر فاعلية الحكومة .
- مؤشر نوعية الاطر التنظيمية .
- مؤشر سيادة القانون .
- مؤشر مكافحة الفساد .

إن الاهتمام المتزايد بموضوع الحوكمة الجيدة و تأثيرها على الأداءات الاقتصادية و الذي يظهر مصادر الضعف المؤسساتي في مختلف القطاعات التي تتطلب حكامة جيدة ،و من خلال هذا البحث سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية بانتهاج المنهج الوصفي التحليلي لنشير إلى بعض الجوانب التسييرية و التنظيمية للاقتصاد الجزائري من خلال بعض المؤشرات العالمية المتخصصة في تصنيف الدول تبعا لاداءها الاقتصادي و السياسي كما سنقوم بتقييم بعض الإصلاحات التي تتعلق بالعملية التسييرية و المؤسساتية على غرار تسيير المالية العامة ،الاقتصاد الكلي ،الإدارة السياسية .

4 1 -الحكـامة الاقتصادية : La Gouvernance Economique

أحرزت الجزائر تقدما كبيرة في إدارة الاقتصاد الكلي ،بالعودة إلى سنوات 1990 ،تقلبات الأوضاع الاقتصادية الكلية شكلت عائقا أمام نمو القطاع الخاص و بالرغم من هذه الأوضاع سجلت الجزائر أداءات اقتصادية جيدة ترجمت بادارة سليمة للاقتصاد الكلي إلا ان الاقتصاد حاليا و باعتماده بقوة على قطاع المحروقات ،أصبح حساسا جدا للصدمات الخارجية .

4 1 1 - إدارة المالية العامة Gestion de budget publique

ان الجزائر و بعض الدول العربية تعرف بعض المشاكل فيما تعلق بإعداد الموازنة العامة ،اولها التحدي لمتمثل في توفير المصداقية و جعل الموازنة الأداة الأولية لإدارة شؤون المالية ،و تستلزم تسيير المالية العامة في الجزائر توسيع نطاقها و شموليتها و تحسين عملية الربط بين الميزانيات المتكررة و الاستثمارية ،و السعي الى ارساء عناصر اطار عمل لعدة سنوات و اعتماد توجيه أفضل للأداء ،و الحث على مزيد من الشفافية و التدقيق البرلماني في اعددها .إن المشاكل التي تعاني منها الجزائر هي مشاكل تنفيذ الميزانية و عمليات تحويل الأموال و تحسين عمليات الخزينة و ادارة النقد ،و كذلك مشاكل تطوير أنظمة معلوماتية لإدارة المالية ،فضلا عن تعزيز التدقيق الداخلي و الخارجي .لقد عرفت الجزائر تطورات تسييرية على مستوى ماليتها العامة خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في العقود الأخيرة تحت وصاية المنظمات الدولية و مبادرة الجزائر بإرساء مبادئ الحكم الراشد كمطلب أساسي لتحقيق التنمية و تحريرها من النزاعات المزمنة و التخلف و الفقر ،و قد أطلقت الجزائر عدة إصلاحات كمحاولة منها لتجسيد الأهداف المختلفة و منها الإدارة الاقتصادية السليمة القائمة و تعزيز المساءلة و النزاهة و كفاءة النظم النقدية و المالية و شفافية الموازنة و محاربة الفساد ،فقد شهدت الجزائر تفشي قوي للفساد و الاختلاسات بعد إطلاق مشاريع التنمية الخماسية الكبرى ذات الإنفاق الواسع مما اعتمدت قوانين محاربة الفساد المالي و إصلاح النظام المحاسبي للدولة ،حيث تم تكييف المحاسبة العمومية مع معايير المحاسبة الدولية لتحسين المعلومات المحاسبية كما شمل الإصلاح المالي إدارة الضرائب من خلال عصرنتها .

اما فيما يخص مؤشرات تسيير الميزانية العامة في الجزائر ،فلا تزال ضعيفة جدا مقارنة ببعض الدول ذات نفس الترتيب العالمي و ذلك بسبب تدني مؤشر الشفافية ،و خاصة من جانب مراقبة المال العام من طرف المجالس الشعبية المنتخبة التي تلعب دور كبير في إقرار الموازنات العامة .

يعتبر قانون رقم 48-17 المؤرخ في 071984/07 المتعلق بقوانين المالية المرجع الرئيسي للميزانية العامة في الجزائر ،حيث أفضى صفة قانونية على الموازنة العامة من خلال تقديمه في شكل قانون مالية يتم المصادقة عليه سنويا من طرف الهيئة التشريعية.

إن مؤشر الشفافية في الموازنة يقيس وضع الدولة من حيث عدة أبعاد تتعلق بالإعداد ،التنفيذ ،الرقابة و المعلومات فهو مؤشر شامل يتم ترتيب الدول على اساسه و هنا تكمن اهمية هذا المؤشر ،و قد اجري اول مسح سنة 2006 و يصدر عن المسح كل سنتين مؤشر الموازنة المفتوحة (OBI) ،حيث يخصص هذا الاخير مجموعة علامات لكل بلد استناد الى حجم المعلومات التي يوفرها للجمهور خلال عملية الموازنة، اما بخصوص النقاط الخاصة بهذا المؤشر على الوضع بالجزائر ،فان الحكومة تزود الجمهور بمعلومات قليلة

جدا حول الموازنة المركزية لها و نشاطاتها المالية خلال السنة ،و هو ما يترك المواطنين بلا معلومات تقريبا ،فالجزائر لا يتم عرض مشروع الموازنة العامة للشعب ،و هو ما يعني ان المواطنين لا يحصلون على صورة شاملة لخطط الحكومة المتعلقة باستقاء الضرائب و الإنفاق خلال السنة ،كما أن الجزائر لا تعلن تقارير مراجعة الحسابات ،و لا تقدم اي معلومات عما اذا كان يجرى تطبيق توصيات لتدقيق الحسابات بشكل ناجح و فعال ،و هذا بالإضافة الى استقلال المؤسسة الجزائرية العليا للرقابة محدود جدا للغاية و حتى محكمة الرقابة الوطنية العليا لا تمتلك أي آليات رسمية للتواصل مع الجمهور.[63]

الشكل رقم (06): تطور مؤشر الموازنة المفتوحة في الجزائر خلال الفترة 2006-2012

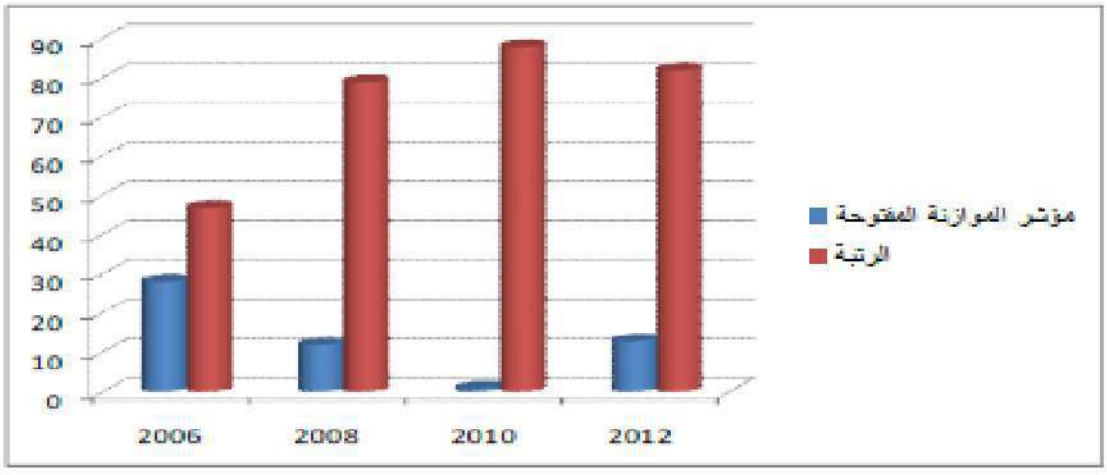

المصدر: تقرير مؤشر الموازنة المفتوحة-2012 www.internationalbudget.org

4 1 2 - بيئة ومناخ الأعمال: L'environnement des affaires

[63]- Andrews, PFM in Africa, Where are We, How DidWeGet There, and WhereShouldWe. Go,http://www.resultsfordevelopment.org/sites/default/files/resources/PFM-in-Africapdf.pdf.

إن تقييم بنية الأعمال يأتي على أساس سلسلة من المؤشرات النوعية و الكمية القابلة للقياس لتسجيل المقارنة بين البلدان و معرفة مختلف النقائص على المستوى التنظيمي لكل بلد ،و يوفر هذا التقييم معلومات عن الحالة العامة و على جوانب محددة من بيئة معينة ،بلد أو منطقة .

إن مؤشرات تقييم مناخ الأعمال يسمح وفقا لسلسلة من المؤشرات تصنيف البلدان أو المناطق للأفضل ،أي المناخ الذي يسهل إنشاء الشركات و يسمح بالاستثمار دون قيود ،و هناك العديد من المؤسسات التي تقوم بتقييم مناخ الأعمال دوريا لإعطاء فكرة عن الصعوبات الإدارية و القدرة التنافسية لكل بلد .

البنك الدولي ،صندوق النقد الدولي ،المنتدى الاقتصادي العالمي ،منتدى رؤساء الشركات الجزائرية و المرصد الأوربي للإصلاحات يوفرون لنا سنويا تقارير خاصة بمناخ الأعمال منذ سنة 2004 ،حيث أن البنك الدولي ينشر تقارير ممارسة أنشطة الأعمال السنوية و هو تقرير أساسي لمناخ الأعمال في العامل و هو مرجع قوي في هذا المجال لأنه يقوم على دراسات و قواعد بيانات ذات مصداقية لتقييم مقاييس تتعلق بسهولة القيام بالأعمال ،إنشاء المؤسسات ،منح إذن البناء و التخطيط،نقل الملكية ،الحصول على قروض ،حماية الاستثمارات ،دفع الضرائب ...الخ .[64]

جدول (03) :وضع الجزائر في مؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة (2009-2012)

مكونات المؤشر الفرعية /السنوات	2009	2010	2011	2012
الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	132	136	143	148
تأسيس الكيان القانوني للمشروع	141	148	150	153
استخراج تراخيص البناء	112	110	117	118
توظيف العمالة	118	122	122	_
تسجيل ملكية الأصل العقاري	162	160	165	167
الحصول على الائتمان	131	135	139	150
التجارة عبر الحدود الدولية	118	122	123	127
حماية المستثمر	70	73	74	79
سداد الضرائب	166	168	162	164
تنفيذ العقود التجارية	126	123	123	122
تصفية و إغلاق المشروع	49	51	52	59

Source: World Bank, Doing Business 2009, 2010, 2011, and 2012

[64]- منتدى رؤساء المؤسسات الجزائرية (www.fce.dz)

جدول (04): مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة (2009-2012)

السـنوات	2009	2010	2011	2012
الترتيب عالميا/179 دولة	107	105	132	140
الترتيب عربيا/17 دولة	14	13	14	15
النقيط في المؤشر	56.60	56.90	52.40	51.00

Source : The Heritage foundation & wall street journal, index of economic freedom, www.heritage.org/index

من خلال معطيات الجدولين (03-04) ، تبقى مؤشرات مناخ الأعمال بالجزائر ضعيفة جدا بالرغم من الإصلاحات المؤسساتية المطبقة ،و هذا بسبب البيروقراطية التي تحكم كل المعاملات ،اما فيما يخص المؤشرات الفرعية فقد انخفضت في السنوات الأخير ،فبالنسبة لمؤشر سهولة القيام بالأعمال انخفض من 196 سنة 2004 الى 148 سنة 2012 ،حماية الاستثمار من 74 إلى 49 من نفس السنة .

شرعت الجزائر في إجراء إصلاحات لتسهيل إنشاء الشركات و تحسين البيئة التي تعمل فيها ،بما في ذلك إعادة النظر في القانون التجاري و تبسيط إجراءات الحصول على السجل التجاري و النظر في قانون الضرائب بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء وكالة وطنية للاستثمار لتسهيل تامين الشركات ،كما قامت الجزائر بتطوير المناطق الصناعية لتسهيل استقبال المستثمرين ،وتسهيل إجراءات الحصول على عقارات كما اتخذت تدابير لتشجيع إنشاء الشركات الصغيرة و المتوسطة ،بما ذلك إنشاء صناديق الضمان و صناديق الاستثمار و إطلاق برامج تطوير المشاريع الصناعية و الحد من عدد الوثائق المطلوبة في إنشاء الأعمال التجارية .و المقلق في هذا الشأن انه توجد فجوة بين التكوين و احتياجات السوق من المؤهلات و هذا الوضع له نتائج سلبية للمؤسسات (نقص عمال مؤهلين في شركات البناء مما استخدم مؤسسات خارجية) بالإضافة إلى ذلك عدم وجود تعاون و بناء مستمر بين التعليم العالي و القطاع الاقتصادي لا يسمح للشركة بتحسين إدارتها من جهة و لا يشجع الابتكار في القطاع الاقتصادي من جهة أخرى .

5 - الحكامة السياسية :La gouvernance politique

تعرف الجزائر تحسنا في الإدارة السياسية بجميع أنوعها ،فهي تعرف انتخابات متعاقبة سواء الانتخابات الرئاسية أو التشريعية ،بالإضافة إلى الزيادة المستمرة في عدد الناخبين المسجلين و إقبالهم ،و هذه دلائل مشجعة على تعزيز الديمقراطية و مع ذلك و على الرغم من تحسن العمليات الانتخابية ،و إرساء معايير

الديمقراطية الا انها مازالت ضعيفة ،إذ انه هناك سيطرة للنخب السياسية و لا يوجد مجال كبير للمنافسة ،و تبقى هشاشة مؤسسات الدولة عقبة كبيرة للتنمية ،و تعرف مؤشرات كبيرة نوعا من الانخفاض كمعدل سوء التغذية التي يمكن أن تنتج عن هذه حلقة مفرغة من الاستقرار سياسي أو في سوء الإدارة التي تجلب التخلف المزمن نتيجة عوامل الصراع .[65]

و على الصعيد السياسي ،و بعد سنوات صعبة خلال التسعينات ،بذلت الجزائر جهودا في الانفتاح الديقراطي و الحكم السياسي من خلال التخلي على نظام الحزب الواحد و حرية الصحافة و تكوين جمعيات ...الخ.و قد أدت هذه التطورات إلى ظهور مجتمع مدني و أكثر حيوية على نحو متزايد ،و أطلقت الجزائر العديد من المبادرات لتعزيز و توطيد السلام ،و تشمل هذه المبادرات ميثاق السلم و المصالحة الوطنية الذي اعتمد في استفتاء عام 2005 لزرع الآمن و الاستقرار ،و ساعد تنفيذ الميثاق الذي ينص على العفو عن أعمال العنف السياسي التي ارتكبت سنة1990 و الذي حسن من الوضع الأمني .

و قد شهدت الجزائر توترات اجتماعية خلال سنة 2011 ،مما أدى إلى احتجاجات ضد البطالة و غلاء المعيشة و تعزيز العملية الديمقراطية ،و اتخذت السلطات الجزائرية تدابير سياسية و اقتصادية لدعم فرص العمل و القدرة الشرائية للسكان و تدابير سياسية أخرى بما في ذلك رفع حالة الطوارئ السارية منذ سنة 192 ،و إصلاح الدستور و القانون الانتخابي ،و إعطاء السلطة للصحافة ،و قد عرفت الجزار كيف تتحكم في الوضع السياسي و الاقتصادي ،رغم وجود أضرار جانبية مست البلد .

5 1 مؤشر الفساد :

يعد مؤشر الفساد من المبادئ الرئيسية للحكم الراشد فزيادته يع منعرجا سيئا للدولة ،اما انخفاظه فيدل على تحسن الممارسات السياسية و الاقتصادية .

فحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة2016 يصنف مؤشر الفساد في الجزائر كما يلي :

[65]-د.بن حمادي عبد القادر ،ديمقراطية السلطة و الانتعاش الاقتصادي :الدول العربية نموذجا ،مجلة الباحث،عدد 2003/02،ص 94-99 .

الجدول رقم (05): تطور مؤشر وترتيب الفساد في الجزائر خلال الفترة 2012-2016

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016
مجموعة النقط التي تحصلت عليها الجزائر في مؤشر الفساد	34	36	36	36	34
ترتيب الجزائر فيما يخص مؤشر الفساد في العالم من اصل 176 بلد	105	94	100	88	108

المصدر:تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2016 .

من خلال قراءتنا للمعطيات الواردة في الجدول السابق و الصادرة عن تقرير منظمة الشفافية الدولية فيما يخص مؤشر الفساد في الجزائر ،فنلاحظ ان ترتيب الجزائر يتأرجح بين الارتفاع و الانخفاض ،حيث احتلت الجزائر المرتبة 105 عالميا سنة 2012 بمجموع نقاط 34 نقطة ،و هي نتيجة ليست مرضية ،نتيجة لغياب الشفافية في بعض المعاملات الإدارية ،أما السنوات الثلاث (2013،2014،2015) فشهدت تذبذبا في التصنيف ،رغم ان نتيجتها استقرت في 34 نقطة من أصل 100 نقطة ،أما سنة 2016 فصنفت الجزائر في المرتبة 108 عالميا من أصل 176 دولة و هو أعلا ترتيب تسجله الجزائر ،و هو ما يدل على وجود مشاكل لا بد من معالجتها ،حتى تتمكن الجزائر من تحقيق أهم مبدأ من مبادئ الحوكمة الرشيدة .

5 2 مؤشر سيادة القانون في الجزائر:

تشير الإحصائيات الصادرة عن تقرير البنك الإفريقي للحوكمة عن مجموعة معتبرة من مبادئ الحكم الراشد في الجزائر و نجد منها مؤشر سيادة القانون و الذي يعد من أهم مبادئ الحوكمة :

الجدول رقم (06): تطور مؤشرات الحكامة السياسية لمؤشر مو إبراهيم خلال الفترة 2007-2013

السنوات / المؤشر	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014 الى 2015	التغيرات 2007 الى 2015
مؤشر سيادة القانون	52.0	49.9	45.4	42.3	40.8	40.3	44.7	31.9	11.6-
مؤشر المسائلة	47.6	46.6	41.3	46.9	34.5	34.6	26.6	31.9	11.6-
مؤشر PersonalSafty	40.2	43.9	47.6	46.9	34.5	34.6	33.6	51.9	5.4-
National Security الامن القومي	65.0	65.0	65.0	70.0	60.1	60.1	89.3	78.3	2.0+

المصدر:**IBRAHIM INDEX OF AFRICAN GOVERNANCE | DATA REPORT 2007….2016**

من خلال تقرير البنك الإفريقي للحوكمة محل الدراسة سنة 2007 الى غاية 2016 نستنتج ان مؤشر سيادة القانون في الجزائر عرف انخفاضا تدريجيا ابتداء من سنة 2007 ب52 نقطة ليسجل ادنى نقطة له سنة 2015 ب 31.9 نقطة ،و تعود أسباب هذا التراجع الى التأخر في حل بعض القضايا ،الى جانب ضعف التواصل و الحوار بين المحكومين و حاكمهم و بين الكيانات الخاصة . أما فيما يخص مؤشر المسائلة فسجل انخفاضا مستمرا من 2007 ب47.6 إلى سنة 2015 ب31.9 نقطة و هذا دليل على نقص الآليات الفعالة في الفحص أو المسائلة ،كما و أن بعض إجراءات المسائلة تخذ وقت طويل .أما عن مؤشر الأمن القومي فسجلت الجزائر ارتفاعا كبيرة في كل من سنة 2010، 2013 و 2015 بنقطة 89.3،70 و 78.3 على التوالي و هذه النقاط هي مؤشرات جيدة وذلك بسبب الدور الفعال الذي قامت به الجزائر في تحقيق الأمن و الاستقرار من خلال مكافحتها للإرهاب و تحقيق مشروع المصالحة الوطنية ،ناهيك عن الدور الفعال في حماية حدود الدولة .[66]

3 5 مؤشر الفرص الاقتصادية المستدامة :

[66]- د.طكوش صبرينة ،واقع الحكم الراشد في الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر3 ،ص 16.

نلخص مؤشر الفرص الاقتصادية المستدامة في جزائر حسب تقرير البنك الافريقي للحوكمةوالمبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): تطور مؤشرات الفرص الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2007-2013 لمؤشر مو ابراهيم

السنوات / المؤشر	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014 الى 2015	التغيرات 2007 الى 2015
مؤشر الفرص الاقتصادية المستدامة	54.0	53.3	50.7	51.7	49.7	47.9	33.5	48.1	5.2-
مؤشر الادارة العامة	64.2	64.3	59.1	62.0	60.1	56.7	50.6	39.6	12.1-
مؤشر الادارة العامة	52.3	51.9	50.6	47.6	45.3	44.3	30.4	37.1	3.8-
مؤشر البنية التحتية	42.0	42.0	39.6	42.9	38.3	36.8	6.5	62.1	2.5-
مؤشر قطاع الزراعة	57.6	54.8	53.4	54.3	55.0	53.8	46.2	53.7	2.6-

المصدر:**IBRAHIM INDEX OF AFRICAN GOVERNANCE | DATA REPORT 2007....2016**

تشير الإحصائيات أن مؤشر الفرص الاقتصادية المستدامة أدى يضم كل من مؤشر الإدارة العامة ،البنية التحتية ،بيئة العمل و القطاع الزراعي ،فنلاحظ أن مقدار التغير من 2006 إلى غاية 2015 قدر ب -5.2 و هذا مؤشر ليس جيدا و ترجع أسباب هذا الانخفاض عموما إلى سوء تسيير الإدارة عامة و عدم توفر الظروف المعنوية و المادية للعامل التي تؤدي إلى قلة الإنتاج بالنسبة لمؤشري بيئة العمل و القطاع زراعي.[67]

67 - د.طكوش صبرينة ،مرجع سبق ذكره ،ص 19.

خاتـــــمة:

في هذا الفصل ، تم التطرق إلى مختلف التحديات التي واجهتها الحكومة الجزائرية في العمل على إعادة هيكلة اقتصادها عبر مراحل ،حيث اتجهت من خلال الإصلاحات الاقتصادية الى وضع برامج تنموية تهدف الى إنعاش اقتصادها الوطني و إعادة و وتيرة التنمية و النمو و ذلك تماشيا مع التحولات الاقتصادية التي طرأت على الساحة العالمية ،حيث سجلنا تطورات ملحوظة في مختلف المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية عبر فترات زمنية إلا أنه و بالرغم من هذه الجهود المبذولة من اجل تحقيق نمو اقتصادي عبر إرساء مبادئ الحكم الراشد إلا أنها بقيت تصنف في المراتب الأخيرة في مؤشرات الاقتصادية و كذا مؤشرات قياس الحكم و محاربة الفساد و التي تصدر عن منظمات دولية .

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لتأثير عناصر الحكم الراشد على النمو في الجزائر

مقدمة:

لقد ظهرت دراسات تمحورت في شكل نماذج رياضية باستخدام أساليب احصائية وكمية تهدف إلى اثبات صحة الفرضيات المطروحة أو رفضها. وأصبح من الضروري في وقتنا الحالي الربط بين المجال الاقتصادي النظري ومجال القياس الاقتصادي المتمثل في الاقتصاد القياسي الذي يدرس ويحلل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية. فيتطلب الالمام الواسع بالجوانب النظرية الاقتصادية المتعلقة بالظاهرة المدروسة. بالإضافة إلى استعمال الأدوات القياسية من أجل تسهيل الوصول إلى النتائج الدقيقة في هذا المجال.[68]

وسوف نستعين بهذا المنهج في دراستنا لإثبات إن كان لعناصر الحكم الراشد علاقة بالنمو الاقتصادي في الجزائر بالاستناد على أدوات التقدير العددي والكمي للمتغيرات المدروسة بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والرياضيات والاحصاء، ملتمسين دراسة العلاقة بالمتغيرات المدروسة، أي دراسة الأثر على المدى القصير والطويل. ومن بين الأساليب التي يعتمد عليها هذا التحليل القياسي هي تحليل السلاسل الزمنية التي تعتبر إحدى الوسائل الاحصائية التي تتناول سلوك الظواهر وتفسيرها عبر فترات زمنية ممتدة. وترتبط هذه السلاسل بكل متغير له علاقة بالدراسة، سواء كانت متغيرات داخلية (تابعة) أو متغيرات خارجية (مستقلة).[69]

وقد ركزنا في هذا التحليل على العوامل المؤسساتية المتعلقة بالحكم الراشد والتي تؤثر على النمو الاقتصادي حسب النظرية الاقتصادية. إلاّ أن السلاسل الزمنية شملت الفترة من 1984 إلى غاية 2015 نظرا لعدم توفر البيانات حول مؤشرات العوامل المؤسساتية قبل سنة 1984.

ومن أجل تحقيق هذا التحليل القياسي، سنحاول دراسة عناصر الحكم الراشد على مستويات النمو الاقتصادي في المدى الطويل في الجزائر خلال الفترة (1984-2015)، وهذا بالاستعانة بنموذج التكامل المشترك المتمثل في منهجية التكامل المشترك لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) . وهذا الأخير يتطلب مجموعة من الخطوات الرئيسية أولها استقرارية السلاسل الزمنية لكل سلسلة مدروسة؛ ثم دراسة امكانية وجود تكامل مشترك في الأجل الطويل، وفي الأخير تقدير معادلة التكامل في هذا الأجل وإجراء بعض الاختبارات الرئيسية.[70] . ولإتمام هذا القسم، سنتم عرض ما يلي:

- أساسيات النمذجة القياسية بواسطة منهجية نموذج التكامل المشترك، نظرا لأن الدراسة القياسية تعتمد على هذه المنهجية؛
- التعريف بالمتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية المحددة في القسم النظري والتحليلي؛
- وفي الأخير، عرض المنهجية القياسية، مناقشة وتحليل النتائج.

---

[68]- مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد الرياضي، (عمان: دار وائل للنشر، 2000)، ص. 21.

[69]- على إسماعيل عبدالصمد السلاسل الزمنية بالتطبيق على الحاسوب ورقة منشورة جامعة الملك سعود كلية علوم الاقتصاد الزراعي ص1 -3.

[70]- علي عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية العدد 34، المجلّد 9، ت2013/2، ص، ص 174-210.

1 - أساسيات النمذجة وفق منهجية التكامل المشترك:

قبل بدأ أي دراسة قياسية لابد من التعرف أولا على أساسيات النموذج المتبع ومتطلباته. والنموذج الذي سوف نستعمله يتطلب معرفة السلاسل الزمنية واستقرارها أو دراسة اختبارات جذر الوحدة.

1 1 -السلسلة الزمنية:

تعرف السلسلة الزمنية بأنها سلسلة من المتغيرات العشوائية معرفة ضمن فضاء الاحتمالية متعددة المتغيرات ومؤشرة بالدليل t، والذي يعود إلى مجموعة دليلية T ويرمز لها عادة ب $\{t \in T, Y(t)\}$. وتتكون من متغيرين أحدهما توضيحي وهو الزمن، والآخر هو متغير الاستجابة وهو قيمة الظاهرة المدروسة، وتكتب رياضيا كالآتي: $Y = f(t)$. كما نؤكد أن السلسلة الزمنية يجب أن تكون تتميز بوحدة قياس موحدة لجميع المستويات، وعادة ما تكون السلسلة غير قابلة للتحليل مباشرة، حيث يتطلب الأمر غالبا اجراء بعض التعديلات لجعل المستويات قابلة للمقارنة.[71]

والسلسلة الزمنية يجب أن تكون مستقرة، حيث توجد سلاسل زمنية غير مستقرة، وهذا ما يعطي نتائج ضالة وزائفة، وهذا ما يسمى بالانحراف الزائف في عملية النمذجة. فالتحليل القياسي يتطلب أولا التأكد من استقرارية السلسلة ووجود اتجاه عام. والسلسة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها عبر الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان. وتكون سلسلة زمنية مستقرة إذا تحقق:[72]

- التذبذب حول المتوسط الحسابي ثابت عبر الزمن
- ثبات التباين عبر الزمن: $E(y_t) = E(y_{t+k})$

$$Var(Y_t) = E[Y_t - E(Y_t)]^2 = var(Y_{t+k}) = E[Y_{t+k} - E(Y_{t+k})]^2 = \gamma(0) = \sigma^2 < \infty, \forall t \quad (1)$$

- أنيكونالتباينالمشتركببنأيقيمتينلنفسالمتغيرمعتمداعلىالفجوةالزمنيةبينالقيمتين.وليسعلىالقيمةالفعليةللزمنالذييُحسبعندالتغاير،أيالفرقبينفترتزمنيتين:

$$cov(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = cov(Y_{t+k}, Y_{t+k+s}) = \gamma(k) \quad (2)$$

1 2 - اختبار الاستقرار (اختبار جذر الوحدة):

إن أول خطوة بعد تحديد النموذج (التكامل المشترك) هي فحص درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة. وللتعرف على ما إذا كانت هذه المتغيرات مستقرة أم لا، ذلك أن طبيعة هذه السلاسل تكون غير ساكنة مما يؤدي إلى ما يعرف بظاهرة الانحراف الزائف. وهذا يعني أن وجود اتجاه عام (trend) في السلاسل الزمنية للمتغيرات قد يؤدي إلى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى لو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينها.[73]

---

[71]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية: الحديث في الاقتصاد القياسي، الد ا ر الجامعية، الإسكندرية، ط 3، 2000، ص 620.

[72]- محمدشيخي،طرقالاقتصادالقياسي – محاضراتوتطبيقات،دارالحامدللنشروالتوزيع، الأردن، 2012 ،ص ص 200-201.

[73]- جامعة الملك سعود، محاضرات في الاقتصاد القياسي، الفصل 13، استقرار الدوال والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/CH_13.docx

وبما أن معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات تتصف بخاصية عدم الاستقرار، لذلك نقوم أولا باختبار استقرار هذه السلاسل وتحديد درجة استقرارها، حيث يتم ذلك باستخدام اختبارات ديكي-فولر (Dickey-Fuller)، ديكي-فولر الموسع (Augmented-Dickey-Fuller) (ADF)، فيليبس – بيرون (Phillips – Perron Test)و يعرف باختصار (PP).[74]

1 2 1 - 1 - اختبار ديكي فيلر (DF) البسيط (1979):[75]

يعتبر هذا الاختبار من أولى اختبارات جذر الوحدة، حيث قام به كل من ديكي وفيلر سنة 1979. و يتطلب اختبار ديكي فيلر (DF) البسيط إجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفروق الأولى للمتغيّر كمتغيّر تابع وإدخاله أيضا بتباطؤ لسنة واحدة كمتغيّر مستقل. (u_t) تتبع الفروض الخاصة بالنموذج الكلاسيكي، وسط صفري، وتباين ثابت والتغاير يساوي الصفر:

$$E(\varepsilon_t)=0 \quad , \quad Var(\varepsilon_t)=E(Y_t-\mu)^2=\sigma^2 \quad , \quad Cov(\varepsilon_i,\varepsilon_j)=0$$

هذه الخواص تجعل الخطأ العشوائي u_t أن يسمى White Noise

إذا كان معامل الانحدار بين Yt وY_{t-1}يساوي الواحد وهذا يسمى بجذر الوحدة. أي تكون غير ساكنة

$$Y_t = \rho Y_{t-1} + \mu_t \qquad (3)$$

إذا كانت(ρ) تساوي الواحد فإن السلسة الزمنية يقال أنها ذات جذر وحده أو ما يعرف بالمسار العشوائي random walk أي عندما تكون تتبع المسار العشوائي أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة.

ويعبر عن معادلة جذر الوحدة بالتالي:

$$\Delta Y_t = (Y_t - Y_{t-1}) = (\rho - 1)_1 Y_{t-1_t} + u_t \qquad (4)$$

$$\Delta Y_t = \delta_1 Y_{t-1_t} + \mu_t \qquad (5)$$

نقوم باختبار احتواء المتغير على جذر الوحدة أي نقوم بأجراء الاختبار التالي:

$H_0: \delta_1 = 0$ السلسلة الزمنية غير ساكنة

$H_1: \delta_1 \neq 0$ السلسلة الزمنية ساكنة

إذا كانت δ_1 أقل من الصفر نرفض فرضية العدم بعدم استقرار الدالة ونستنتج أن الدالة ساكنة

[74] - Régis Bourbonnais, Économétrie -Cours et exercices corrigés-, Dunod, 9eme édition, France, 2015, PP:249-250

[75] – محمد شيخي، مرجع سابق، ص ص، 208-210.

$$t = \frac{\delta_1 - 0}{Se(\delta)} \qquad (6)$$

الاختبار الإحصائي هو t

إلا أن قيم t لا تتبع جدول t بل هناك جدول خاص يسمى بجدول ديكي فيلر Dickey Fuller (1979) والتي طورت من قبل ما كنون MacKinnon (1991) نقارن القيمة المحسوبة والقيمة الجدلية حيث نرفض فرضيه العدم إذا كانت القيمة المحسوبة أعلى من القيمة الجد وليه. يجري اختبار ديكي فيلر بإجراء المعادلات الثلاث التالية:[76]

النموذج [1] اختبار ديكي فيلر DF $\Delta Y_t = \delta_1 Y_{t-1_t} + \mu_t$ (7)

النموذج [2] اختبار ديكي فيلر DF بوجود قاطع $\Delta Y_t = \delta_0 + \delta_1 Y_{t-1_t} + \mu_t$ (8)

النموذج [3] اختبار ديكي فيلر DF مع قاطع ومتجهة زمن $T\Delta Y_t = \delta_0 + \delta_1 Y_{t-1_t} + \delta_2 T + \mu_t$ (9)

إذا كان الخطأ العشوائي يتصف بوجود الارتباط الذاتي فانه يمكن استخدام ديكي فيلر الموسع حيث يتضمن الاختبار متباطئات الفروق:

$$\Delta Y_t = \delta_0 + \delta_1 Y_{t-1_t} + \delta_2 T + \sum_{i=1}^{m} \Delta Y_{t-1} + \mu_t \qquad (10)$$

1 2 2 - اختبار ديكي فيلر الموسع ADF[77]

النماذج السابقة استخدمنا اختبار ديكي-فيلر البسيط. حيث النموذج ε_t هو عبارة عن صدمات عشوائية افتراضية. ولا يوجد أي دليل على الأرجح أن الأخطاء غير مرتبطة. ومن أجل ذلك. تم تطوير اختبار ديكي-فيلر إلى ديكي-فيلر المطور (ADF) (Augmented Dickey-fuller). ودعا بالأخذ بعين الاعتبار هذه الفرضية. وقد بني هذا الاختبار على الفرضية البديلة $|\rho_1| < 1$. من خلال التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى للنماذج التالية:

النموذج [4]: $$\Delta Y_t = \delta_1 Y_{t-1} + \sum_{i=2}^{\delta} \beta_i \, Y_{t-i+1} + \varepsilon_t \qquad (11)$$

النموذج [5]: $$\Delta Y_t = \delta_0 + \delta_1 Y_{t-1} + \sum_{i=2}^{\delta} \beta_i \, Y_{t-i+1} + \varepsilon_t \qquad (12)$$

النموذج [6]: $$\Delta Y_t = \delta_0 + \delta_1 t + \delta_2 Y_{t-1} + \sum_{i=2}^{\delta} \beta_i \, Y_{t-i+1} + \varepsilon_t \qquad (13)$$

[76]- Isabelle Cadoret, Econométrie Appliqué, Méthodes. Applications. Corrigés, Editions De Boeck, Université, Bruxelles-Belgique,2004,p 307.

[77]- محمد شيخي، مرجع سابق، ص 212.

يجرى الاختبار بطريقة مماثلة للاختبار السابق، غير أن الجداول الاحصائية مختلفة، ويمكن تحديد قيمة δ من خلال معيار Akaike أو معيار Schawarz، وبعد ذلك وانطلاقا من قيمة كبيرة بما يكفي للقيمة δ، يتم تقدير نموذج $\delta - 1$ فترة تأخير، إضافة إلى $\delta - 2$ فترة تأخير، إلى غاية أن يكون معامل δ معنويا، أي غياب الارتباط الذاتي للأخطاء.

1 2 3 - اختبار فيليب بيرون: The Philips-Perron[78]

توزيع اختبار ديك فيلر وديكي فيلر الموسع مبني على الافتراضات أن حد الخطأ مستقل احصائيا و يتضمن تباين ثابت. لذلك عند استخدام طريقة ديكي فيلر يجب أن نتأكد أن حد الخطأ غير مرتبط وأنه يتضمن تباين ثابت. فيليب و بيرون (1988) طوّرا تعميم لطريقة ديكي فيلر تسمح بوجود ارتباط ذاتي في حد الخطأ. إن طريقة فيليب بيرون هي تعديل لإحصاء t لديكي فيلر ليأخذ في الاعتبار قيود أقل على حد الخطأ. ويقوم هذا الاختبار باستخدام طريقة لا معلميّة Non-Parametric Adjustment لتباين النموذج، لكي يأخذ في الاعتبار وجود الارتباط الذاتي ويعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة. يرتكز هذا الاختبار على تصحيح غير ثابت لإحصائيات Dickey-Fuller ويتم وفق المراحل التالية:

- تقدير النماذج الثلاث لاختبار Dickey-Fuller بطريقة المربعات الصغرى العادية، وحساب الإحصائيات المشتركة مثل (ε_t) سلسلة البواقي:
- تقدير الانحراف في المدى القصير $\sigma^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2$ ، حيث تمثل e_t الباقي المقدر:
- تقدير معالم التصحيح S_t^2 (التباين في المدى الطويل)، ويحسب انطلاقا من تباينات البواقي للنماذج المقدرة حيث:

$$S_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{l=1}^{l}\left(1-\frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{n}\sum_{t=l+1}^{n} e_t\, e_{t-l}$$

ولتقدير هذا التباين في المدى الطويل لابد من وجود قيمة تأخر (l) مقدرة بدلالة عدد المشاهدات: $n, L \approx 4(\frac{n}{100})^{2/9}$

- حساب احصائية PP (Phillips et Perron) : $t^*_{\hat{\phi}_1} = \sqrt{k}\,.\frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\,\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}}$

مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_t^2}$ وتكون (k=1) إذا كانت سلسلة البواقي ε_t)(تشكل تشويش أبيض .

2 - منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL):

في إطار العلاقات الاقتصادية، قد نجد بعض التأثير الناتج في طبيعة هذه العلاقات. ففي نماذج السلاسل الزمنية توجد فترة معينة قد تكون طويلة نسبيا تؤثر في متجه المتغير. فالتعديل في المتغير التابع بسبب التغيرات في المتغيرات المفسّرة

[78]- Régis bourbonnais, économétrie, dunod , 5eme Edition , Paris 2003, P.234.

تتوزّع على نطاق واسع عبر الزمن. فإذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة والتأثير كافية أو طويلة نسبيا، فإن المتغيرات المستقلة المتباطئة يجب دمجها في النموذج.[79]

وتطوّرت البحوث القياسية لتستجيب لهذه المناهج. فنجد إحدى الأساليب في بناء نماذج الاستجابة الديناميكية تكون بدمج المتغيرات المتباطئة ل (x)، كمتغيرات مفسّرة أي يكون باستخدام نماذج الإبطاء (Distributed lag models) ودمجها بنماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Models)، فتتكون لدينا ما يعرف بمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة أو منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL).[80]

لقد تم وضع هذه المنهجية (ARDL) من طرف كل من (Pesaran et al, 2001)، ودمجوا فيها نماذج الانحدار الذاتي مع نماذج فترات الابطاء الموزعة. وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها، وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وابطائها بفترة واحدة أو أكثر.[81]

يستند هذا النموذج على تقدير نموذج تصحيح خطأ غير مقيد (Unrestricted Error Correction Model (UECM). وتمتاز منهجية (ARDL) للتكامل المشترك عن بقية أساليب التكامل المشترك الأخرى على غرار (Engle and Granger, 1987) أنه يمكن تطبيق هذه المنهجية على الرغم إذا ما كانت المتغيرات مستقرة في قيمها أو متكاملة من الرتبة I(0) أو متكاملة من الرتبة الأولى I(1). إلا أن المتغير التابع يتطلب أن يكون مستقر عند المستوى I(0). ويمتاز هذا النموذج كذلك عن باقي النماذج الخاصة بالتكامل المشترك بما يلي:[82]

- يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي؛
- قادر على التمييز بين المتغيرات التفسيرية والمعتمدة؛
- امكان تقدير المركبات قصيرة الأمد وطويلة الأمد بشكل آني وبالوقت نفسه؛
- المقدرات الناتجة عن هذا المنهج تكون غير متحيزة ومعنوية لأنها لا تصلح في حالة حدوث ارتباط ذاتي؛
- كما يكن تطبيق هذا المنهج في حالة إذا كان حجم العينة صغيرا.

إن اختبارات التكامل المشترك تتطلب أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة نفسها، وقد ينتج عنها نتائج غير دقيقة في حالة إذا كان حجم العينة صغيرا. وكنتيجة لهتين المشكلتين، أصبح منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) يُستخدم بقوة. وقد نطبق هذا المنهج في تقدير العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغيرات المؤسساتية والنمو الاقتصادي نظرا لعدم استقرارية جميع السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات المستخدمة في نفس المستوى، ولجنب كذلك بعض المشاكل كوجود الارتباط الذاتي.[83]

---

[79] - عبد، حميد عبيد، 2011، استعمال نماذج الإبطاء الزمني في تقدير اثر المساحة واثر الأسعار على إنتاج الرز في العراق(دراسة قياسية باستعمال نموذجي Koyck , Adhoc)،مجلة كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة بابل العدد 1 ،ص ص (22-1).

[80] - Narayan, P, 2005, The saving and investment nexus for China: Evidence from cointegration tests. Applied Economics, Vol. 37, pp.1979– 1990.

[81] - Pesaran, M., Shin and Y. and Smith, R, 2001, Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships. Journal of Applied Econometrics, Vol.16, pp. 289-326.

[82] - خالد محمد السواعي، أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلّد 2، العدد 1، 2015، صص 20-22.

[83] - Pradhan, R., Norman, N., Badir and Y. and Samadhan, B, 2013, Transport infrastructure, foreign direct investment, and economic growth interactions in India: The ARDL bounds testing approach. Social and Behavioral Sciences, Vol.104, pp.914-921.

وبالاعتماد على نماذج (Perasan, 1997) و (Perasan et al, 2001) نتمّ صياغة نموذج (ARDL) متكون من متغير تابع Y وK من المتغيرات التفسيرية (X1, X2, X3, X4) حيث يكتب النموذج ARDL(p, q1, q2,q3, q4) وبالتطبيق على المتغيرات، نستخدم النموذج التالي: PIBPH=f(corru, democ, stagov, ref1989)

ويكتب النموذج ARDL (p, q1, q2,q3, q4) بالشكل التالي:

$$\Delta YPIBPH_t = \alpha_1 PIBPH_{t-1} + \alpha_2 CORRU_{t-1} + \alpha_3 DEMOC_{t-1} + \alpha_4 STAGOV_{t-1} + \alpha_5 REF1989_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \beta_{1i} \Delta PIBPH_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \beta_{2i} \Delta CORRU_{t-1} + i=0q2-1\beta 3i\Delta DEMOCt-1+i=0q3-1\beta 4i\Delta STAGOVt-1+i=0q4-1\beta 5i\Delta REF1989t-1+\varepsilon t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

حيث أن: Δ: تمثل الفرق الأول؛ ε_t: حد الخطأ العشوائي؛ PIBPH، يمثل المتغير الخارجي المعبر عنه بمعدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد مأخوذ من بيانات البنك الدولي؛ أما المتغيرات الخارجية في مأخوذة من مؤشر المخاطر السياسية لمجموعة البيانات البحثية (PRS) وهي على التوالي: CORRU، معدل الفساد؛ DEMOC، مستوى الديمقراطية، STAGOV، وهي الاستقرار الحكومي؛ ومتغير آخر وهمي يعكس مرحلة ما قبل الإصلاحات وما بعدها ويأخذ القيمة 0 للمرحلة الأولى والقيمة 1 للمرحلة الثانية ويرمز له بالرمز REF1989.

$(P,q_1,q_2,\ldots,q_4)$: تمثل فترات الابطاء للمتغيرات (pibph, corru, democ, stagov, ref1989)على التوالي.

وبعد تركيب المعادلة، تتشكل فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات والتي تتمثل كالآتي:

$$H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \cdots = \alpha_5 = 0$$

أمّا الفرض البديل يعني وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات والتي تتمثل كالآتي:

$$H_1 : \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \cdots = \alpha_5 \neq 0$$

حيث أن $(\alpha_1, \alpha_2, \ldots \ldots, \alpha_5)$ تمثل معاملات المتغيرات المبطأة للعلاقة طويلة الأجل لفترة واحدة.

أمّا فيما يخص حساب احصائية الاختبار فتتمثل بالعلاقة التالية:[84] $f_{PIBPH}\left(PIBPH / CORRU, \ldots ref1989\right)$

وعند تقدير النموذج أعلاه، فإن معامل الأثر طويل الأجل لمتغير تفسيري هو ناتج عن حاصل قسمة معامل هذا المتغير المبطأ لفترة واحدة (مع إشارة سالبة) على معامل المتغير التابع المبطأ لفترة واحدة. فإذا أردنا حساب معامل الأثر طويل الأجل للمتغير corru وdemoc، فهو يمثل النسبة $-(\frac{\alpha 2}{\alpha 1})$ و $-(\frac{\alpha 3}{\alpha 1})$ على التوالي.

أمّا معاملات الآثار قصيرة الأجل لهذه المعادلة فهي عبارة عن معاملات الفروق الأولى للمتغيرات في المعادلة المذكورة نفسها الخاصة بمنهج ARDL: $\beta_{5i} \ldots\ldots \beta_{3i}, \beta_{2i}, \beta_{1i}$

ولتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج (ARDL) يستلزم القيام بأربعة خطوات:

[84]- محمّد بن عبد الله الجراح، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية باستعمال مدخل اختبارات الحدود، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلّد 27، العدد الأول، دمشق، سوريا، 2011.

الخطوة الأولى:

في أول العمل التطبيقي، نقوم باختبار فترة الابطاء المثلى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)في المعادلة أعلاه (ARDL). وذلك باستعمال نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد (Autoregressive Model Unrestricted Vector)،ويتم ذلك باستعمال أربعة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة وهي:[85]

1) معيار خطأ التنبؤ النهائي (1969) Final Prediction Error (FPE)
2) معيار معلمات اكياكي(1973) Akaike (AIC)
3) معيار معلمات شوارز (1978) Schwarz (SC)
4) معيار معلمات هنان وكوين (1979) Hannan and Quinn (H-Q)

ويتم اختيار الفترة الملائمة التي تملك أقل قيمة من المعايير الاحصائية المقدرة أعلاه. إلا أن الاصدارات الأخيرة من برنامج (Eviews)، يعطي تشكيلة فترات الابطاء الملائمة مباشرة.

الخطوة الثانية:

وفي خطوة ثانية، نقوم بتقدير نموذج (UECM) في معادلة (ARDL)باستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS). ولتحديد النموذج الملائم، يتمّ اتباع إجراء اختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصائية *(t-)* الخاصة به أقل من الواحد (غير معنوي)، وذلك بشكل متتال.[86]

الخطوة الثالثة:

هذه الخطة تقوم على أساس اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة بواسطة اختبارWald أو إحصائية (F-)، والتي لها توزيع غير معياري. وتُحسب قيمة F بالصيغة التالية:[87]

$$F = \frac{(SSeR - SSeU)/M}{SSeU/(N-K)} \qquad (24)$$

حيث أن:

SSeR: مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد (تطبيق فرضية العدم)

SSeU: مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد (النموذج الأصلي) (الفرضية البديلة)

---

[85]- Mohamed Afzal et al, Relationship among education, poverty and economic growth in Pakistan, An economic Analysis, journal of elementary education,Vol22,N²1,p23-45.

[86] - Shrestha, M. B, 2005, ARDL Modelling Approach to Cointegration Test, nzae.org.nz/conferences/2005/13-SHRESTHA.PDF.pdf

[87] - Frimpong, J. M. and Oteng-Abayie, E. F, 2006, Bounds Testing Approach: An Examination of Foreign Direct Investment, Trade, and growth Relationships, http://mpra.ub.uni- muenchen.de/352/01/MPRA_paper_352.pdf

M: عدد معلمات النموذج المقيد، N: عدد المشاهدات، K: عدد المعلمات في النموذج غير المقيد.

الخطوة الرابعة:

بعد تنفيذ انحدار المعادلات، يتمّ التحقق من وجود علاقة المدى الطويل بين النمو الاقتصادي (PIBPH) والمتغيرات المذكورة (المتغيرات المؤسساتية) باستخدام اختبار الحدود حسب منهجية Pesaran et al, 2001 الذي تستند على اختبار F (اختبار والد Wald test) الذي يختبر فرضية عدم التكامل المشترك بين المتغيرات للكشف عن العلاقة التوازنية بين المتغيرات على المدى الطويل، ويمكن اختبار (Wald) من خلال فرض قيود على معاملات النمو الاقتصادي والمتغيرات المؤسساتية.

وبما أن توزيع F غير معياري سيتمّ استخدام القيمتين الحرجتين اللتين استخرجهما Pesaran et al, 2001، وحيث تفترض القيمة الحرجة الدنيا أن جميع المتغيرات هي I(0)، وهذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، في حين يفترض الحد الأعلى أن جميع المتغيرات هي I(1)، وهذا يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. وإذا تجاوزت قيمة F المحسوبة القيمة الحرجة العليا، سيتمّ رفض H_0، وبالتالي يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات. ومع ذلك، إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من القيمة الحرجة الدنيا، فإنه لا يمكن رفض H_0، وبالتالي عدم وجود أي تكامل مشترك بين المتغيرات. وإذا وقعت قيمة F المحسوبة بين الحدين الأدنى والأعلى فتكون النتائج غير حاسمة.

ويتمّ وصف العلاقة الحركية في الأجل القصير في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة باشتقاق نموذج تصحيح الخطأ (ECM) كما يلي:[88]

$$\Delta YPIBPH_t = \sum_{i=1}^{p-1} \beta_{1i} \Delta GPIBPH_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \beta_{2i} \Delta CORRU_{t-1} + i=0q2-1\beta 3i\Delta DEMOCt-1+i=0q3-1\beta 4i\Delta STAGOVt-1+i=0q4-1\beta 5i\Delta REF1989t-1+\emptyset ECTt-1+\varepsilon t \quad .....(02)$$

حيث أن *ECT* هي حد تصحيح الخطأ، وجميع معاملات المعادلة قصيرة المدى هي المعاملات المرتبطة بحركية نموذج التقارب التوازني. أما معامل Ø فهو يمثل سرعة التصحيح.

[88] - دحماني محمّد ادريوش وعبد القادر ناصور، مرجع سابق، ص19 -20.

3 - التعريف بمتغيرات الدراسة:

سيتم تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية المتعلقة بأثر عناصر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر. ولتحقيق هذا الهدف، استخدمنا بيانات فصلية لثلاثة متغيرات مؤسساتية وهي متغيرات مستقلة (خارجية)، وبيانات سنوية لمتغير تابع (داخلي). والجدول التالي يمثل صفة وتعريف المتغيرات ومصدر البيانات المستخدمة في الدراسة:

الجدول رقم (08): صفة وتعريف المتغيرات ومصدر البيانات المستخدمة في الدراسة

	الرمز code/	التعريف/ description	المصدر/ source
المتغيرات التابعة Les variables dépendantes	PIBPH	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد الواحد	WDI
المتغيرات المستقلة Les variables indépendantes	CORRU	الفساد	PRS
	DEMOC	المسؤولية الديمقراطية	PRS
	GOVS	استقرار الحكومة	PRS
	REF1989	متغير وهمي (صوري)	❖(0,1)

WDI : World Development Indicators, databank.**world**bank.org/wdi

PRS : Political Risk Services, (ICRG) (International country risk guide), https://www.prsgroup.com

❖ l'indice de REF1989 s'est un indice imaginaire pour distinguer entre deux phase (avant les réformes institutionnelles et après ces reformes), bien qu'il prenne deux valeurs (0,1).

إن هذه المتغيرات المؤسساتية هي مأخوذة من قاعدة البيانات الخاصة بقياس جودة المؤسسات وجودة الحكامة وتسمى "الدليل الدولي للمخاطر القطرية" (International country risk guide)(ICRG) . أو يعرف باختصار مجموع البيانات البحثية (PRS).

3 1- مجموع البيانات البحثية: (الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG):[89]

يتم نشر هذا المؤشر لدليل المخاطر القطرية منذ بداية سنوات 1980، وهو موجه أساسا للمستثمرين الذين يرغبون في تقييم المخاطر على الاستقرار السياسي، الاقتصادي والمالي في البلدان الناشئة. ويتم اصدار هذه البيانات وهذه القاعدة من طرف ما يسمى " مجموعة البيانات البحثية" « PRS » التي تنشر دليلين معروفين عالميا. أولا، خدمات المخاطر السياسية وهي متاحة منذ سنة 1979، ودليل مخاطر البلدان في العالم.[90]

[89] - http://www.prsgroup.com

[90] - The PRS GROUP. ICRG Methodology [en ligne]. P1.

المنهجية المستخدمة: إن تصنيف الدليل الدولي للمخاطر القطرية يوفر تقييمات شهرية عن 140 بلد ويجمع 22 متغير تصنف على ثلاثة أنواع من المخاطر التي تقيس المخاطر السياسية، الاقتصادية والمالية، وثلاثة مؤشرات فرعية تصنف على النحو التالي: الخطر السياسي ينقط على 100، الخطر الاقتصادي والخطر المالي ينقطان على 50 لكل منهما. والدرجة المتحصل عليها يتم تقسيمها على اثنين من أجل الحصول على مؤشر يتراوح بين 0 و 100. والبلدان التي تحصل على قيمة في المؤشر بين 0 و49.9 تعتبر بلدان ذات مخاطر كبيرة (مخاطر عالية جدا)، والبلدان الأخرى يتم تصنيفها في خانة المخاطر المنخفضة جدا. ويتم وضع اثنين من التوقعات ومحاولة لتحديد تطور المؤشرات: الأول متشائم، ويصف تطور القيم وفقا لأسوأ الحالات. والثاني متفائل وفقا لأفضل الحالات. ويتم دراسة جانبين من الحكامة بالاستعانة بمنهجيات مختلفة:

- الجانب الذي يمكن لنا من تأهيل "الحكامة الاقتصادية" والمالية.
- الجانب الذي يعكس "الحكامة السياسية".

يتم تعريف الجانب الأول بمؤشرات "موضوعية" مثل معدلات النمو، التضخم، الديون الخارجية، خدمة الدين، ميزان المدفوعات...الخ. وللحصول على قائمة كاملة من المؤشرات المستخدمة، فعلى الباحث أو القارئ الرجوع إلى مراجع "مجموعة البيانات البحثية" « PRS » وهي منهجية دليل المخاطر الدولية.

الحكامة السياسية: هي بدورها تقاس من عشرة مؤشرات فرعية من التصورات على سلم تصنيف يتغير من 4 إلى 12 اعتمادا على الخطر المفترض الذي يطرحه المتغير: الصراعات، الاستقرار السياسي، الظروف الاجتماعية والاقتصادية. هذه الأبعاد لها وزن أكبر، في حين أن النوعية البيروقراطية تحصل على وزن أقل. وفي النهاية، يتم الحصول على درجة من 100 لمؤشر " الخطر السياسي". والجدول التالي يصف المنهجية المستخدمة والتي ينشرها مركز « Research Data Set » وتفاصيل وزن كل مؤشر فرعي مستخدم.[91]

الجدول رقم (09): تكوين مؤشر المخاطر السياسية

تكوين مؤشر المخاطر السياسية			
التسلسل	المكون /Component		النقطة (الحد الأقصى)
A	الاستقرار الحكومي	Government Stability	12
B	الظروف الاجتماعية والاقتصادية	Socioeconomic Conditions	12
C	خصائص الاستثمار	Investment Profile	12
D	الصراع الداخلي	Internal Conflict	12

[91] - The PRS GROUP. ICRG Methodology [en ligne], pp 3-7.

E	الصراع الخارجي	External Conflict	12
F	الفساد	Corruption	6
G	تدخل الجيش في السياسة	Military in Politics	6
H	التوترات الدينية	Religious Tensions	6
I	القانون والنظام	Law and Order	6
J	التوترات العرقية	Ethnic Tensions	6
K	المساءلة الديمقراطية	Democratic Accountability	6
L	جودة البيروقراطية	Bureaucracy Quality	4
المجموع			100

Source: l'auteur à partir de The PRS GROUP. ICRG Methodology [en ligne], pp 3-14.

3 2 - تعريف مكونات الخطر السياسي:[92]

☜ استقرار الحكومة: يقيس قدرة الحكومة على تنفيذ البرامج المذكورة وقدرتها على أن تكون محدودة حسب اللوائح. وهذا يعتمد أساسا على: نوعية الحكامة، تماسك الحكومة مع الأحزاب الحاكمة، شفافية الانتخابات والموافقة الشعبية للسياسة التي تتبعها الحكومة.

☜ الظروف الاقتصادية والاجتماعية: يقيس الرضا الشعبي من خلال السياسات الاقتصادية المقترحة التي تتبعها الحكومة. كما يصنف ويرتب العوامل الاقتصادية كمعدل وفيات الرضع، الاهتمام المتزايد بالتنبؤات الطبية والصحية والسكن. حاليا، أهمية كل فئة من العوامل الاقتصادية يحدد انطلاقا من خصوصية ومميزات كل بلد.

☜ خصائص الاستثمار: يشمل هذا المؤشر على خطر العمليات 'الدرجات تنتشر من (0 إلى 4)، فرض الضرائب (من 0 إلى 3)، التوزيع (من 0 إلى 3)، تكلفة اليد العاملة (من 0 إلى 2). كما يشمل على موقع الحكومة اتجاه الاستثمارات.

☜ الصراع الداخلي: فهو يحلل تأثير العنف السياسي على الحكامة، حيث أن القيمة العليا في المؤشر يتم منحها للبلدان ذات الأحزاب المعارضة الغير مسلحة. وفي حالة الحكومات لا تسمح باستخدام العنف المباشر أو غير المباشر.

92 - The PRS GROUP. ICRG Methodology [en ligne], pp 3-7.

☜ الصراع الخارجي: يهتم بالمخاطر المتعلقة بالحكومة والاستثمارات الخارجية، كما يشمل المقاييس أيضا القوانين واللّوائح المرتبطة بالأعمال التجارية، التهديدات العسكرية وصراعات الحدود.

☜ الفساد: يقيس الفساد داخل النظام السياسي الذي يسبب التشوهات الاقتصادية والمالية. ونعلم أن الفساد يقلل من كفاءة الحكومة وقطاع العمال ويحث الأفراد على ممارسة السلطة دون استخدام الكفاءات ويؤدي إلى عدم الاستقرار في النظام السياسي.

☜ تدخل الجيش في الحياة السياسية: العملية الانتخابية هي معفية من الجيش، وإذا قام الجيش بالتدخل في الحكومة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة سيقلل من قيمة الحكومة ويقدم نوع من الخطر. والتهديد الذي ينجر عن تدخل الجيش هو أنه يؤدي إلى عدم كفاءة محتملة التي تؤثر على السياسة المتبعة من طرف الحكومة أو أنه يؤثر على الحكومة بحدّ ذاتها. وبالتالي، هذا البلد لا يوفر المحيط الموات للاستثمارات الأجنبية.

☜ تدخل الدين في السياسة (التوترات الدينية): إن التوترات الدينية من الاحتمال أن تبرز أو تزداد في الحالة التي تكون فيها جماعة دينية واحدة تهيمن على المجتمع أو الحكومة أو الاثنين معا. هذه المجموعة ستحاول استبدال القوانين المتبعة بالقوانين الدينية وتقصي جميع الديانات الأخرى أو الأحزاب السياسية، وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى حرب أهلية.

☜ القانون والنظام: الجزء الفرعي المتمثل في القانون يسعى إلى تقييم قوة نزاهة النظام القانوني. أما الجزء الفرعي المتمثل في النظام يسعى إلى تقييم المراقبة الشعبية فيما يتعلق باحترام القوانين.

☜ التوترات العرقية: يقيس هذا المؤشر التوترات العنصرية الوطنية والتعصبات وعدم التقدم للاتفاقيات والتسويات مع المجموعات الأخرى.

☜ المسؤولية الديمقراطية: يحدد كمية القياس إلى أي مدى الحكومة تكون مسؤولة أمام الشعب، وهذا لا يشمل فقط الحرية والانتخابات، ولكن أيضا طبيعة الحكومة الاستبدادية أو التعسفية.

☜ جودة البيروقراطية: يقيس قوة المؤسسات وجودة الخدمة المدنية، ويقيس كذلك قوة وخبرة البيروقراطية المعرفة إلى أي مدى تؤثر البيروقراطية على التغيير السياسي.

4 - النقاط الرئيسية:

بعد عرض أساسيات النموذج القياسي المراد استخدامه، وبعد تعريف المتغيرات التي تدخل في بناء هذا النموذج والتي تعكس النظرية الاقتصادية، سنحاول تطبيق ذلك بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي (Eviews) والذي يعتبر من أشهر البرامج الاحصائية استخداما لدى الاقتصاديين أو الباحثين في مجال الاقتصاد والتنمية.

فنظرا لتوفر البيانات اللازمة وطول السلسلة الزمنية، فإننا يمكن أن نستخدم منهج تحليل التكامل المشترك (Cointégration)والذي يتطلب في المقام الأول اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، وفي الأخير دراسة التكامل المشترك وتحليل العلاقة التوازنية على المدى الطويل.

من أجل الوصول إلى نتائج الاختبارات، سنقوم ذلك بأخذ المتغير التابع المتمثل في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (PIBPH). فتحقيق مستويات جيدة من الناتج الداخلي الخام (PIB) في بلد لا يمكن أن يكون معيارا لكي نقول أن هذا البلد متقدم. وواحدة من السمات الرئيسية للبلدان المتقدمة هي استفادة جزء كبير من سكان البلد من الثروة المتاحة من خلال مستوى الأسعار، الحصول على التعليم، الحماية الاجتماعية والصحية...الخ.

هذه الرؤية للتنمية هي مماثلة للمفهوم المرتبط ب (Amartya Sen)الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1998 لدراساته عن أسباب تخلف البلدان التي تمحورت أساسا على الدراسات الاقتصادية. وفقا له، التنمية لا تقلل من الفقر النقدي... ويتم في الغالب قياس التنمية من خلال الناتج المحلي الإجمالي للفرد (PIBPH) الذي يجعل البلدان الغنية هي بلدان متطورة نتيجة مواردها الطبيعية. فالتنمية هي بالأحرى عملية حقيقية لتوسيع الحريات التي يتمتع بها الشعب (Amartya Sen, 2002, p13). وبالتالي، فإنه من الصعب أن نأخذ في الاعتبار هذه المتغيرات المتعلقة برفاهية المواطنين وحرياتهم، وهذا هو السبب الذي جعل مستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد هو المؤشر المفضل لقياس مستوى التنمية في البلد.[93]

من جهة أخرى، المتغيرات المستقلة هي بيانات شهرية منذ سنة 1984 إلى غاية 2015. أمّا المتغيرات التابعة هي بيانات سنوية تمتد من سنة 1984 إلى غاية 2015. لكن قمنا بتحليلها إلى بيانات شهرية انطلاقا من برنامج (Eviews).

علاوة على ذلك، فقد أخذنا بيانات عن مؤشرات الخطر السياسي الذي تصدره المجموعة البحثية (PRS) وهي المتغيرات التي ذكرناها سابقا، وقد تتوافق مع مؤشرات الحكم الراشد الخاصة بالبنك الدولي. ويستخدم فريق "Kaufmann " ستة مؤشرات مركبة تعكس ستة جوانب من الحكامة التي عرفها : " نحدد على نطاق واسع على أنها التقاليد والمؤسسات التي تمارس السلطة في البلد وهذا يشمل: 1- العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها. 2- قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ سياسات سليمة. 3- احترام المواطنين ومؤسسات الدولة التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية. ونأخذ هنا، الأبعاد الثلاثة المذكورة في التعريف الذي ينطوي على ثلاثة أزواج من المؤشرات:[94]

(1)- عملية اختيار الحكومات وتقييمها واستبدالها.

- الصوت والمساءلة:
- الاستقرار السياسي.

هذا البعد يتوافق مع المؤشر الفرعي المكون للخطر السياسي والمتمثل في المسؤولية الديمقراطية.

(2)- قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات فعالة مناسبة.

---

[93] - Paul Grosjean, La pensée d'Amartya Sen sur le développement, Revue Quart Monde, N°176 - Le droit de participerAnnée 2000Revue Quart Monde.

[94] - Kaufmann, D. Kraay, A. Zoido Lobatón, D. (1999b) p4.

- فعالية الحكومة:
- نوعية التنظيم (جودة التنظيم).

هذا البعد يتوافق مع المؤشر الفرعي الصادر عن المجموعة البحثية والمتمثلة في الاستقرار الحكومي.

(3)- احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية.

- سيادة القانون؛
- مكافحة الفساد.

هذا البعد يتوافق مع المؤشر الخاص بمكونات الخطر السياسي المعتمد في الدراسة: االفساد والمسؤولية الديمقراطية. إن الدراسة القياسية التي سنقوم بها ستستند على متغير آخر وهو متغير وهمي (صوري). ويندرج هذا المتغير في الحالات التي يكون فيها تغيير على مستوى السياسات أو الاصلاحات مثلا. فالجزائر قامت بإصلاحات مؤسساتية واقتصادية منذ سنة 1989. والدراسة تغطي فترات قبل عملية الاصلاح وبعده. ولهذا، تتطلب العملية ادراج متغير صوري يحمل قيمتين فقط (0 و1). الصفر تمثل قيم جميع الفترات قبل عملية الاصلاح، والواحد يمثل قيم جميع الفترات بعد الاصلاح. ويضاف هذا المتغير إلى متغيرات الدراسة لمعرفة أثر عملية الاصلاحات على المتغير التابع الذي يمثل النمو الاقتصادي. ولذلك، سنستخدم نموذج يحتوي على المتغير الوهمي على طول فترة الدراسة من سنة 1984 إلى غاية سنة 2015.

سنستخدم في هذا البحث منهجية التكامل المشترك لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، كون هذا الأخير لا يتطلب استقرارية السلاسل الزمنية من نفس الدرجة. كما أنه يدرس علاقة التكامل في الأجل الطويل والأجل القصير.

لإجراء هذا المنهج نقوم بإتباع خطوات رئيسية وفق اختبارات معينة. هذه الخطوات هي:

☜ الخطوة الأولى تتمثل في استقرار السلاسل الزمنية فهذه المنهجية كما ذكرنا لا تتطلب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة على عكس منهجية التكامل المشترك ل "أنجل غرانجر".

☜ الخطوة الثانية تتمثل في دراسة منهج (ARDL) من خلال برنامج (Eviews9):

☜ الخطوة الثالثة تتمثل في دراسة اختبار التكامل طويل الأجل. أي هل يوجد تكامل مشترك في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

☜ الخطوة الرابعة تتمثل في دراسة اختبار الحدود الذي يؤكد على وجود التكامل المشترك في الأجل الطويل:

☜ الخطوة الخامسة تتمثل في اختبار توزيع البواقي من خلال اختبارات التباين، الارتباط الذاتي والتوزيع الطبيعي:

☜ الخطوة الأخيرة ندرس اختبار استقرارية النموذج من خلال اختبارين.

5 - المنهجية العملية:

بعد عرض أساسيات النموذج القياسي المراد استخدامه، وبعد تعريف المتغيرات التي تدخل في بناء هذا النموذج والتي تعكس النظرية الاقتصادية، سنحاول تطبيق ذلك بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي (Eviews) والذي يعتبر من أشهر البرامج الاحصائية استخداما لدى الاقتصاديين أو الباحثين في مجال الاقتصاد والتنمية.

1 5 - دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

سنقوم باجراء اختبارات الوحدة لكل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ونستخدم كل من اختبار ديكي فيلر المطور (ADF)، واختبار فيليب وبيرون (PP) لمقارنة النتائج.

1 1 5 - اختبار ديكي فالر المطور Augmented Dickey–Fuller test:

قمنا بإجراء اختبار ديكي فيلر المطور بالاستعانة ببرنامج (Eviews 9) فأعطت لنا النتائج من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): اختبارات جدر الوحدة لديكي فيلر المطور (ADF)

اختبار سكون المتغيرات المستخدمة في النموذج باستعمال اختبار ديكي-فيلر الموسع ADF								
		المستوى Level			الفرق الأول 1 st différence			القرار
النماذج		Constant	Trend et Constant	None	Constant	Trend et Constant	None	
PIBPH	Prob*	0.0413 **	0.0321 **	0.0043 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	ساكنة عند I(0)
CORRU	Prob*	0.8071 no	0.8075 no	0.3260 no	0.0000 ***	0.0196 **	0.0000 ***	ساكنة عند I(1)
DEMOC	Prob*	0.0894 *	0.1778 no	0.5594 no	0.0000 ***	0.0004 ***	0.0000 ***	ساكنة عند I(0)
STAGOV	Prob*	0.0703 *	0.2261 no	0.5149 no	0.0032 ***	0.0176 **	0.0001 ***	ساكنة عند I(0)
REF1989	Prob*	0.1653 no	0.5887 no	0.6821 no	0.0000 **	0.0000 **	0.0000 ***	ساكنة عند I(1)

نتائج اختبار جدر الوحدة باستخدام منهج ديكي فيلر المطور (ADF) بالاستعانة ببرنامج (Eview9)، طول فترة الإبطاء المناسبة أوتوماتيكيا وفق معيار(Schwartz – Criterion) بحدّ أقصى 7 فترات.

نلاحظ من خلال نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews) الظاهرة في الجدول رقم ()أن بعض المتغيرات هي ساكنة عند المستوى وبعضها ساكنة عند الفرق الأول.

عند المستوى:

من خلال النتائج الظاهرة أعلاه، تبيّن أن المتغيرات التالية PIBPH, DEMOC, STAGOV هي متغيرات مستقرة عند مستواها. فعلى غرار مثلا PIBPH والذي يمثل المتغير الخاص بمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد، عند اجراء اختبارات جدر الوحدة بالنسبة للنماذج الثلاثة (بالقاطع (1)، بالقاطع و الاتجاه (2)، و بدون قاطع و لا اتجاه (3)) قد تبيّن أن السلسلة مستقرة عند المستوى في جميع النماذج عند مستوى معنوية أقل من 5% حيث يتضح من الجدول أن القيمة الاحتمالية (0.0413، 0.0321، 0.0043) هي نسبة أصغر من 0.05 أي 5% و منه نستنتج أن القيمة المحسوبة هي أكبر من القيمة الجدولية المقابلة لها على جدول توزيع ستودنت. و منه سنقبل الفرض البديل H1 و نرفض الفرض العدم H0 أي أن السلسلة PIBPH في مستواها لا تحوي على جدر وحدة و منه فهي مستقرة عند مستواها العادي، أي أنها متكاملة من الدرجة صفر و تكتب على الشكل التالي PIBPH(0). وانطلاقا من هذه الحالة، القيم الاحتمالية للمتغير DEMOC هي أقل من 5% أو10%. وبالتالي هي مستقرة عند مستواها. ونكتب PIBPH(0), DEMOC(0), STAGOV(0).

عند الفرق الأول:

بالنسبة للمتغيرات الأخرى، وعند اجراء الاختبار عند المستوى، يتبيّن أن القيم الاحتمالية هي أكبر من مستويات المعنوية 1%، 5% و10%، وبالتالي القيم المحسوبة هي أصغر من القيم الجدولية لها على جدول ستودنت. وبالتالي نقبل فرضية العدم H0، أي السلاسل الزمنية للمتغيرات (Corru,REF1989) هي غير مستقرة عند هذا مستواه وتحتوي على جذر الوحدة. وهذا ما يدفعنا إلى اجراء الاختبار عند الفرق الأول. وبعد ذلك، تبين أن جميع القيم الاحتمالية هي أصغر من 5%، أي القيم المحسوبة أكبر من القيمالجدولية لها، أي نقبل الفرض البديل H1، أي هذه السلاسل لا تحوي على جدر وحدة ومنه فهي مستقرة عند الفرق الأول، أي متكاملة من الدرجة واحد وتكتب على الشكل التالي: CORRU(1),REF1989(1).

لقد قمنا باختبارات جدر الوحدة لديكي فيلر، وبعدما أشرنا إلى أنه يتميز ببعض الانتقادات، نقوم باختبار آخر يسمى اختبار فيليب بيرون لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

الجدول رقم (11): اختبارات جدر الوحدة باستعمال اختبار فيليب بيرون(PP)

اختبار سكون المتغيرات المستخدمة في النموذج باستعمال اختبار فيليب بيرون PP								
		المستوى Level			الفرق الأول 1 st différence			القرار
النماذج		Constant	Trend et Constant	None	Constant	Trend et Constant	None	
PIBPH	Prob*	0.2090 no	0.1658 no	0.0336 **	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	ساكنة عند I(0)
CORRU	Prob*	0.4741 no	0.4489 no	0.3543 no	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	ساكنة عند I(1)
DEMOC	Prob*	0.0544 *	0.1466 no	0.4702 no	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	ساكنة عند I(0)
STAGOV	Prob*	0.1370	0.3761	0.5741	0.0000	0.0000	0.0000	ساكنة

عند I(0)	***	**	***	no	no	no		
ساكنة	0.0000	0.0000	0.0000	0.6821	0.5887	0.1653	Prob*	REF1989
عند I(1)	***	**	**	no	no	no		

نتائج اختبار جدر الوحدة باستخدام منهج فيليب وبيرون (PP) بالاستعانة ببرنامج (Eview9)، طول فترة الإبطاء المناسبة أوتوماتيكيا (Bart left Kernel) وفق معيار(Newey – West Bandwidth) بحدّ أقصى3 فترات. وحيث (*) هي معنوية عند 10%، (**) معنوية عند 5% و(***) معنوية عند 1%.

من خلال نتائج اختبار فيليب وبيرون (PP) لاستقرارية السلاسل الزمنية، تبيّن لنا تقريبا نفس النتائج التي ظهرت في الاختبار الأول. فالسلاسل الزمنية التي كانت مستقرة في المستوى في الاختبار الأول (ADF) ظهرت كذلك أنها مستقرة في الاختبار الثاني (PP) ما عدا متغير STAGOV الذي استقر في المستوى الثاني، ونستنتج أن هذا الاختبار أكد على استقرارية السلاسل الزمنية سواء في المستوى أو الفرق الأول. ففي حالة المتغيرات التالية: PIBPH, Democهي مستقرة في مستواها ولا تحتوي على جدر وحدة ونكتب ,PIBPH(0), DEMOC(0) أمّا المتغيرات الأخرى وهي (Corru, STAGOV, REF1989)، تحتوي على جدر الوحدة عند مستواها وبالتالي غير مستقرة، لكنها مستقرة عند الفرق الأول ونكتب ,CORRU(1), STAGOV(1) REF1989(1).

بعد دراسة الاستقرارية والتأكد من أن كل السلاسل الزمنية مستقرة سواء عند المستوى أو عند الفرق الأول، حيث نذكّر أن استقرارية السلاسل أمر ضروري لأجراء منهج التكامل المشترك. وبما أن السلاسل غير مستقرة في نفس المستوى، فلا يمكننا أن نتبع منهجية التكامل المشترك الخاصة ب (انجل غرانجر)، لكن يمكننا أن نتبع منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL). وتبعا لذلك، سنقوم في خطوة لاحقة بدراسة نتائج اختبارات التكامل المشترك.

5 2 - نتائج اختبارات التكامل المشترك:

من أجل الحكم على وجود تكامل مشترك في المدى الطويل بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع، يتطلب التحقق من اجراء اختبارين بعد اختيار فترات الإبطاء المثلى لنموذج (ARDL). فالاختبار الأول يتعلّق بالكشف عن معامل الأثر، والثاني يتعلق باختبار الحدود للتكامل المشترك.

5 2 1 - اختيار فترات الابطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في النموذج:

لقد تمّ اختبار أربع فترات ابطاء كحجم أمثل لتقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) وفقا لمعايير البيانات SC, HQ, AIC (المعادلة رقم (22)) وذلك بتحديد حد أقصى أربع فترات تباطؤ زمني لكلّ المتغيرات. ونتائج اختيار الفترات الزمنية للإبطاء يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): الفترات الزمنية المثلى للإبطاء لنموذج (ARDLq_5, q_4, q_3, q_2, q_1,p)

	النموذج
المتغيرات	فترة الابطاء
PIBPH	2
CORRU	3
DEMOC	4
STAGOV	4
REF1989	4
نموذج ARDL	ARDL(2,3,4,4,4)

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج eviews؛ النماذج مع حد ثابت وبدون اتجاه زمني.

5 2 2 - النتائج الرئيسية لاختبارات التكامل المشترك:

سندرس علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المذكورة في وجود متغير الاصلاح المؤسساتي الذي يفرق بين الفترتين (قبل الاصلاح المؤسساتي وبعده). كما أن أهم الاختبارات في نموذج (ARDL) هو معرفة إذا كان هناك تكامل مشترك في الأجل الطويل، وهذا من خلال اجراء اختبارين رئيسيين هما اختبار التكامل المشترك ومعامل الأثر. بالإضافة إلى اختبار الحدود الذي يؤكد على وجود هذا التكامل. ونتائج هذين الاختبارين موضحين في الجداول الموالية:

الجدول رقم (13): اختبار معامل الأثر للنموذج

اختبار التكامل المشترك CointEq(-1)

قيمة معامل الأثر	-2.1642
القيم الاحتمالية	0.0000
القرار	يوجد تكامل مشترك في المدى الطويل

المصدر: نتائج مستخرجة من البرنامج الاحصائي (Eviwes9)

والنتائج الظاهرة في الجدول الموالي تبين نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك ونحلل قيمها وفقا لتحليل نتائج نموذج (ARDL).

الجدول رقم (14): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك للنموذج

اختبار الحدود Bounds Test

القيم	Test Statistic	K	Value
المحسوبة	F-Statistic	4	8.8991
القيم الاحتمالية	Significance	0Bound	1Bound
	%1	%3.29	%4.37
	%10	%2.2	%3.09
القرار	يوجد تكامل مشترك في المدى الطويل		

المصدر:

إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews9، القيم الحرجة محسوبة عند سبعة متغيرات تفسيرية، النموذج يتضمن حداً ثابتاً وبدون اتجاه زمني.

إن هذين الاختبارين كما قلنا هما ضروريين من أجل اتخاذ القرار فيما يخص نموذج (ARDL). فالاختبار الأول يوضح إذا كان هناك تكامل مشترك من خلال معامل الأثر ((-1) CointEq). هذا الاختبار مبني على فرضية العدم التي تشير إلى وجود تكامل مشترك في المدى الطويل مع شرط أن تكون قيمة معامل الأثر سالبة. ومن خلال الجدول رقم () نلاحظ أن القيمة هي سالبة وتساوي (2.1642-) عند مستوى معنوية أقل من 1%. أي نقبل الفرض العدم (H0) ونرفض الفرض البديل (H1). أي يوجد تكامل مشترك على المدى الطويل.

لكن لا يمكن التأكيد على وجود هذا التكامل إلاّ من خلال اختبار الحدود (Bounds Test) التي حددها Pesaran[95] في ظل وجود حد ثابت للدالة الذي تظهر نتائجه فيالجدول رقم (). هذا الاختبار يُبنى قراره على ثلاثة مناطق، حيث تكون القيمة الاحتمالية إما أكبر من الحد الأعلى عند مستويات معنوية (1%، 2.5%، 5%، 10%) أو أصغر من الحد الأدنى عند هذه مستويات المعنوية، أو بين الحد الأدنى والحد الأعلى. فالقيمة الاحتمالية التي تساوي 8.8991 عند K=4 والتي تشير إلى عدد المتغيرات المستقلة، هي أكبر من القيم الاحتمالية للحد الأعلى عند جميع مستويات المعنوية. وهذا يعني أننا نقبل الفرض البديل الذي يؤكد على وجود تكامل مشترك في المدى الطويل. فإذا كانت القيمة الاحتمالية أصغر من القيم الاحتمالية للحد الأدنى عند جميع المستويات، سنقبل الفرض العدم، أي لا يوجد تكامل مشترك، أمّا إذا كانت القيمة الاحتمالية بين قيم الحد الأدنى والحد الأعلى عند جميع مستويات المعنوية، فلا نستطيع أن نحدّد أي قرار. وبالتالي ومن خلال النتائج، نقول أنه توجد علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع، أي معدل النمو المتمثل في نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواح (PIBPH) وكل من عناصر الحكم الراشد (المسؤولية الديمقراطية، الفساد، الاستقرار الحكومي ومتغير الاصلاح) هي متغيرات متكاملة معا ويتحقق بينهم علاقة توازن في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 1%.

a) تقدير علاقات التكامل المشترك في الأجل الطويل:

[95]- M. Hashem Pesaran, Yongcheol Shin and Richard J. Smith, Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, vol. 16, no. 3 (2001), p. 300.

باستخدام كل من AIC و SC، تم اختيار نموذج ARDL(2,3,4,4,4) لتقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل كما في المعادلة رقم ()، وجاءت النتائج كما هي ظاهرة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (15): معلمات التكامل المشترك في الأجل الطويل للنموذج (المتغير التابع PIBPH)

المتغيرات	المعلمات المقدرة Coefficient	الخطأ المعياري Std.Error	احصائية-t T-Statistic	الاحتمال Prob
CORRU	-3.07882	0.4187	-7.3529	0.0002
DEMOC	-1.7284	0.3078	-5.6140	0.0008
GOVS	-0.2655	0.1925	-1.3794	0.2102
REF1989	1.3031	1.0511	1.2397	0.2550
C	14.3976	3.2922	4.3731	0.0033

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews

باستخدام المعايير السابقة الذكر AIC و SC، ووفق النموذج المختار ARDL(2,3,4,4,4) لتقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل كما في المعادلة رقم ()، وبإجراء عملية التطبيع على نتائج التقدير، جاءت النتائج في صورتها الأخيرة كما يتضح من المعادلة التالية رقم ():

PIBPH

$$R^2 = 0.95 \qquad \text{DW= 1.78}$$

إن هذه المعادلة تمثل علاقات التكامل المشترك في الأجل الطويل بين معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد وعناصر الحكم الراشدالمتمثل في العوامل المؤسساتية. ويتضح من الجدول رقم () أن المرونات المقدرة جاءت تقريبا كلها معنوية عند 1%، 5% و10% لتدل على القدرة التفسيرية للمحددات المقترحة في تفسير معدل النمو في الجزائر خلال الفترة (1984-2015). كما أن 95% من التغير في معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد في الجزائر يمكن تفسيره بالتغير في: الفساد، المسؤولية الديمقراطية، الاستقرار الحكومي والإصلاحات المؤسساتية وهي نسب مرتفعة تدل على جودة توفيق النموذج. فضلا عن عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي كما يتضح من إحصائية دربن واتسون (DW). كما أن نتائج هذا النموذج تتفق إلى حد كبير مع النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية.

كذلك، نجد معلمة متغير الفساد تقدر ب (3.08-) وهي معنوية عند 1%. ونلاحظ أن هناك علاقة سلبية بين معدل النمو ومؤشر الفساد وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة. ففي هذه الحالة، إذا زاد مؤشر الفساد بنقطة واحدة، سينخفض معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بنسبة 3.08%. وهي نسبة كبيرة نسبيا، هذا ما يدل على التأثير السلبي الكبير للفساد على النمو في الجزائر. ويتجلى الفساد الكبير في الجزائر من خلال سياسة البحث عن

الريع وعن التحويلات الحكومية. فالتدخل الكبير للدولة يخلق جماعات لوبية تتحكم في التحويلات الحكومية وتعمل على المحافظة على هذا الوضع، أي الاقتصاد الريعي والتوزيعي وتعرقل تطور الاقتصاد الانتاجي الذي يحقق النمو.

إن الفساد في الجزائر يعتبر عامل مهم في تثبيط النمو الاقتصادي نظرا لما له من تداعيات سلبية. والفساد انتشر في الجزائر منذ الاستقلال، أي سواء في النظام الاشتراكي أو اللبرالي. واشتدت درجة الفساد بسبب ضعف النظام المؤسساتي القائم والذي لم يتحسن على الرغم من الاصلاحات الدائمة. وفي الجانب الاحصائي، أعلن في سنة 1990م الوزير الأول ووزير التخطيط الأسبق "عبد الحميد إبراهيمي" أن حجم الفساد في الفترة الممتدة من 1967م إلى سنة1990م قد بلغ 26 مليار دولار . والذي كان قد استند في ذلك على تصريحات مسؤولين سامين للتحليل بأن الرشوة تمثل 20% من التجارة الخارجية منذ الاستقلال ليستنتج بأن التقديرات تفيد بأن هناك 26 مليار دولار تبخرت في الهواء.[96]

بالإضافة إلى ذلك، اعترف رئيس الجمهورية " عبد العزيز بوتفليقة" في خطابه الموجه للمواطنين يوم 27 أفريل 1999م " *بأن الجزائر دولة مريضة بالفساد* " وحسب قوله " *دولة مريضة في الإدرات . مريضة بممارسات المحاباة و مريضة بالمحسوبية و التعسف بالنفوذ و السلطة . وعدم جدوى الطعون والتظلمات . مريضة بالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب . مريضة بتبذير الموارد العامة بنهبها بلا ناه ولا رادع*".[97]

بينما معلمة متغير المسؤولية الديمقراطية، هي تقدر ب (1.73-) وهي غير معنوية عند مستوى 1%. أمّا من الناحية النظرية، هذه القيمة تعتبر سالبة، وهذا ما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي في الجزائر. ففرضية وجود علاقة سلبية بين الديمقراطية والنمو هي صحيحة ومؤكدة، حيث توجد وجهة نظر معاضة (Perspective de conflit) وأصحاب هذه المدرسة يدعّون بأن العلاقة بين الديموقراطية والنمو الاقتصادي هي علاقة عكسية ومن أصحاب هذا الاتجاه De Schweinitz 1964، Andreski 1968 . Chirot 1977 .و Rao 1985، وغيرهم ممن اقتنع بأن النجاح الاقتصادي والنمو السريع يحتاجان إلى نظام سلطوي يحد من توسع النشاط الديموقراطي، ويحتوي توسع حدود الحريات المدنية؛ لأنه سينتج عن هذا التوسع في الحقوق المدنية ديموقراطية غير ناضجة، تؤخر من سرعة عجلة النمو الاقتصادي، خاصة أنها في هذه المرحلة لن تكون قادرة بشكل فاعل فرض السياسات الاقتصادية بحزم، بل إن عملية التنمية برأيهم بحاجة إلى تدخل فعال للدولة، والتي لا تتوافق مع السياسات الديموقراطية. وبالتالي، نستنتج أن الديمقراطية في الجزائر تؤثر سلبيا على النمو في الجزائر، حيث زيادة نقطة واحدة في مؤشر المسؤولية الديمقراطية سيؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بنسبة 1.73%.

أمّا الاستقرار الحكومي فمعلمته مقدرة ب (0.2655-) وهي غير معنوية عند حدود مستوى المعنوية (1%، 5% و10%). والإشارة السالبة تعني وجود علاقة عكسية بين استقرار الحكومة والنمو، وهذا يعارض النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة. فاستقرار الحكومة إذا زاد بنقطة واحدة سيؤثر سلبا على معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بنسبة

---

[96]- حيمر فتيحة ، ظاهرة الفساد في الجزائر (2013 _ 1989) دراسة وصفية تحليلية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص تنظيم سياسي وإداري ، جامعة الجزائر ، 2013، ص76.

[97]- بن مرزوق عنترة، الحكم الراشد و إصلاح الإدارة الجزائرية بين المتطلبات و المعيقات ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني :(تحديات الإدارة المحلية في الجزائر،27-28 أفريل 2010.

0.2655% وهي نسبة مرتفعة نسبيا. وقد شكك بعض المنظرين الاقتصاديين بضرورة وجود أي علاقة نمطية بين العوامل السياسية والتنمية الاقتصادية كما هو حال (Pay 1966). فقد أكّدوا بأن عنصر السياسة محايد وله أثر ضعيف على التنمية الاقتصادية. والفرضية مبنية على الطبيعة المتغيرة (nature de variable) لتحسن مستويات التنمية الاقتصادية ضمن التجمعات الأكثر ديموقراطية، وكذلك التجمعات ذات الحكومات المتسلطة. فالنتيجة المستخلصة مفادها أن صناع القرار عليهم أن يوجهوا اهتمامهم إلى الطبيعة المؤسساتية الحكومية والاستراتيجيات الحكومية المتبناة، وكذلك العناصر المستقلة التي تتحول في الأنظمة الديموقراطية، وعلى كيفية بناء أهداف التنمية بما يتماشى مع مساري التنمية والديموقراطية. ومن هذه العناصر على سبيل المثال: طبيعة النظام السياسي الحزبي (نظام حزبين مقابل عدة أحزاب)، مستوى وطبيعة التدخل الحكومي في الاقتصاد، طبيعة التصنيع (Industrialisation)المطبقة.

وفي الأخير وكما ذكرنا، هذه الدراسة تحتوي على متغير وهمي وهو متغير الاصلاح المؤسساتي الذي طبقته الجزائر في بداية سنة 1989. فهذا المتغير قدرت معلمته ب 1.30 وهي غير معنوية عند 10%. وتعني هذه القيمة أن الاصلاحات المؤسساتية المطبقة في الجزائر أثرت ايجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر. وحسب التحليلات الاحصائية، هذه الاصلاحات المؤسساتية لم تحقق النتائج المرجوة التي كانت متوقعة بعد اجراء هذه الاصلاحات. فعلى الرغم من تحسن بعض مؤشرات التنمية خاصة مؤشرات التنمية البشرية، إلاّ أن المؤشرات الحقيقية للنمو الاقتصادي بقيت ضعيفة ومرتبطة بالمداخيل الريعية. فالتحسن في بعض المؤشرات إنما هو تحسن في المؤشرات النقدية فقط. فالقدرة الشرائية مازالت متدهورة، وعلى الرغم من تحسن مستوى المعيشة، إلا أنه لم يشمل جميع الفئات. فقد زاد مستوى التفاوت في المداخيل وزادت حدة الطبقية. من جهة أخرى، إذا كانت الاصلاحات المؤسساتية تهدف إلى تحسين البيئة الاقتصادية والمؤسساتية وتكافح الفساد، فهي لم تصل إلى هذه الغايات: فساد متفشي، مناخ غير مواتي للاستثمار، مجتمع مدني غير فعال، اقتصاد ريعي، حكومة غير فعالة. فكل هذه الأبعاد تؤثر سلبا على النمو، وهذا ما أكدته الدراسة القياسية. هذه النتيجة ترجع إلى فرضيتين: الأولى هي أن الاصلاحات غير مكتملة، حيث تكون التنمية عبارة عن تغيير مؤسساتي كامل؛ والفرضية الثانية هي أن الاصلاحات المؤسساتية التي طبقتها الجزائر هي حبر على ورق، حيث لم تُطبق على أرض الواقع، بل هي عبارة عن اصلاحات مُررت فقط من أجل خداع المجتمع الدولي والمحلي.

b) اختبار ملاءمة النموذج:

لقد تمّ اجراء مجموعة من الاختبارات الاحصائية والقياسية للحكم على مدى ملاءمة النموذج المستخدم في قياس المرونات (المعلمات) المقدرة في الأجل الطويل. ومن الجدول رقم ()، نلاحظ أن النموذج لا يعاني من أي مشكل قياسي سواء من حيث وجود ارتباط ذاتي لتوزيع البواقي، أو مشكل عدم التوزيع الطبيعي لتوزيع البواقي، أو مشكل عدم الثبات، وفي الأخير مشكل عدم ملاءمة النموذج واستقراره، وهذا ما تؤكد قوة هذا النموذج من خلال هذه الاختبارات الرئيسية.

الجدول رقم (16): نتائج الاختبارات الإحصائية والقياسية لعلاقات الأجل الطويل للنموذج

الاختبار	إحصائية	القيمة	الاحتمال	القرار
هدف الاختبار	نوع الاختبار			
الارتباط الذاتي	Breusch-Godfrey	F-statistic	0.1545	**0.8607**	**لا يوجد ارتباط ذاتي**
التوزيع الطبيعي	Jarque-Bera	Jarque-Bera	1.0486	**0.5909**	**البواقي تتبع توزيع طبيعي**
عدم ثبات التباين	Breusch-Pagan-Godfrey	F-statistic	0.7388	**0.7244**	**التوزيع يتميز بثبات التباين**
ملاءمةواستقرار النموذج	Ramsey RESET TEST	T-statistic	0.2050	**0.8443**	**النموذج مستقر**
		F-statistic	0.0420	**0.8443**	

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الاحصائي Eviews.

إن الكشف عن وجود ارتباط ذاتي تمّ من خلال اختبار Breusch-Godfrey حيث يستند على فرضية العدم التي تشير إلى وجود ارتباط ذاتي. فقيمة الاحتمال تقدر ب 0.8607 هي أكبر من مستويات المعنوية 1%، 5% و10%، أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل. وهذا ما يؤكد أن توزيع البواقي لا يوجد به ارتباط ذاتي.

أما اختبار (Jarque-Bera)، هو خاص بالكشف عن التوزيع الطبيعي، ويستند على فرضية العدم التي تشير إلى أن توزيع البواقي لا يتبع توزيع طبيعي. ونلاحظ قيمة الاحتمال تقدر ب 0.5909 وهي أكبر من مستويات المعنوية 1%، 5%، 10%، أي نرفض فرضية العدم ونؤكد أن توزيع البواقي يتبع توزيع طبيعي.

أما للكشف عن ثبات التباين، فقد استخدمنا اختبارين الأول اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey والثاني اختبار ARCH، وكلاهما يستندان على فرضية العدم التي تشير إلى عدم ثبات التباين. ومن خلال الجدول نلاحظ أن قيم الاحتمال بالنسبة للأول والثاني هي أكبر من مستويات المعنوية، أي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يؤكد على ثبات التباين لتوزيع البواقي.

وفي الأخير، نجد اختبار Ramsey RESET TEST الذي يختبر مدى ملاءمة توصيف النموذج من حيث الشكل الدالي، أي استقراره، ويستند على فرضية العدم التي تشير إلى عدم استقرار النموذج. ومن خلال الجدول، نلاحظ أن قيم الاحتمال هي أكبر من مستوى المعنوية 10%، أي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل، أي النموذج مستقر وفق هذا الاختبار.

c) تقدير علاقات نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير:

إن الخطوة الأخيرة في تحليل ARDL تتمثل في تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) الذي يمثل العلاقة بين معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد (PIBPH) ومحدداتها الأساسية أي متغيرات الحكم الراشد في الأجل القصير

باستخدام نموذج ARDL(2,3,4,4,4). وكما يتضح من الجدول رقم () فإن سرعة تعديل النموذج نحو التوازن أو حد تصحيح الخطأ ((CointEq(-1) معنوي عند مستوى 1%. ويأخذ الإشارة السالبة كما هو متوقع. حيث بلغت قيمته (-2.1642)، أي 216.42%. وهذا يعني أن 216.42% من الانحرافات والاختلالات في التوازن في نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية. وهذه القيمة تعني أنه يتم تعديل الاختلال الحادث في الأجل القصير والعودة إلى وضع التوازن الجديد خلال نصف فترة، أي نصف سنة. وهذايشيرإلىأنالتكيففيالنموذجكانسريع نسبيا.

d) اختبار استقرار النموذج:

ولكيننتأكدمنخلوالبياناتالمستخدمةفيهذهالدراسةمنوجودأيتغيراتهيكليةفيهالابدمناستخداماحد الاختباراتالمناسبةلذلكمثل(CUSUM and CUSUMSQ) أو (Chow Test) ولقداخترنااستخدام (Cusum) (Cumulative Sum)، والذي أقترحه (Brown et al, 1975)، وطبقه كل من (Peasaran and Peasaran,1997) و(Bahmani and Ng, 2002). ويعد هذا الاختبار من أهم الاختبارات في هذا المجال.

وذلكلأنهيوضحأمرينمهمينوهماوجودأيتغيرهيكليفيالبيانات،ومدىاستقراروانسجامالمعلماتطويلة الأمد (Long run Coefficients) معقصيرةالأمدالأمد (Short Run Coefficients). بالإضافةإلىأنهذاالاختبارمنأهم الاختباراتالمستخدمةوالمصاحبةلمنهجية (ARDL)

المستخدمةفيهذهالدراسة.هذا،يتحققالاستقرارالهيكليللمعاملاتالمقدرةلصيغةتصحيحالخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع إذا وقع الشكل البياني لاختبارات CUSUMداخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%. يعني أن منحنى الأخطاء يقع داخل مجالين انحرافين معياريين، فإننا نرفض الفرضية العدمية، وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة. والنتائج نلاحظها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (06): اختبار الاستقرار الهيكلي من خلال المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM

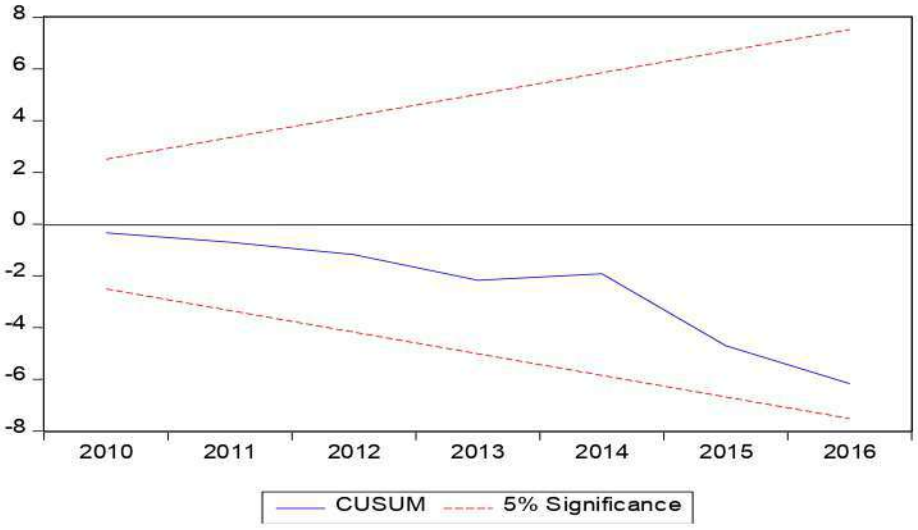

المصدر: البرنامج الاحصائي Eviews.

ولقد أظهرت نتائج اختبارات المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (Cusum) بالنسبة لهذا النموذج أن المنحنى يقع ضمن حدود المنطقة الحرجة للاختبار، وهذا ما يشير إلى استقرار النموذج عند حدود 5%، أي ليس هنا كأي تغيير هيكل يفي البيانات المستخدمة في الدراسة،ويتضح ذلك من خلال بقاء الخط الممثل للبيانات في النموذج قيد الدراسة محصور أبين خطي (الحدود) الجدولية للاختبارين (Cusum).كما هو مبين في الرسم البياني في الشكل () وكما يتضح أيضا من هذا الاختبار أنه ناك استقرار أو انسجام أبين نتائج المعلمات طويلة الأمد وقصيرة الأمد،ويوضح ذلك أننتائجهذاالبحثغيرمتحيزة،ومنثميعتدبثقتها.

6 - تحليل النتائج:

إن المعادلة رقم () تمثل علاقات التكامل المشترك في الأجل الطويل بين معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد وعناصر الحكم. ويتضح من الجدول رقم () أن المرونات المقدرة جاءت تقريبا كلها معنوية عند 1%، 5% و10% لتدل على القدرة التفسيرية للمحددات المقترحة في تفسير معدل النمو في الجزائر خلال الفترة (1984-2016). كما أن 95% من التغير في معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد في الجزائر يمكن تفسيره بالتغير في الفساد، المسؤولية الديمقراطية، الاستقرار الحكومي وعملية الاصلاح المؤسساتي، وهي نسب مرتفعة تدل على جودة توفيق النموذج. فضلا عن عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي كما يتضح من إحصائية ديربن واتسون (DW). كما أن نتائج هذا النموذج تتفق إلى حد كبير مع النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية.

نجد معلمة متغير الفساد تقدر ب (3.08-) وهي معنوية عند 1%. ونلاحظ أن هناك علاقة سلبية قوية بين معدل النمو ومؤشر الفساد وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة. ففي هذه الحالة، إذا زاد مؤشر الفساد بنقطة واحدة، سينخفض معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بنسبة 3.08%. وهي نسبة كبيرة نسبيا، هذا ما يدل على التأثير السلبي الكبير للفساد على النمو في الجزائر، وهذا ما يتماشى مع فرضيتنا المسبقة التي تشر إلى وجود العلاقة السلبية بين الفساد والنمو الاقتصادي.

إن الفساد في الجزائر يعتبر عامل مهم في تثبيط النمو الاقتصادي نظرا لما له من تداعيات سلبية. والفساد انتشر في الجزائر منذ الاستقلال، أي سواء في النظام الاشتراكي أو اللبرالي. واشتدت درجة الفساد بسبب ضعف النظام المؤسساتي القائم والذي لم يتحسن على الرغم من الاصلاحات الدائمة. وفي الجانب الاحصائي، أعلن في سنة 1990م الوزير الأول الأسبق "عبد الحميد إبراهيمي" أن حجم الفساد في الفترة الممتدة من 1967م إلى سنة 1990م قد بلغ 26 مليار دولار، والذي كان قد استند في ذلك على تصريحات مسؤولين سامين للتحليل بأن الرشوة تمثل 20% من التجارة الخارجية منذ الاستقلال ليستنتج بأن التقديرات تفيد بأن هناك 26 مليار دولار تبخرت في الهواء. (حيمر، 2013)

بالإضافة إلى ذلك، اعترف رئيس الجمهورية " عبد العزيز بوتفليقة" في خطابه الموجه للمواطنين يوم 27 أفريل 1999م " *بأن الجزائر دولة مريضة بالفساد* "وحسب قوله " *دولة مريضة في الإدارات، مريضة بممارسات المحاباة و مريضة بالمحسوبية و التعسف بالنفوذ و السلطة ، وعدم جدوى الطعون والتظلمات ، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب ، مريضة بتبذير الموارد العامة بنهبها بلا ناه ولا رادع*". (إبن مرزوق، 2010)

بينما معلمة متغير المسؤولية الديمقراطية، هي تقدر ب (1.73-) وهي معنوية عند مستوى 1%. أمّا من الناحية النظرية، هذه القيمة تعتبر سالبة، وهذا ما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا ينفي فرضيتنا الرئيسية التي تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي.

لكن، فرضية وجود علاقة سلبية بين الديمقراطية والنمو هي صحيحة ومؤكدة، حيث توجد وجهة نظر معاضة (Perspective de conflit). وأصحاب هذه المدرسة يدعّون بأن العلاقة بين الديموقراطية والنمو الاقتصادي هي علاقة عكسية ومن أصحاب هذا الاتجاه De Schweinitz 1964، Andreski 1968 ، Chirot 1977 ،و Rao 1985، وغيرهم ممن اقتنع بأن النجاح الاقتصادي والنمو السريع يحتاجان إلى نظام سلطوي يحد من توسع النشاط الديموقراطي، ويحتوي توسع حدود الحريات المدنية: لأنه سينتج عن هذا التوسع في الحقوق المدنية ديموقراطية غير ناضجة، تؤخر من سرعة عجلة النمو الاقتصادي، خاصة أنها في هذه المرحلة لن تكون قادرة بشكل فاعل فرض السياسات الاقتصادية بحزم، بل إن عملية التنمية برأيهم بحاجة إلى تدخل فعال للدولة، والتي لا تتوافق مع السياسات الديموقراطية. وبالتالي، نستنتج أن الديمقراطية في الجزائر تؤثر سلبيا على النمو في الجزائر، حيث زيادة نقطة واحدة في مؤشر المسؤولية الديمقراطية سيؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بنسبة 1.73%.

أمّا الاستقرار الحكومي فمعلمته مقدرة ب (0.26-) وهي غير معنوية. والإشارة السالبة تعني وجود علاقة عكسية بين استقرار الحكومة والنمو، وهي عكس الفرضية، كما أنها نتيجة غير متوقعة وتعارض النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة. فاستقرار الحكومة إذا زاد بنقطة واحدة سينخفض معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بنسبة 0.26% وهي نسبة كبيرة. هذه النتيجة تتوافق مع فرضية بعض المنظرين الاقتصاديين أنه لا وجود أي علاقة نمطية بين العوامل السياسية والتنمية الاقتصادية كما هو حال Pay 1966، فقد أكّدوا بأن عنصر السياسة محايد وله أثر ضعيف على التنمية الاقتصادية . والفرضية مبنية على طبيعة المتغيرات (nature de variables) وتحسن مستويات التنمية الاقتصادية ضمن التجمعات الأكثر ديموقراطية، وكذلك التجمعات ذات الحكومات المتسلطة.

على الرغم من تمتع الجزائر بكثير من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الايجابية كالتحسن في مؤشر التنمية البشرية، إلاّ أنها مازالت تعاني مجموعة عوامل اقتصادية ومؤسساتية أخرى تمسّ الاستقرار السياسي الداخلي وتجعل من الأمن ووحدة الدولة عرضة للاضطراب والانهيار في الأجل الطويل. وأهم العوامل الاقتصادية التي تساهم في عدم الاستقرار السياسي في الجزائر تتمثل في محورين رئيسيين وهما: الاختلالات الاقتصادية المزمنة وعرقلة عملية الاصلاحات. فما يزال الخلاف قائم حول الاصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية خاصة بعد كل خلل اقتصادي يؤدي إلى أزمة التي تكون خارجية المصدر. كما توجد أطراف متصارعة تخلق توازنات المصالح وتعرقل الاصلاحات. بالإضافة إلى غياب الكفاءات على هرم

السلطة التي تقود هذه الاصلاحات إلى الاتجاه الصحيح. أمّا المحور الثاني فيتعلق بالفساد السياسي والمالي المنتشر في الجزائر، والتفاوت في توزيع الدخول.

وفي الأخير وكما ذكرنا، هذه الدراسة تحتوي على متغير وهمي وهو متغير الاصلاح المؤسساتي الذي طبقته الجزائر في بداية سنة 1989. فهذا المتغير قدرت معلمته ب (1.3) وهي غير معنوية عند 10%. وتعني هذه القيمة أن الاصلاحات المؤسساتية المطبقة في الجزائر أثرت إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر. وحسب التحليلات الاحصائية، هذه الاصلاحات المؤسساتية لم تحقق النتائج المرجوة التي كانت متوقعة بعد اجراء هذه الاصلاحات. فعلى الرغم من تحسن بعض مؤشرات التنمية خاصة مؤشرات التنمية البشرية، إلاّ أن المؤشرات الحقيقية للنمو الاقتصادي بقيت ضعيفة ومرتبطة بالمداخيل الريعية. فالتحسن في بعض المؤشرات إنما هو تحسن في المؤشرات النقدية فقط. فالقدرة الشرائية مازالت متدهورة، وعلى الرغم من تحسن مستوى المعيشة، إلا أنه لم يشمل جميع الفئات.

أما من جانب قوة النموذج، لقد تمّ اجراء مجموعة من الاختبارات الاحصائية والقياسية للحكم على مدى ملاءمة النموذج المستخدم في قياس المرونات (المعلمات) المقدرة في الأجل الطويل. وتبين من الجدول رقم (05) أن بواقي النموذج لا تعاني من وجود ارتباط ذاتي من درجات أعلى من الدرجة الأولى، وأنها لا تتوزع توزيعا معتدلا أو طبيعيا، تباينها ثابت، فضلا عن وجود أخطاء في تعيين النموذج عند مستوى معنوية 5%.

من جهة أخرى،أظهرتنتائجاختبارات المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (Cusum) بالنسبة لهذا النموذج أن المنحنى يقع ضمن حدود المنطقة الحرجة للاختبار . وهذا ما يشير إلى استقرار النموذج عند حدود 5%. أيليسهناكأيتغييرهيكليفيالبياناتالمستخدمةفي الدراسة،ويتضحذلكمنخلالبقاءالخطالممثلللبياناتفيالنموذجقيدالدراسةمحصوراًبين خطي (الحدود) الجدولية للاختبارين (Cusum).كما هو مبين في الرسم البياني في الشكل (01) وكما يتضح أيضا من هذا الاختبار أنه ناكاستقرار أوانسجاماًبينتائجالمعلماتطويلةالأمد وقصيرةالأمد،ويوضحذلكأننتائجهذاالبحثغيرمتحيزة،ومنثميعتدبثقتها .

خاتمة:

إن عدم تحقيق نمو اقتصادي مستمر في الجزائر يعني هناك خلل أو ضعف في تكوين المؤشرات المحددة للنمو الاقتصادي. والأدبيات الاقتصادية ركزت على متغيرات الاقتصاد الكلي وعوامل الانتاج التي تحقق التراكم والديناميكية الاقتصادية. لكن، هذه المتغيرات حتى إذا كانت متوفرة ستتطلب عوامل لتجميعها وتفعيلها. وهذا ما جاء على لسان (North, 1999) حيث طرح التساؤل من يقوم بتعبئة هذه العوامل؟ ولذلك، استهدفت الأدبيات اللاحقة التركيز على العوامل المؤسساتية في محاولة لتحليل عملية النمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة. وفي هذا السياق، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم دليل عملي بالاستناد على نموذج رياضي تمّ توصيفه. وبالنسبة لاختيار المتغيرات واستنادا إلى البيانات الواردة، تضمنت الدراسة الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد كمؤشر للنمو الاقتصادي. وبالنسبة لمؤشرات الحكم الراشد المفسرة للنمو الاقتصادي، اعتمدت الدراسة قاعدة بيانات تعكس تطور مؤشر المخاطر السياسية الذي تصدره وكالة المجموعة البحثية (PRS). وقد تتوافق مع مؤشرات الحكم الراشد الخاصة بالبنك الدولي الذي يستخدم ستة مؤشرات مركبة تعكس ستة جوانب من الحكامة. فقد اخترنا مؤشرات رئيسية وهي: استقرار الحكومة، والمسؤولية الديمقراطية والفساد. وكما

نعلم، أن الجزائر عرفت اصلاحات مؤسساتية واقتصادية جذرية غيّرت من قواعد اللعبة الاقتصادية والسياسية في البلد. لذلك، تطلبت الدراسة ادراج متغير آخر كونها شملت الفترة الزمنية 1984-2016، أي تمثل مرحلة ما قبل الاصلاحات وما بعدها. هذا المتغير هو وهمي ويستخدم في الحالات حيث يكون هناك تغيّر في المراحل.

وبالنسبة للمنهجية المطبقة، تقوم الدراسة باستخدام المنهجية التي يطلق عليها منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) والتي تعتمد على اتجاه التكامل في الأجل الطويل، ثمّ تقوم بعد ذلك بتطبيق نموذج تصحيح الخطأ ECMللحصول على الديناميكيات قصيرة الأجل من ناحية ولإظهار التعديلات الهيكلية التي تتمّ في الأجل القصير نتيجة لتضمين حد تصحيح الخطأ من ناحية أخرى.

ثمّ قامت الدراسة بعد ذلك بعمل بعض الاختبارات التحليلية لضمان خلو النموذج من المشاكل الاحصائية الرئيسية. ولحسن الحظ، وُجد النموذج لا يعاني من المشاكل الاحصائية وفقا لاختبارات BreuschGodfreyTestللكشف عن الارتباط التسلسلي في البواقي، واختبار عدم ثبات التباين Breusch-Pagan-Godfrey Test واختبار ARCH، واختبارRamsey RESET Testللتأكد من صحة توصيف النموذج. وأخيرا لم يتبقى سوى خطوة واحدة وهي اختبار استقرار نموذج النمو الاقتصادي وهو ما يتطلب تضمين الديناميكيات القصيرة الأجل في الأجل الطويل.

وتشير النتائج إلى أن تقريبا جميع تقديرات المعادلة طويلة الأجل معنوية عند مستوى ثقة 90% وأن معظم المرونات جاءت بنفس العلامات المتوقعة وبقيم مقبولة. وفيما يتعلق بنموذج تصحيح الخطأ، فقد تبين أن حد تصحيح الخطأ كانت له علامة سالبة ومعنوية ممّا دلّ على وجود علاقة تكامل حقيقية ومستمرة. كما أظهر معامله تعديلات بطيئة أو متدرجة لاستعادة التوازن في حالة النموذج والمقدرة نصف سنة. كما أن استقرار النموذج في المدى الطويل يعكس حقيقة أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتطلب التحسين في العناصر الرئيسية للحكم الراشد.

أما من ناحية إثبات الفرضيات، فمتغير الفساد جاء مطابقا للفرضية التي تشير إلى وجود علاقة سلبية بينه وبين النمو الاقتصادي في الجزائر؛ بينما المؤشرين الآخرين وهما الديمقراطية والاستقرار السياسي، أظهرت النتائج عكس الفرضيات، وهذا ربما راجع إلى سوء استخدام المؤشرات، أو خطأ في القياس.

وفي ضوء كل ما ذكرناه، توضح معادلة هذا النموذج أن معظم المتغيرات تؤثر في النمو الاقتصادي. وهذا ما يتطلب تدخل الدولة من أجل اصلاح وتحسين مؤسساتها. ونجد أن العلاقات القوية بين مؤشرات الحكامة الجيدة والنمو في الجزائر تتركّز في المقام الأول في الفساد الذي يؤثر بقوة على مستويات النمو. فهذه الآفة هي متأصلة في النظام سواء على مستوى الإدارات، الحكومات أو حتى المواطنين، وهذا ما أثر سلبيا على التعبئة الفعالة لعوامل الانتاج. كذلك الجانب الأكثر تأثير هو غياب الديمقراطية، فغياب عملية التداول على السلطة يكون جماعات ولوبيات تعمل على التحكم في جميع المؤسسات سواء السياسية، الاقتصادية وفي هرم السلطة. وفي دولة ريعية، تعمل على التحكم في الموارد وفي التحويلات الحكومية، وهذا ما يدفعها على المحافظة على هذ الوضع ويمنع تشكيل اقتصاد انتاجي وتنافسي. وكل هذه المتغيرات تؤثر على مناخ الاستثمار في الجزائر، وهذا ما يعكس سوء الإدارة الجزائرية التي تتميز ببيروقراطية حادة ومناخ غير مواتي للنشاط الاقتصادي. فتوجه الدولة بقي محصورا في اصلاح مؤسساتها السياسية والاقتصادية، خاصة وأنها تملك جميع

المتغيرات التقليدية على غرار الرأسمال المادي والبشري. إلاّ أن هذه الدراسة تبقى ناقصة نظرا لأن المتغيرات هي متغيرات صورية وذاتية تبعة لوكالات عالمية. حيث كل وكالة لها طريقة خاصة في تجميع مؤشراتها. وهذا هو الانتقاد الرئيسي الموجه إلى هذه المؤشرات وهو كيف تمّ بناؤها وجمعها خاصة تلك الناتجة عن استبيانات مستقصاة من المواطنين.

خاتمة عامة :

كان الهدف من هذه الدراسة هو ابراز مفهوم الحكم الراشد و عناصره و معرفة أثر متغيرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر ،و لدراسة هذا الموضوع بشكل شامل كان لابد من اتعرض الى عدة نقاط أساسية ،حيث تم التطرق الى النقطة الأولى و الى محاولة الالمام بالجانب النظري عن الحكم الراشد و النمو الاقتصادي ،و هذا عن طريق التعرض الى مختلف المفاهيم حول الحكم الراشد و النمو الاقتصادي اما اخر نقطة فقد ركزت على إبراز و التحليل الوصفي و القياسي للوضعية الاقتصادية .

و قصد الاجابة المبدئية عن اشكالية هذه الدراسة كنا قد اقترحنا بعض الفرضيات و التي على اساسها انطلق البحث و بعد الانتهاء منه ،تم التوصل الى مجموعة من النتائج أهمها :

- تهددت التعاريف حول مفهوم الحكم الراشد بتعدد الهيئات و المؤسسات التي اوردتها ،اضافة الى المجال فنجد تعريفه مبينية على اساس مقاربات سياسية و يمثلها برنامج الامر المتحدة النمائي و الاقتصادية يمثلها البنك الدولي و هو التعريف الذي اعتمدناه في الدراسة اذ يعرفه انه **(أسلوب ممارسة القوة في ادارة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية للدولة من اجل التنمية)** .
- يقوم الحكم الراشد على التكامل و التفاعل بين ثلاثية الحكومة و لقطاع الخاص و المجتمع المدني ،من خلال خلق بيئة سيساية و قانونية ملائمة لنشاط الفواعل الاقتصادية ،و بسهل المجتمع المدني التفاعل بين لفعل السياسي و الاجتماعي من خلال تعبئة المنظمات و المعيات للمشاركة في الانشطة السياسية و السياسة العامة ،و هذا وفقا لدعائم الحكم الراشد و المتمثلة في حق الراي و المسائلة ،الاستقرار السياسي و غياب العنف ،فعالية الحكومة ،ضبط و محاربة الفساد .
- يعد الحكم الراشد المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي و تربطه بها علاقة طردية و ايجابية بالنمو الاقتصادي ،التي تعرف تطورا و تحسنا كلما توفرت البيئة السياسية الملائمة ،من مسائلة و سيادة القانون و الاستقرار السياسي ،و تمثل هذه العناصر دعائم الحكم الراشد الذي يتوسط العلاقة بين الديمقراطية و النمو الاقتصادي ،فالديمقراطية تحتاج الى ترشيد الحكم لتحقيق التنمية و المحافظة عليها .
- تبنت الجزائر الحكم الراشد و هذه الالية اطلقت عدة برامج اصلاحية كمحاولة منها لتجسيد اهدا المبادرة المختلفة و منها الادارة الاقتصادية السليمة القائمة على ادارة جيدة للمالية العامة و تعزيز المسائلة و النزاهة و كفاءة النظم النقدية و المالية ،و شفافية الموازنة و محاربة الفساد و قد رافق تلك الإصلاحات اطلاق مشاريع تنموية كبرى تندرج في اطار سياسية الحكم الراشد و تحقيق التنمية

المستدامة في البلاد و قد أطلقت الجزائر برامج تنموية ضخمة موازاة من الإصلاحات التي تبنتها خلال سنوات الأولى من الألفية الجديدة .

- يعد الفساد من اهم معيقات النمو الاقتصادي لانه يخلق تفاوت بين مختلف الفئات و يزيد من اتساع الهوة بين الافراد و الحكومة و نقص الثقة و تفشي الجريمة ،و كذا استفحال ظواهر مشبوهة و غير شرعية كالاختلاس و الرشوة و تحويل الاموال العمومية و هنا تبرز أهمية الادارة الرشيدة لوقف مثل هذه المظاهر .

قائمة المراجع

المـــــراجع :

أ-المراجع باللغة العربية :

1 - سارة دباعي ."الحكم الراشد و التنمية الاقتصادية في الجزائر" 1999-2007 .رسالة ماجيستر في العلوم السياسية (غير منشورة) معهد بيت الحكمة .جامعة ال البيت .الاردن.2009 .

2 - صليحة بوالبردعة .البعد الايديولوجي و الثقافي للحكم الراشد دراسة تحليلية نقدية.مجلة الشريعة و الاقتصاد .العدد (11) .جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية .قسنطينة .الجزائر 2017

3 - سليماني الياس .الحكم الراشد بين الخصائص و المعايير .مجلة البدر .العدد (05) بشار .الجزائر .2011

4 - ذهيبة الجوزي.الحكم الراشد و جودة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر.اطروحة دكتوراه في علوم السياسية (غير منشرة) كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير .جاعة الجزائر 3 .2012

5 - مصطفى موسى بو حسين.معايير الحكم الراشد و دورها في التنمية الموارد البشرية بوزراة الداخلية الفلسطينية .رسالة ماجيستر (غير منشورة) جامعة الاقصى .غزة.2017

6 - زهير عبد الكريم. الحكمانية : قضايا وتطبيقات. المنظمة العربية للتنمية الإدارية. 2003

7 - ابرادشة فريد.الحكم الراشد في الجزائر في ظل الحزب الواحد و التعددية الحزبية .رسالة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية .جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية .2014.

8 - عمراني كربوسة .الحكم الراشد و مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر .قسم العلوم السياسية .جامعة محمد خيضر بسكرة.

9 - الجريدة الرسمية . العدد 15 . القانون التوجيهي للمدينة . الجزائر .المطبعة /الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .القانون رقم 06 -17 الرسمية .12 مارس 2006

10 - دعزي الأخضر .غالم جلطي : الحكم الرشيد و خوصصة المؤسسات .مجلة العلوم الانسانية. العدد 27 . **مارس** . 2 (2006.ص 14) .**الموقعwww.uluminsania.net**.

11 - مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني .الحاكمية الراشدة .الأردن جوان 2007 .الرابط على انترنيت بالأسفل :

12 - www.hayatcenter.org/hayat/pics/Edrak_Guide_.doc

13 - زايري بلقاسم .الحكم الاقتصادي الرشيد.مداخلة ضمن فعالية الملتقى العلمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات و الحكومات .جامعة ورقلة .الجزائر .8-9 مارس 200

14 - مناد علي . دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية من خلال حوكمة الشركات .رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية .جامعة تلمسان.2006

15 - زهير عبد الكريم كايدي.الحكمانية .قضايا و تطبيقات .بحوث و دراسات .المنظمة العربية للتنمية الادارية.العدد 2003.

16 - عبد القادر محمد عبد القادر عطية. اتجاهات حديثة في التنمية. الدار الجامعية. الإسكندرية. مصر. 2003

17 - حمد عبد العزيز عجيمة وآخرون. التنمية الاقتصادية *دراسات نظرية وتطبيقية *. الدار الجامعية. الإسكندرية. مصر 2006ص

18 - ولاس بيتروس (ترجمة:صلاح الدباغ'مراجعة برهان دجاني) الدخل و العمالة و النمو الاقتصادي .المكتبة العصرية صيدا.بيروت. 1968

19 سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية " تخصص :اقتصاد التنمية". 8091 .. / 20 جامعة تلمسان

20 - كبداني سيد احمد ،اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر / أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (منشورة) ،جامعة تلمسان ،الجزائر 2013/2012

21 مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات". دار وائل 2007 ، الأردن،

22 محمد صالح تركي القريشي، "علم اقتصاد التنمية"،إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2010

23 مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات". دار وائل 2007 ، الأردن

24 صلاح الدين نامق، " قادة الفكر الاقتصادي "، دار المعارف ، القاهرة ، 1986

25 زاوي احمد صادق أستاذ محاضر جامعة معسكر ،بن مسعود نصر الدين أستاذ محاضر المركز الجامعي عين تموشنت (اثر العوامل المؤسساتية على النمو الاقتصادي في الجزائر نموذج ARDL للتكامل المشترك)

26 -المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ISSN2392-5302 – 2018/01/05 (المؤسساتية و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر) فاطمة الزهرة مصباحي /جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان الجزائر

27 وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها

28 -عطا الله خليل، مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي (تجربة الأردن)، ورقة عمل مقدمة في ندوة (المال العام ومكافحة الفساد الإداري والمالي) المنعقدة في تونس خلال الفترة 14-18 ماي 2007،

29 -جيمس غوستاف سبيث،برنامج الامم المتحدة الانمائي (مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم) نوفمبر 1998

30 هشام الشمري ،ايثار الفتلي ،الفساد الاداري و المالي و أثاره الاقتصاية و الاجتماعية ،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،اطبعة الاولى ،عمان (الاردن) 2011

31 يوسف حسن سويف،الفساد الاداري و الاقتصادي و الكسب غير مشروع و طرف مكافحته ،دار التعليم الجامعي ،الاسكندرية ،2014

32 رقية عواشرية ،الحكم الراشد كوسيلة لمكافحة الفساد في الدول المغاربية ،مجلة الحقوق و الحريات ،العدد الثاني ،باتنة ،الجزائر ،مارس 2016

33 مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير (اثر الإصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري) دفعة 2008 .رمضان بهناس .المركز الجامعي زيان عاشور بالجلفة –معهد العلوم الاقتصادية و التارية و علوم التسيير .ص أ.

34 -بغداد كربالي، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر ،مجلة العلوم الإنسانية ،العدد الثامن ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة –الجزائر ،مارس 2019

35 سعدون بوكبوس،الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية، الطبعة الأولى،دار الكتاب الحديث،مصر،2012

36 -التطور السوسيو اقتصادي و اثره على الظواهر الديمغرافية في الجزائر ،اطروحة لحصوص على شهادة دكتوراه في العلوم الديمغرافيا ،طلباوي الحوسين ،جامعة وهران 2

37 طيبة عبد العزيز (فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياط ht الصرف الاجنبي) الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ،قسم العلوم الاقتصادية و القانونية ،جامعة الشلف ،العدد 12 ،جوان 2014

38 -

39 محمّد بن عبد الله الجراح. مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية باستعمال مدخل اختبارات الحدود. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. مجلّد 27. العدد الأول. دمشق. سوريا.

40 -

41 منتدى رؤساء المؤسسات الجزائرية (www.fce.dz)

42 بن حمادي عبد القادر ،ديمقراطية السلطة و الانتعاش الاقتصادي :الدول العربية نموذجا ،مجلة الباحث،عدد 2003/02.

43 د.طكوش صبرينة ،واقع الحكم الراشد في الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر 3.

44 مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد. الاقتصاد الرياضي. (عمان: دار وائل للنشر. 2000)

45 على إسماعيل عبدالصمد السلاسل الزمنية بالتطبيق على الحاسوب ورقة منشورة جامعة الملك سعود كلية علوم الاقتصاد الزراعي

46 علي عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف حسن شومان. تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL). مجلة العلوم الاقتصادية العدد 34. المجلّد 9.

47 عبد القادر محمد عبد القادر عطية: الحديث في الاقتصاد القياسي. الد ا ر الجامعية. الإسكندرية.

48 محمد شيخي،طرق الاقتصاد القياسي – محاضرات وتطبيقات،دارالحامد للنشر والتوزيع. الأردن،2012

49 جامعة الملك سعود. محاضرات في الاقتصاد القياسي. الفصل 13. استقرار الدوال والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

50 عبد، حميد عبيد، 2011، استعمال نماذج الإبطاء الزمني في تقدير اثر المساحة واثر الأسعار على إنتاج الرز في العراق(دراسة قياسية باستعمال نموذجي Koyck , Adhoc،مجلة كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة بابل

51 خالد محمد السواعي. أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن. المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية. المجلّد 2. العدد 1. 2015.

ب- المراجع باللغة الفرنسية :

1- United Nations Développement Programme (UNDP), Gouvernance for Sustainable Human Développement, A UNDP Policy Document, N.Y. N.Y. 1997

2- Thomas, (G.Wiss), « Gouvernance, Good governance and global gouvernance : conceptuel an onceptual challenger », Third world quarterv , vol. 21 N° 05.,2000

3- - Banerjee, Abhijit V, 1997, A Theory of Misgovernance.' Quarterly Journal of Economics

4- Traduction de Meisel, N. et J. Ould Aoudia 2008, L'insaisissable relation entre "bonne gouvernance" et développement », Revue Économique, vol. 59 (6),

5- Lawrence Schembri, 2001, « Les taux de change flottants: une nouvelle analyse », revue de la banque du Canada, Automne

6- - Samuelson. P. A et Nordhaus. W. D, 2000, « Economie », Edition Economica 16ème édition,p 518)Belmokadem Mustapha ,efficience de l'appareil productif algérien, Tlemcen , Algérie, 1994

7- Traduction de North, 1991, Institutions, The Journal of Economic Perspectives, Vol. 5, No. 1

8- - Mohamed Afzal et al, Relationship among education, poverty and economic growth in Pakistan, An economic Analysis, journal of elementary education,Vol22.

9-

10- Hugues Draelants, L'analyse du processus de changement institutionnel in Réforme pédagogique et légitimation : Le cas d'une politique de lutte contre le redoublement, Pédagogies en développement

11- Traduction de Rapport de Banque Mondiale, 2003, Vers une meilleure gouvernance au Moyen-Orient et en Afrique du Nord : Améliorer l'exclusivité et la responsabilisation, La Banque Mondiale Washington, D.C.p1

12- Banque Mondiale, 2005, Rapport sur le développement dans le monde. Un meilleur climat d'investissement pour tous, Washington DC

13- -) Nations Unies, 2007, Rapport sur l'investissement dans le monde 2007, Sociétés transnationales, industries extractives et développement, NATIONS UNIES New York and Gèneve, 2007

14- Andrews, PFM in Africa, Where are We, How DidWeGet There, and WhereShouldWe.
Go,http://www.resultsfordevelopment.org/sites/default/files/resources/PFM-in-Africapdf.pdf.

15- Régis Bourbonnais, Économétrie -Cours et exercices corrigés-, Dunod, 9eme édition, France, 2015

16- Isabelle Cadoret, Econométrie Appliqué, Méthodes. Applications. Corrigés, Editions De Boeck, Université, Bruxelles-Belgique,2004.

17- - Narayan, P, 2005, The saving and investment nexus for China: Evidence from cointegration tests. Applied Economics, Vol. 37

18- Pesaran, M., Shin and Y. and Smith, R, 2001, Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships. Journal of Applied Econometrics, Vol.16

19- Pradhan, R., Norman, N., Badir and Y. and Samadhan, B, 2013, Transport infrastructure, foreign direct investment, and economic growth interactions in India: The ARDL bounds